

شرح
« تعليم المتعلم طريق التَّعلم »
تَصْنِيفُ

الشيخ برهان الدين الزرنوجي
المتوفى في صدر القرن السابع فرحمه الله رحمةً واسعةً

لفضيلة الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي
حفظه الله تعالى

فرغه وراجع متنه على خمس نسخ خطية الأخ خميس اليماحي وفقه الله

النُّسخة الإلكترونية (١)

الشيخ لم يراجع التفريع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً.
أما بعد..

فهذا شرح الكتاب الثالث من برنامج اليوم الواحد العاشر، والكتاب المقروء فيه هو «تعليم المتعلم» للعلامة الزرنوجي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وقبل الشروع في إقرائه لا بُدَّ من ذكر مقدماتٍ ثلاث:

❖ المقدمة الأولى: التعريف بالمصنّف، وتنظيم في ستّة مقاصد:

المقصد الأول: جرّ نسبه، لم يُحفظ لنا من اسم مؤلف هذا الكتاب إلا أنه برهان الإسلام الزرنوجي الحنفي، ومن العادة الجارية أن لقب (البرهان) يكون لمن اسمه: إبراهيم، كما أن لقب (وجيه الدين) لمن اسمه: عبد الرحمن. و(صفي الدين) لمن اسمه أحمد.

وللزبيدي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى رسالة في بيان الألقاب الموضوعة في الأسماء المختصة.

المقصد الثاني: تاريخ مولده، لا يُعرف على التّعيين سنة ميلاد الزرنوجي رَحِمَهُ اللهُ، إلا أنه كان في أواخر القرن السادس في النصف الثاني منه.

المقصد الثالث: جمهره شيوخه، تلقى رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى علومه على ما يلتقط من كتابه هذا عن جماعة منهم: والده، وعلي بن بكر المرغيناني، والحسن بن علي المرغيناني رحمهم الله.

المقصد الرابع: جمهره تلاميذه، لا يعرف أحد من تلاميذه على التّعيين.

المقصد الخامس: ثبت مصنفاته، شهر الزرنوجي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بكتابه «تعليم المتعلم»، ولا يعرف له مصنف آخر.

المقصد السادس: تاريخ وفاته، يُشبه أن يكون رَحِمَهُ اللهُ ممن قضى نحبه في صدر القرن السابع في النصف الأول منه، وليس في مصادر ترجمته الشحيحة ما يُعَيّن سنة وفاته، ولا تقدير عمره رَحِمَهُ اللهُ.

❖ المقدمة الثانية: التعريف بالمصنّف، وتنظيم في ستّة مقاصد:

المقصدُ الأوَّل: تحقيقُ عنوانِهِ، اسمُ هذا الكتاب «تعليمُ المتعلم طريقَ التَّعلم»، فبهذا الاسم ذكره جماعة من مترجمي المصنَّف من علماء الحنفية، منهم: القرشي في «الجواهر المضيئة»، واللكنوي في «الفوائد البهية».

وهو الاسم الذي حملته جُلُّ نسخ الكتاب الخطية، فتوارد على إثبات اسمه نوعان من الأدلة: أحدهما: مصادر ترجمته.

والآخر: نسخ الكتاب الخطية.

المقصدُ الثاني: إثباتُ نسبته إليه، كتاب «تعليم المتعلم» صحيح النسبة إلى الزرنوجي، ويشهد لهذا أمور:

أحدها: نسبته إليه دون غيره في نسخ الكتاب الخطية.

وثانيها: ذكرُ من ترجم له هذا الكتاب في عداد مصنفاته.

وثالثها: تواطؤ جماعة من المعتمدين بالكتاب اختصاراً وشرحاً على نسبته إلى الزرنوجي.

المقصدُ الثالث: بيانُ موضوعِهِ، موضوع هذا الكتاب يُعرف بجلاء من اسمه، فإنه في بيان طريق التَّعلم، أي نعتِ الجادة الموصلة إلى العلم.

المقصدُ الرَّابع: ذكرُ رتبته، إن كتاب «تعليم المتعلم» علَّقَ فريد من نفائس الأعلام المصنَّفة في بيان جادة العلم، وسبيل تحصيله، فهو حقيقٌ بقول القرشي واللكنوي فيه: «نفيسٌ مفيد». وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «نفيسٌ جداً».

المقصدُ الخامس: توضيحُ منهجه، رتب المصنَّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى كتابه في فصولٍ متلاحقة تبين مقصوده، عدَّتْها (ثلاثة عشر فصلاً)، سردها بتمامها في مقدِّمة الكتاب، ثم أعادها بحذافيرها في مواضعها منه. وجمع في بيان مقاصد تلك الفصول بين أنواع من الأدلة وما يبينها، فهو يذكر فيها الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والأشعار المنتقاة، إلا أنه رَحِمَهُ اللهُ لم يعتنِ ببيان مخارج تلك الأحاديث، ولا تمييز مراتبها، بل أورد في كتابه ما هو موضوعٌ أو لا أصل له. وحفل كتابه بالإكثار من النقل عن علماء مذهبه من الحنفية.

المقصدُ السادس: ذكرُ السببِ الموجبُ لإِقْرَائِهِ^(١)، موجبُ إقراء هذا الكتاب: الإِمعَانُ في نعتِ طريق العلم، فمعرفةُ طريقِهِ مفتاحُ تحصيله، ومن علل المتعلمين المُردية: الجهلُ بطريق العلم. ومما يعينُ على توجيهِ أنظارهم إليه: إقراءُ هذا الكتاب الجامعِ لمتفرقاتٍ من البيان في وصف هذا الطريق وتجليته. وكان من دأبِ جماعة من أهل العلم: افتتاحهم إقراء العلوم بتدريس هذا الكتاب، فكان واحداً من كتب الدَّرس في المسجد النبويِّ إلى وقتٍ قريب.



(١) عدل الشيخ حفظه الله عن ذكر المقصد السادس: وهو العناية به من المقدمة الثانية؛ ثم جعل المقدمة الثالثة هي المقصد السادس..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَ بَنِي آدَمَ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ يَتَابِعِ الْعُلُومَ وَالْحِكَمَ.
وَبَعْدُ..

فَلَمَّا رَأَيْتُ كَثِيرًا مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا يَجِدُونَ إِلَى الْعِلْمِ وَلَا يَصِلُونَ وَمِنْ مَنَافِعِهِ وَثَمَرَاتِهِ - وَهِيَ الْعَمَلُ بِهِ وَالنَّشْرُ - يُخْرِمُونَ لِمَا أَنَّهُمْ أَخْطَأُوا طَرِيقَهُ وَتَرَكُوا شَرَائِطَهُ، وَكُلُّ مَنْ أَخْطَأَ الطَّرِيقَ ضَلَّ، وَلَا يَنَالُ الْمَقْصُودَ قَلَّ أَوْ جَلَّ، فَأَرَدْتُ وَأَحْبَبْتُ أَنْ أُبَيِّنَ لَهُمْ طَرِيقَ التَّعَلُّمِ عَلَى مَا رَأَيْتُ فِي الْكُتُبِ وَسَمِعْتُ مِنَ أَسَاتِيزِي أُولِي الْعِلْمِ وَالْحِكَمِ، رَجَاءَ الدُّعَاءِ لِي مِنَ الرَّاعِبِينَ فِيهِ الْمُخْلِصِينَ بِالْفَوْزِ وَالْخَلَاصِ فِي يَوْمِ الدِّينِ، بَعْدَ مَا اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ، وَسَمَّيْتُهُ: «تَعْلِيمَ الْمُتَعَلِّمِ طَرِيقُ التَّعَلُّمِ».
وَجَعَلْتُهُ فُصُولًا:

فَصْلٌ^(١): فِي مَاهِيَةِ الْعِلْمِ، وَالْفِقْهِ، وَفَضْلِهِ.

فَصْلٌ: فِي النِّيَّةِ فِي حَالِ التَّعَلُّمِ.

فَصْلٌ: فِي اخْتِيَارِ الْعِلْمِ، وَالْأُسْتَاذِ، وَالشَّرِيكَ، وَالثَّبَاتِ.

فَصْلٌ: فِي تَعْظِيمِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ.

فَصْلٌ: فِي الْجِدِّ وَالْمُواظَبَةِ وَالْهَمَّةِ.

فَصْلٌ: فِي بَدَايَةِ السَّبْقِ وَقَدْرِهِ وَتَرْتِيبِهِ.

فَصْلٌ: فِي التَّوَكُّلِ.

فَصْلٌ: فِي وَقْتِ التَّحْصِيلِ.

فَصْلٌ: فِي الشَّفَقَةِ وَالنَّصِيحَةِ.

فَصْلٌ: فِي الْإِسْتِفَادَةِ وَاقْتِبَاسِ الْأَدَبِ.

فَصْلٌ: فِي الْوَرَعِ فِي حَالَةِ التَّعَلُّمِ.

فَصْلٌ: فِيمَا يُورَثُ الْحِفْظَ، وَفِيمَا يُورَثُ النِّسيَانَ.

(١) بعض النسخ الخطية: يذكر فيها كلمة (فصل) فيعرفها بـ(أل) فيقول: الفصل الأول، الفصل الثاني... إلخ.

فَصْلٌ: فِيمَا يَجْلِبُ الرِّزْقَ، وَفِيمَا يَمْنَعُ، وَمَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ، وَمَا يُنْقُصُ.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

ابتدأ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كتابَهُ بمقدِّمةٍ أفصح فيها عن مقصوده، جعل فاتحتها حمداً لله رَحِمَهُ اللهُ، والصلاة والسلام على محمدٍ رَحِمَهُ اللهُ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ.

فكان مما قال في حمده: **(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَ بَنِي آدَمَ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِ)**؛ تنبيهاً إلى أن نعت الطريق الموصل إلى العلم يرادُّ منه: الوصول إلى الفضلية العظمى التي تميّز بها المخصوص بالحظِّ الوافر من الخلق عن بقية العالم من العقلاء الأذكياء وغيرهم، فالتميُّز الأكبر له هو حيازته العلم إذا قارنها بالعمل، فإن العلم لا يُراد لذاته، وإنما يرادُّ للعمل.

فإذا حاز العبدُ العلمَ والعملَ فقد شَرُفَ وارتفع قدره، وصار من المختصِّين بأعظم العطاء من أبناء هذه الدُّنيا.

ثمَّ أتبع حمدَ الله بعد ذلك بـ **(الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ)**، ووصفه بقوله: **(سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ)**، وهو بعضُ أفراد ما تشهدته سيادته، فإن سيادة النبي رَحِمَهُ اللهُ لا تختصُّ بهذين الجنسَيْن، فهو «سيدُّ ولد آدم» كما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إلا أن المصنّف وغيره خصُّوا بالذكر العرب والعجم لأنهم أعلى من في العالم قدراً، فهم الذين بُسُط ملكهم ورئاستهم في مددٍ كثيرة في عمر هذه الدنيا، فلاجل جلالتهم وعلو رتبتهم بين أصناف الناس، اقتصر المصنّف وغيره على ذكر سيادة النبي رَحِمَهُ اللهُ لهذين الجنسَيْن؛ لأنه إذا كان سيِّداً للجنسَيْن الشريفين المذكورين فهو أولى بأن يكون سيِّداً على من دونهما.

ثمَّ ذكر الصلاة والسلام على الآل والأصحاب بقوله: **(يَنَابِيعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ)** على وجه التَّشْبِيهِ، فالينبوع: هو المورد الذي يتدفق منه الماء من الأرض، وآل النبي رَحِمَهُ اللهُ وأصحابُهُ بمنزلة ذلك فيما يتعلق بالعلوم والحكم، فهم الذين نقلوا العلم عن النبي رَحِمَهُ اللهُ، ووعوه درايةً، وعنهم تلقته الأمة درايةً وروايةً، فإن أعلى مراتب حيازة العلم وحمله أن يجمع العبدُ بين الرواية والدراية، ولابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى كلامٌ حسن في ذلك ذكره في «الوابل الصيب»، وفي «مفتاح دار السعادة». فالينابيع المتدفقة بالعلم نوعان: أحدهما: ينبوع رواية ودراية.

والآخر: يُنبوع رواية فقط.

ولم يذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى من مراتب نقلة العلم من يكون ذات دراية فقط؛ لتعذر ذلك، فإن الدراية موقوفة على الرواية، فمن كان ذا دراية فإن الرواية تُقارنُها عادةً، وإذا عُزل العبد عن الرواية، أي عن نقل العلم بالرواية، فإنه لم ليس له حظ من الدراية، وأما التفاضل بين أصحاب الرواية والدراية فهذا موجود في الأُمَّة.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى موجب ابتدائه تصنيف هذا الكتاب ووضعه وهو أنه رأى (كثيراً من **طُلابِ العلم في زمانه يَجِدُون إلى العلم**) أي يبذلون فيه جِدَّهم واجتهادهم (وَلَا يَصِلُونَ) إليه، بل يقفون دونه، (وَمِنْ مَنَافِعِهِ وَثَمَرَاتِهِ يُحَرِّمُونَ)، وموقعهم في ذلك ما ذكره بقوله: (لَمَّا أَنَّهُمْ أَخْطَأُوا طَرِيقَهُ وَتَرَكَوا شَرَائِطَهُ) أي أنهم موقعهم في هذه الآبدة جهلهم بطريق العلم، وتضييعهم لشرائط اللازمة في أخذه، والشرائط: جمعُ شريطة، وهي في معنى الشرط.

ثم قال مبيناً شؤم الجهل بطريق العلم: (وَكُلُّ مَنْ أَخْطَأَ الطَّرِيقَ ضَلَّ، وَلَا يَنَالُ الْمَقْصُودَ قَلَّ أَوْ جَلَّ)، فالجهل بطريق العلم يؤدي إلى الضلال في تضييعه ما ينبغي أخذه وحمله منه ثم يتقاصر العبد عن حظه منه، فلا ينال منه شيئاً، ولابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى كلمة جامعة في بيان علل أخذ العلم المقعدة عن حيازته، فقال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: الجهل بالطريق وآفاتُها والمقصود يوجب التعب الكثير مع الفائدة القليلة.

فردَّ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى علل المتعلمين إلى ثلاثة أصول جامعة:

أحدها: الجهل بالطريق، أي عدم معرفة كيفية الوصول إلى العلم.

وثانيها: الجهل بآفات الطريق، أي ما يعرّض من القواطع والعوائق والعلائق التي متى تعلق المرء بشيء منها أقعدته عن سلوك سبيل العلم.

وثالثها: الجهل بالمقصود، أي المراد الوصول إليه.

فجمهور علل المتعلمين ترجع إلى المذكور في هذه الجملة من كلام ابن القيم في كتابه «الفوائد»، فإذا أصيب العبد بواحدة منها صار الأمر ما ذكره بقوله: يوجب التعب الكثير مع الفائدة القليلة. فينفق العبد كثيراً من وقته وقوته وجهده في التماس العلم ثم لا ينال منه إلا شيئاً يسيراً؛ لتوارد هذه الآفات عليه.

ويُعلم منه أن من أخذ في طريق العلم بوعي وإدراكٍ فعدّل نفسه عن الجهل به، وعن الجهل بآفاته، وعن الجهل بالمقصود منه، أنه يصل إلى العلم، فمن أخذ بجادة العلم بإدراكٍ وفهمٍ بمضامين هذه الأمور

الثلاثة، فإنه ينال العلم في مدة يسيرة، وهذا هو الذي كان عليه الناس من قبل، فإن الخلق هم الخلق، وكلُّ له فهمٌ وعقلٌ إلا أن الأولين لزموا جادة العلم، وعرفوا سبيل الوصول إليه، فأخذوا فيها فأدركوا العلم في مُددٍ يسيرة، واليوم المصاب أعظمُ مما ذكره المصنّف بقوله: **(كثيْرًا مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا)**، فإن الحال اليوم أن أكثرَ طلاب العلم محجوبون بهذه الأوبد التي يضيع بسببها عليهم العلم، وربما ملُّوه ثم تركوا التشاغل به، فذهب عليهم قدرٌ كبيرٌ من زمانهم وقواتهم لم يصلوا معه إلى ما يريدون من العلم. ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أن إبانة هذا الطريق يستعان عليها بالمذكور في قوله: **(فَأَرَدْتُ وَأَحْبَبْتُ أَنْ أُبَيِّنَ لَهُمْ طَرِيقَ التَّعَلُّمِ عَلَى مَا رَأَيْتُ فِي الْكُتُبِ وَسَمِعْتُ مِنْ أَسَاتِيدِي أُولِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمِ)** فالإحاطة علمًا بطريق العلم ومتعلقاته موقوفةٌ على موردين من موارد معرفته:

أحدهما: تقييدات الراسخين.

والآخر: ارشادات المعلمين.

فالمتعلق بين هذين يحيط علمًا بطريق العلم وكيفية أخذه، فيستعين بالمقيدات التي صنّفها أهل العلم في بيان طريق العلم وكيفية تحصيله وما يعرض من الآفات والعلل في أخذه، ومن جملة هذا الكتاب، ومن أحادها التي تقدم إقراؤها غير مرة «كتاب تعظيم العلم»، فلا بد أن يستعين ملتمس العلم بما قيّده أهل العلم في تبين جادته وكيفية أخذه؛ لأنهم هم به أدري، والتعويل عليهم أحرى، فإذا تشاغل العبد بما ذكره انتفع به في طريق العلم، وإذا تشاغل بما دونه غيرهم زاد تيهًا وضياغًا في التماس العلم، وهو الجاري اليوم، فإن كثيرًا من نعمة ما يسمّى بالمنهج العلمي أو تأصيل العلم أو غير ذلك، أكثره ممن يتكلم فيه تنظيرًا، ولا يمارسه واقعًا وتحضيرًا، وجمهور هؤلاء إنما يتهيا لأحدهم أشياء في ذهنه فيدونها، فإذا أردت منه أو من غيرها النقول واقعًا علميًا ممارسًا، لم تجد لذلك أثرًا فيه ولا في الخلق.

وكثيرٌ ممن نفع الله به من الشيوخ في القرن الماضي أو بقاياهم اليوم لم يدونوا حرفًا واحدًا فيما يسمّى: بالتأصيل العلمي، أو منهج التعليم. إلا أنهم أنتجوا من المتعلمين المحصلين للعلم قدرًا وافراً ممن أخذ عنهم واستفاد منهم، فلا ينبغي أن تشاغل في كلّ مدونة في بيان التأصيل العلمي أو المنهج العلمي إن لم يكن مفترعها ممن مارس هذا وظهر أثره بالتعليم، وإلا الكلام سهلٌ على كلّ أحد، لكن تقرير الأفعال ومعرفة ما يصلح للناس إنما يكون بممارسة ذلك فيهم واقعًا عمليًا.

فينبغي أن تحرص على المقيدات التي كتبها العارفون بطريق العلم ممن أدركوا فيه وصار لهم أثرٌ في

نشره وبثّه، وإيصاله إلى الخلق ونفعه بهم.

وأما المورد الآخر وهو إرشادات المعلمين، فإن المتعلم يحتاج إلى من يأخذ بيده ويدله على طريق العلم، ويبين لهم تفاصيله، ولا أحد أدري بما ينبغي له من معلمه الذي يأخذ عنه، وليست وظيفة المعلم هي إلقاء العلم فقط، بل من وظيفته الكاملة أن يحرص على إرشاد المتعلم إلى ما ينفعه، وربما كان شيء من العلم نافعاً له في وقت غير نافع له في وقت آخر، فمن ابتداء من المتعلمين مثلاً بالمطولات، لم يكن من الإرشاد الصادق من المعلم أن يرضى له بذلك، بل الإرشاد الصادق منه للمتعلم والنصح التام أن يحمله على المختصرات، فإذا وعّاها وأدركها نقلها إلى ما بعده.

وكان هذا هو ديدان المعلمين في بلدان المسلمين حتى تقاصر الأمر بأخرة، فصار هم المعلم الكتاب الذي يعلمه دون ملاحظته انتفاع المتعلم به، ولم يكن هذا طريق العلم فيما سلف، بل كان المعلمون ينظرون في صلاحية المتعلم لهذا الكتاب، وهل تهيأ له أم لا؟، وهل غيره أنفع له وأولى به الآن أم لا؟، فربما جاء إليهم أحد يريد أن يقرأ في كتاب فمنعوه منه، أو قرأ عندهم في كتب حتى بلغ كتاباً ثم رأوا لمصلحة أخرى نقله إلى كتاب آخر.

ومن أخبار هذا أن العلامة صالح بن عبد الرحمن الأتوم رَحِمَهُ اللهُ كان يقرأ على شيخه محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى في المختصرات حتى بلغ «العقيدة الواسطية» في كتب المعتقد، فلما شرع في سردها حفظاً على شيخه لحن في أولها، فأوقفه عن القراءة في «العقيدة الواسطية»، وأمره بأن يقرأ في «المقدمة الآجرامية»؛ لأنه رأى أن بلوغه إلى هذه الرتبة بعد فراغه من «ثلاثة الأصول»، و«كتاب التوحيد»، و«كشف الشبهات» حقيق بأن يصلح لسانه؛ ليستتم له أخذ العلم صحيحاً بما بقي من المختصرات التي درجوا على إقرائها.

ولهم رحمهم الله تعالى في ذلك أخبار كثيرة، لكن غياب هذا الأصل من نفوس المعلمين والمتعلمين، صار مرتعاً خصباً لاجتهادات لا تنفع المعلم ولا المتعلم، فتجد أن المعلم همُّه الكتاب الذي يقرئه دون راعية لحال المتعلم، وتجد المتعلم لا يبالي بصلاحية نفسه وترشُّحه لأخذ هذا الكتاب الآن أم تأخيره إلى وقت آخر، فتجد المرء لا يكون له في الهداية إلى العلم إلا مدة يسيرة وإذا به يقرأ في «فتح الباري»، أو في «مسند الإمام أحمد»، أو في «تفسير ابن كثير»، وهو يظن أنه يقطع بذلك الطريق على نفسه قصراً، بالإيجاز عليها بالارتفاع إلى كتبٍ شهرةً بعظيم منفعتها، وهو في الحقيقة يُبعد نفسه عن نيل العلم، فإن

من أخذ العلم بجادته شيئاً شيئاً بدأ بالمختصرات ثم ترقياً إلى ما بعدها ليصل إلى العلم سريعاً، وربما استغنى عن قراءة هذه المطولات إذ كان فطناً ذكياً، قد رأينا من أهل العلم كالعلامة محمد ابن العثيمين رَحِمَهُ اللهُ تعالى من يصارع في مضايق الخلاف أقوالاً لم يقرأها هو في الكتب المطولة، إلا أنه لإحسان تأصيله العلم مع حدة ذكائه يأتي بتلك الأعاجيب، حتى أنه مرةً حرر قولاً في تفسير آيةٍ وأعجبه ذلك، فلما فرغ من الدرس وكان يقول فيه: إلا أني لم أر أحداً ذكر هذا. فقال له بعض أصحابه الآخذين عنه: إن هذا القول ذكره الطاهر ابن عاشور في «التحرير والتنوير»، فقال: إني لا أعرف هذا الكتاب، ولا طالعتَه أبداً. ثم أمر هذا التلميذ أن يأتي له بنسخة.

والمقصود أن تعلم أن ترقيك على الوجه الصحيح يفضي بك إلى الخير الكثير، وأن تضييعك هذا لا يبلغك العلم، بل يضيع قوتك وقوتك.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى اسم هذا الكتاب بقوله: (وَسَمَّيْتُهُ: «تَعْلِيمُ الْمُتَعَلِّمِ طَرِيقُ التَّعَلُّمِ»).
ثم بين فصوله مرتبةً مسرودةً ثلاثة عشر فصلاً أولها: (فَصْلٌ: فِي مَاهِيَةِ الْعِلْمِ) وآخرها: (فَصْلٌ: فِيَمَا يَجْلِبُ الرِّزْقُ، وَفِيَمَا يَمْنَعُ).



فصل

في ماهية العلم، والفقه، وفضله

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ».

اعْلَمْ بِأَنَّهُ لَا يُفْتَرَضُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ طَلَبُ كُلِّ عِلْمٍ، وَإِنَّمَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ طَلَبُ عِلْمِ الْحَالِ كَمَا يُقَالُ:

«وَأَفْضَلُ الْعِلْمِ عِلْمُ الْحَالِ، وَأَفْضَلُ الْعَمَلِ حِفْظُ الْحَالِ».

وَيُفْتَرَضُ عَلَى الْمُسْلِمِ طَلَبُ مَا يَقَعُ لَهُ فِي حَالِهِ، فِي أَيِّ حَالٍ كَانَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَيُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عِلْمُ مَا يَقَعُ لَهُ فِي صَلَاتِهِ بِقَدْرِ مَا يُؤَدِّي بِهِ فَرَضُ الصَّلَاةِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْوَاجِبُ؛ لِأَنَّ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى إِقَامَةِ [الْفَرَضِ يَكُونُ فَرَضًا، وَمَا يَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى إِقَامَةِ] ^(١) الْوَاجِبِ يَكُونُ وَاجِبًا.

وَكَذَلِكَ فِي الصَّوْمِ، وَالزَّكَاةِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَالْحَجَّ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْعِ إِنْ كَانَ يَتَجَرُّ.

قِيلَ: لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: لِمَ لَا تُصَنَّفُ كِتَابًا فِي الزُّهْدِ؟ قَالَ: قَدْ صَنَّفْتُ كِتَابًا فِي الْبَيْعِ. يَعْنِي الزَّاهِدُ مَنْ يَحْتَرِزُ عَنِ الشُّبُهَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ فِي التَّجَارَاتِ.

وَكَذَلِكَ فِي [سَائِرِ] ^(٢) الْمُعَامَلَاتِ وَالْحِرَفِ، وَكُلُّ مَنْ اشْتَغَلَ بِشَيْءٍ مِنْهَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عِلْمُ التَّحَرُّزِ عَنِ الْحَرَامِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عِلْمُ أَحْوَالِ الْقَلْبِ مِنَ التَّوَكُّلِ وَالْإِنَابَةِ وَالْخَشْيَةِ وَالرَّضَى، فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

وَشَرَفُ الْعِلْمِ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِذْ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْإِنْسَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْخِصَالِ سِوَى الْعِلْمِ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْإِنْسَانُ وَسَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ؛ كَالشَّجَاعَةِ، وَالْجَرَاءَةِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْجُودِ، وَالشَّفَقَةِ وَغَيْرَهَا سِوَى الْعِلْمِ.

وَبِهِ أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضْلَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَأَمَرَهُمْ بِالسُّجُودِ لَهُ.

وَإِنَّمَا شَرَفَ الْعِلْمُ؛ بِكَوْنِهِ وَسِيلَةً إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الْمَرْءُ الْكَرَامَةَ عِنْدَ اللَّهِ، وَالسَّعَادَةَ الْآبَدِيَّةَ، كَمَا قِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ^(٣):

تَعْلَمُ فَإِنَّ الْعِلْمَ زَيْنٌ لِأَهْلِهِ وَفَضْلٌ وَعُنْوَانٌ لِكُلِّ الْمَحَامِدِ

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من خمس نسخ خطية.

(٢) في المطبوع: سائل. والمثبت من تصحيح الشيخ والنسخ الخطية.

(٣) نبه شيخنا حفظه الله تعالى فيما يُستقبل من كلام أنهم لما كانوا يكتبون الكتب يفصلون بين الشر والشعر بكلمة: شعر، ثم يوردون الآيات؛ لأن الكلام عندهم يُكتب متتابع.

وَكُنْ مُسْتَفِيدًا كُلَّ يَوْمٍ زِيَادَةً مِنْ الْعِلْمِ وَاسْبَحْ فِي بُحُورِ الْفَوَائِدِ
تَفَقَّهْ فَإِنَّ الْفَقْهَ أَفْضَلُ قَائِدٍ إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَاعْدُلْ فَاصِدٍ
هُوَ الْعِلْمُ الْهَادِي إِلَى سُنَنِ الْهُدَى هُوَ الْحِصْنُ يُنْجِي مِنْ جَمِيعِ الشَّدَائِدِ
فَإِنَّ فِقْهَهَا وَاحِدًا مُتَوَرِّعًا أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ
وَالْعِلْمُ وَسِيلَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ: الْكِبَرِ، وَالتَّوَاضُّعِ، وَالْإِلْفَةِ، وَالْعِفَّةِ، وَالْإِسْرَافِ، وَالتَّقْتِيرِ، وَغَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ
فِي سَائِرِ الْأَخْلَاقِ نَحْوُ: الْجُودِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْجَرَاعَةِ.

فَإِنَّ الْكِبَرَ، وَالْبُخْلَ، وَالْجُبْنَ، وَالْإِسْرَافَ حَرَامٌ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهَا إِلَّا بِعِلْمِهَا، وَعِلْمُ مَا يُضَادُّهَا،
فَيُفْتَرَضُ عَلَى [كُلِّ] ^(١) إِنْسَانٍ عِلْمُهَا.

وَقَدْ صَنَّفَ السَّيِّدُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ الْأُسْتَاذُ الشَّهِيدُ نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ كِتَابًا فِي «الْأَخْلَاقِ»، وَنَعَمْ مَا
صَنَّفَ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حِفْظُهَا.

وَأَمَّا حِفْظُ مَا يَقَعُ فِي الْأَحْيَانِ فَفَرَضٌ عَلَى سَبِيلِ الْكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ فِي بَلَدَةٍ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ مَنْ يَقُومُ بِهِ اشْتَرَكُوا جَمِيعًا فِي الْمَأْثَمِ، فَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ، وَيُجْبِرَ
أَهْلَ الْبَلَدَةِ عَلَى ذَلِكَ.

قِيلَ: إِنْ عِلْمُ مَا يَقَعُ عَلَى نَفْسِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ لَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ.
وَعِلْمُ مَا يَقَعُ فِي الْأَحْيَانِ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَاءِ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ.
وَعِلْمُ النُّجُومِ بِمَنْزِلَةِ الْمَرَضِ، فَتَعَلُّمُهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ، وَالْهَرَبُ عَنْ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ
غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

فَيَنْبَغِي لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَشْتَغَلَ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدُعَاءِ، وَالتَّضَرُّعِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ،
وَالصَّدَقَاتِ الدَّافِعَةِ لِلْبَلَاءِ، وَالصَّلَاةِ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لِيَصُونَ اللَّهُ عَنْهُ
تَعَالَى الْبَلَاءَ وَالْآفَاتِ، فَإِنَّ مَنْ رَزَقَ الدُّعَاءَ لَمْ يُحْرَمِ الْإِجَابَةَ، فَإِنْ كَانَ الْبَلَاءُ مُقَدَّرًا يُصِيبُهُ لَا مَحَالَ، وَلَكِنْ
[يُسِّرُهُ] ^(٢) اللَّهُ عَلَيْهِ وَيَرْزُقُهُ الصَّبْرَ بِرَكَّةٍ [الدُّعَاءِ] ^(٣).

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية. ونبه عليها الشيخ.

(٢) في المطبوع: يُبْر. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٣) بعض النسخ الخطية: دعائه.

اللَّهُمَّ [إِلَّا] ^(١) إِذَا تَعَلَّمَ مِنَ النُّجُومِ قَدْرَ مَا يَعْرِفُ بِهِ الْقِبْلَةَ، وَأَوْقَاتَ الصَّلَاةِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَأَمَّا تَعَلُّمُ عِلْمِ
الطَّبِّ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَيَجُوزُ تَعَلُّمُهُ كَسَائِرِ الْأَسْبَابِ.
وَقَدْ تَدَاوَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: الْعِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمُ الْفَقْهِ
لِلْأَدْيَانِ، وَعِلْمُ الطَّبِّ لِلْأَبْدَانِ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ بُلْغَةٌ مَجْلِسِ.
وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْعِلْمِ: فَهُوَ صِفَةٌ يَتَحَلَّى بِهَا الْمَذْكُورُ لَمَنْ قَامَتْ هِيَ بِهِ كَمَا هُوَ.
وَالْفِقْهُ: [مَعْرِفَةٌ] ^(٢) دَقَائِقُ الْعِلْمِ مَعَ نَوْعِ عِلَاجِ.
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: الْفِقْهُ مَعْرِفَةُ النَّفْسِ مَا لَهَا وَمَا عَلَيْهَا.
وَقَالَ: مَا الْعِلْمُ إِلَّا لِلْعَمَلِ بِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ تَرْكُ الْعَاجِلِ لِلْآجِلِ.
فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَغْفَلَ عَنْ نَفْسِهِ مَا يَنْفَعُهَا وَمَا يَضُرُّهَا فِي أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا، وَيَسْتَجْلِبُ مَا يَنْفَعُهَا
وَيَجْتَنِبُ عَمَّا يَضُرُّهَا، كَيْ لَا يَكُونَ عَقْلُهُ وَعَمَلُهُ حُجَّةً عَلَيْهِ فَيَزِدَّادَ عُقُوبَةً، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ سَخَطِهِ وَعِقَابِهِ.
وَقَدْ وَرَدَ فِي مَنَاقِبِ الْعِلْمِ وَفَضَائِلِهِ آيَاتٌ وَأَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ لَمْ نَشْتَغِلْ بِذِكْرِهَا كَيْ لَا يَطُولَ
الكِتَابُ.

عقد المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى فاتحة فصوله كتابه الثلاثة عشر بقوله: (فَصْلٌ فِي مَاهِيَةِ الْعِلْمِ، وَالْفِقْهِ،
وَفَضْلِهِ)، مبيّناً مقصوده بهذه الترجمة من الفصل المعقود، وأنه يدور على بيان أمرين:
أحدهما: بيان ماهية العلم والفقه، أي حقيقتهما، والماهية: كلمة مولدة ليست في اللسان العربي، يراد
بها الحقيقة.

والآخر: بيان فضل العلم.

فهذان الأمران هما مقصود المصنّف في هذا الفصل، وترتيبهما بالترجمة لم يقع كذلك في التفصيل،
فإنه في الترجمة قدّم ذكر ماهية العلم ثم ثنى بالفضل.
وفي ابتداء التفصيل والبيان ابتدأ بذكر فضل العلم ثم آخر ببيان ماهيته. والمناسب هو ما جرى عليه
المصنّف بالتفصيل، فإن تقديم ذكر الفضيلة يحمل النفوس على التشوف إلى المذكور، فتطلع إليه

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع: معرف. والمثبت من تصحيح الشيخ حفظه الله والنسخ الخطية.

وترغب فيه، وهذا هو الذي صنعه البخاري في «صحيحه»، فإنه قدّم ذكر فضل العلم على بيان حقيقته، وأشار الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: بأن البخاري جرى ما عليه العرب من تقديم ذكر الفضل لشيء إذا كان بيناً واضحاً. فيقدمون ذكر فضله لتعلق النفوس به وتتطلع إلى تحصيله.

وابتداً المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيان فضل العلم بذكر حديث مشهور فيه، وهو حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي رواه ابن ماجه وغيره مرفوعاً («**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**») وإسناده ضعيف، ويروى من وجوه عدّة، لا تحتمل التقوية بتواردها، فإن الأمر في هذا الحديث ما قاله أبو عبدالله أحمد ابن حنبل وصاحبه إسحاق بن راهويه: لم يصحّ في الباب شيء.

ومن المتأخرين من حسن هذا الحديث لكثرة طرقه ومقدّمهم في ذلك السيوطي، فإنه صنّف رسالة جامعة تتبع فيها طرق هذا الحديث، والنفس إلى قول أحمد وإسحاق أميل، فإن كثرة طرقه مع وهنها لا تحتمل التقوية.

بقي أن تعلم أن كلمة الأخيرة مما أورده المصنّف وهي: «**وَمُسْلِمَةٍ**»، لا أصل لها، فإنها لم تروَ مسندةً أبداً، وهذا من جنس النوع الذي تقدم ذكره وهو نوع (الملصق)، والمراد به: ما يُذكر من الألفاظ في الأحاديث النبوية مما لم يروَ أبداً، فإن كلمة «ومسلمة» لم تروَ أبداً. وبهذا يتميز (الملصق) عن زيادة الثقة والمدرج، فإنهما يرويان بأسانيد، وأما (الملصق) فإنه لا يروى، بل يدخل في ألفاظ الحديث النبوي، ولا أصل له من كلام النبي ﷺ، والحديث المذكور من أشهر أمثله، فإن زيادة «ومسلمة» لا أصل لها، وهي لازمة باعتبار المعنى، فإن قوله في الحديث: «**عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»، يشمل الرجال والنساء على حدّ سواء، فإن الأصل في الخطاب الشريعة اشتراك النساء والرجال فيها إلّا أن يأتي دليل يخصّ أحدهما دون الآخر، فربما ورد الخطاب للرجال دون النساء أو ورد للنساء دون الرجال.

وهذا الحديث مما اختلف أهل العلم في بيان معناه، ولما ذكر للإمام مالك قال: طلب العلم حسن، وأمّا فريضة فلا. والأمر ما ذهب إليه المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَبَعاً لابن المبارك وغيره، بأن المراد بالعلم المفروض ليس كل علم وإنما هو شيء مخصوص من العلم كما قال المصنّف: (**اعْلَمَ بِأَنَّهُ لَا يُفْتَرَضُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ طَلَبُ كُلِّ عِلْمٍ، وَإِنَّمَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ طَلَبُ عِلْمِ الْحَالِ**)، فالذي أنكره مالك هو ما يُتوهم من وجوب طلب العلم كلّ على كل مسلم، والمعنى المراد من الحديث هو بعض ذلك، وهو العلم الذي يلزم العبد مما لا يصحّ دينه إلّا به مما يسمى في علوم الاعتقاد: أصل الدين. فالمراد بأصل الدين:

ما لا يصحُّ إسلام المرء إلا به.

ولا يقتصر هذا على باب العقائد، بل منه جملة من باب الخبر المسمى بـ: العقائد، ومنه جملة أخرى من باب الطلب المسمى بـ: الأحكام الفقهية.

و(علمُ الحال): لقبٌ من الألقاب الموضوعة على هذا المعنى، وهو من اصطلاحات الفلاسفة التي نُقلت إلى كلام المتكلمين في حقيقة العلم على لسان جماعة من المشتغلين بالعلوم الشرعية وغيرها، ثم شُهرت التعبير به عند المتصوفة؛ لأنَّ كثيرًا من اصطلاحات المتصوفة هي مما ورد عليهم من طرائق الفلاسفة المتقدمين ممن عُرف بالزهد.

والمراد بعلم الحال عندهم: العلم المحتاج إليه الموصول إلى النفع في المال. ذكره الطوسي في «آداب المتعلمين»، وهو بمعنى ما تقدم من أنه: أصل الدين، أي العلم الذي هو فرض عينٍ على كلِّ أحد. فإن من العلم ما يكون فرض عينٍ على كلِّ أحدٍ ليصحَّ دينه به.

وأحسن ما قيل في بيان العلم المفروض على العبد وضبط حدّه: أن كلَّ ما وجب العملُ به فتقدّم العلم عليه واجب. ذكره الآجري في رسالة «طلب العلم»، وابن القيم في «إعلام الموقعين»، والقرافي في «الفروق»، ومحمد علي بن الحسين المالكي في «تهذيب الفروق»، فإذا وجب على العبد شيءٌ من العمل، كان لازماً له أن يتقدمه تعلمُ أحكامه، فمثلاً: من وجبت عليه الصلاة، وجب عليه أن يتعلم أحكامها وشرائطها ومبطلاتها وسائر ما يتعلق بإقامتها على الوجه الشرعي، وهكذا قل في سائر الأحكام التي يحتاج إلى العمل بها، فلا بد أن يُقدم علمه بها على العمل بها، فهذا هو المراد الذي أراد المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى إيضاحه مما ذكره في علم الحال، كما قال: (وَيُفْتَرَضُ عَلَى الْمُسْلِمِ طَلَبُ مَا يَقَعُ لَهُ فِي حَالِهِ، فِي أَيِّ حَالٍ كَانَ) أي مما يلزمه حتى قال: (وَكَذَلِكَ فِي الصَّوْمِ، وَالزَّكَاةِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَالْحَجِّ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْبُيُوعِ إِنْ كَانَ يَتَّجِرُ) أي من أراد أن يتجرَّ مشتغلاً بالبيع والشراء، وجب عليه أن يتعلم أحكام البيع، ولا يجوز له أن يضرب فيه وهو جاهلٌ به في أحكامه، ومن ضرب فيه مع الجهالة في أحكامه ووقع في مخالفة حكم الشرع فإنه آثم؛ لتفريطه في طلب العلم الذي يجب عليه تعلمه.

وقد روى الترمذي رَحِمَهُ اللهُ تعالى من حديث مالك بن أنس، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «لا يبيع في سوقنا من لم يتفقّه في الدين»، وإسناده حسن.

وأراد بذلك عمر تحقيق هذا الأصل المذكور من وجوب تعلم أحكام البيع والشراء لمن أراد أن يتجر.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى في عز ذلك ونصره جواب (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) الشيباني لما قيل له: (لَمْ لَا تُصَنَّفْ كِتَابًا فِي الزُّهْدِ؟ فَقَالَ: قَدْ صَنَفْتُ كِتَابًا فِي الْبُيُوعِ) ثم قال الشارح: (يَعْنِي الزَّاهِدُ مَنْ يَحْتَرِزُ عَنِ الشَّبَهَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ فِي التَّجَارَاتِ) أي الذي يتباعد من المشتبه والمكروه في التجارة، ولا يتهياً ذلك إلا بالعلم بأحكامها، والأمر في بقية (الْمُعَامَلَاتِ وَالْحِرَفِ) ما ذكر الصنّف من وجوب تقديم العلم بها، وأنه من العلم المفروض على العبد، (وَكَذَلِكَ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عِلْمُ أَحْوَالِ الْقَلْبِ مِنَ التَّوَكُّلِ وَالْإِنَابَةِ وَالْخَشْيَةِ وَالرِّضَا، فَإِنَّهُ وَاقِعٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ) أي يحتاج إليه العبد في جميع أحواله.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى أن (شَرَفُ الْعِلْمِ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِذْ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْإِنْسَانِيَّةِ) أي الذي يتميز به الإنسان عن غيره، كما قال: (لِأَنَّ جَمِيعَ الْخِصَالِ سِوَى الْعِلْمِ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْإِنْسَانُ وَسَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ؛ كَالشَّجَاعَةِ، وَالْجَرَاءَةِ...) إلى آخر ما ذكر، فمما ينفرد به الإنسان عن غيره تحصيله العلم، ثم قال: (وَبِهِ أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضْلَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَأَمَرَهُمْ بِالسُّجُودِ لَهُ).

ثم قال: (وَلِنَّمَا شَرُفَ الْعِلْمِ؛ بِكَوْنِهِ وَسِيلَةً إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الْمَرْءُ الْكَرَامَةَ عِنْدَ اللَّهِ، وَالسَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ) أي أن شرف العلم وعلو شأنه مناط بكونه طريقاً للوصول إلى امتثال أمر الله ﷻ، وأن يكون العبد قائماً بالبر والتقوى الذي أمر بهما، وهما جماع الخير كله، فبالعلم يقف على مقاصد الشرع في الأحكام المفوضية إلى كونه من أهل البر والتقوى.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى شعراً ينسب إلى (مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ) الشيباني في بيان علو قدر العلم والحث عليه، وكان مما فيه قوله:

(وَكُنْ مُسْتَفِيدًا كُلَّ يَوْمٍ زِيَادَةً مِنْ الْعِلْمِ وَاسْبَحْ فِي بُحُورِ الْفَوَائِدِ)

أي واصل في الخوض فيها، فإن الإمعان في الاستزادة من العلم يزيد العبد ثباتاً عليه، فمن ازداد من العلم إزادات نهمة فيه ومحبة له، بخلاف الواقف على طرفه فإنه ربما مله وتركه.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (هُوَ الْعِلْمُ الْهَادِي إِلَى سُنَنِ الْهُدَى) أي هو العلامة الدالة الهادية إلى سنن الهدى التي ينبغي سلوكها، (هُوَ الْحِصْنُ يُنْجِي مِنْ جَمِيعِ الشَّدَائِدِ).

ثم قال في آخرها:

(فَإِنْ فَقِيهًا وَاحِدًا مُتَوَرِّعًا أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ)

وروي في هذا المعنى حديث عند الترمذي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «فقيه واحد أشدُّ على

الشیطان من ألف عابدٍ»، ولا یصحّ، وروی موقوفاً عن ابن عباس وهو أصحُّ موقوفاً من كونه مرفوعاً، وإن كانا لا یصحّان معاً، فلا یثبت لا مرفوعاً ولا موقوفاً إلا أن روايته بالوقف أقرب وأشبهه.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى من منفعة العلم أنه (وَسِيلَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْكَبِيرِ، وَالتَّوَاضُّعِ...) إلى أن قال: (وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَخْلَاقِ)، فمن فضل العلم أنه یوقف العبد على الأخلاق الشریفة التي ینبغي أن یتحلها ویتحلّى بها، ویدرّفه الأخلاق الرذیلة التي ینبغي أن یتجنبها ویتباعد عنها، ومن علم الأخلاق قدر واجب على العبد فيما یكون بینه وبين الخلق من المعاشرة، ذكره ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»، وهذا معنى قول المصنّف: (وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهَا إِلَّا بِعِلْمِهَا، وَعِلْمٌ مَا يُضَادُّهَا، فَيُفْتَرَضُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ عِلْمُهَا) أي علم أحكام الأخلاق التي یحتاجها في معاشرة الخلق.

ثم ذكر في كتاباً مصنفاً في («الْأَخْلَاقِ» لِأَبِي الْقَاسِمِ) الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ تعالى، ثم أتبع ما ذكره من بیان المتقدم في وجوب علم الحال وهو العلم الذي هو فرض عين على كل أحد مما لا یصحّ دينه إلا به، بیان العلم الذي یكون فرض كفاية، ومتعلقه كما قال: (حِفْظُ مَا يَقَعُ فِي الْأَحْيَانِ) أي في بعض دون بعض، فیحتاج إليه في حالٍ دون حالٍ، فیکون من جنس فرض الكفاية، الذي إذا قام به بعض الناس سقط الإثم عن بقيتهم.

ثم مثّل له رَحِمَهُ اللهُ تعالى بقوله: (إِنَّ الْعِلْمَ مَا يَقَعُ عَلَى نَفْسِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ لَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ، وَعِلْمٌ مَا يَقَعُ فِي الْأَحْيَانِ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَاءِ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ)، فضرب لهما مثلاً بالغذاء والدواء، فالعلم الذي هو فرض عين بمنزلة الطعام یحتاج إليه العبد كل حين، وأما العلم الذي هو فرض كفاية فیحتاج إليه العبد في حينٍ دون حينٍ؛ كعلوم العربية المعينة على فهم الكتاب والسنة.

ثم ذكر علماً من العلوم الرائجة في زمانه وهو (عِلْمُ النُّجُومِ)، وعلم النجوم یراد به عندهم: معرفة ما یتعلق بها، وهو شاملٌ للممنوع شرعاً وللمأذون به شرعاً، وهذا وجه قوله: (وَعِلْمُ النُّجُومِ بِمَنْزِلَةِ الْمَرَضِ، فَتَعَلُّمُهُ حَرَامٌ)، ثم قال بعد ذلك: (اللَّهُمَّ [إِلَّا] إِذَا تَعَلَّمْ مِنَ النُّجُومِ قَدَرٌ مَا يَعْرِفُ بِهِ الْقِبْلَةَ، وَأَوْقَاتَ الصَّلَاةِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ)، فعلم النجوم المسمّى بالتنجيم نوعان:

أحدهما: علم التأثير، وهذا محرّم، وهو اعتقاد تأثيرها بالخلق.

والآخر: علم التّسيير، وهذا جائزٌ عند جمهور أهل العلم، ویراد به الاستعانة بحركات النجوم على ما

يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْجِهَاتِ وَالْأَهْوِيَةِ وَالزَّرْعِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ حَثَّ رَحِمَهُ تَعَالَى كُلَّ مُسْلِمٍ عَلَى الْإِشْتَغَالِ (فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدُعَاءِ، وَالتَّضَرُّعِ) إِلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ فِي بَيَانِ حُكْمِ تَعَلُّمِ عِلْمِ الطَّبِّ قَالَ: (وَأَمَّا تَعَلُّمُ عِلْمِ الطَّبِّ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَيَجُوزُ تَعَلُّمُهُ كَسَائِرِ الْأَسْبَابِ) أَيُّ الْأَسْبَابِ الْقَدَرِيَّةِ الْمَأْذُونِ بِهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ الطَّبِّ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مَبَاحٌ.

وَالِى الثَّانِي ذَهَبَ ابْنُ الْقِيَمِ رَحِمَهُ تَعَالَى فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ»، وَنَصَرَهُ، وَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ، وَهُوَ مِنَ الْعُلُومِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي لَا تَلْزِمُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ طَبِيبٌ عَارِفٌ ثَقَّةٌ وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ كَانَ ذَلِكَ كَافِيًا لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ مَدَاوَاتِهِمْ، وَكَلَامُ ابْنِ الْقِيَمِ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» مِمَّا تَحَسَّنَ مَرَّاجَعَتُهُ، وَسَبَقَ إِيرَادُهُ فِي (بِرَنَامِجِ التَّعْلِيمِ الْمُسْتَمَرِّ)، فِي أَحَدِ دُرُوسِ كُتُبِهِ لِهَذِهِ السَّنَةِ الْمُنْصَرَمَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ تَعَالَى كَلَامَ (الشَّافِعِيِّ) فِي تَعْظِيمِ نَوْعَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ هُمَا: عِلْمُ الْأَدْيَانِ، وَعِلْمُ الطَّبِّ، فَقَالَ: (الْعِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمُ الْفِقْهِ لِلْأَدْيَانِ، وَعِلْمُ الطَّبِّ لِلْأَبْدَانِ) أَيُّ لَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا، فَالنَّاسُ مُحْتَاجُونَ إِلَى هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: (وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ بُلْغَةُ مَجْلِسِ) أَيُّ مَا وَرَاءَ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ مِمَّا يَتَبَلَّغُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ فِي الْمَجَالِسِ.

ثُمَّ أَتْبَعَ ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ بِتَفْسِيرِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، فَقَالَ: (وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْعِلْمِ: فَهُوَ صِفَةٌ يَتَحَلَّى بِهَا الْمَذْكُورُ لَمَنْ قَامَتْ هِيَ بِهِ كَمَا هُوَ) أَيُّ لَمَنْ قَامَتْ صِفَةُ الْعِلْمِ بِهِ كَمَا هُوَ فِي الْوَاقِعِ، أَيُّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْوَاقِعِ. ثُمَّ قَالَ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الْفِقْهِ: (وَالْفِقْهُ: مَعْرِفَةُ دَقَائِقِ الْعِلْمِ مَعَ نَوْعِ عِلَاجِ)، الْمَقْصُودُ بِالْعِلَاجِ: مَعَ نَوْعٍ مُعَانَاةٍ وَمَشَقَّةٍ.

وَالْمَقْدَمُ شَرْعًا فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، أَنَّ الْعِلْمَ شَرْعًا: هُوَ إِدْرَاكُ خُطَابِ الشَّرْعِ.

وَالْمُرَادُ بِإِدْرَاكِهِ: وَصُولُ النَّفْسِ إِلَيْهِ، وَحَصُولُهَا عَلَيْهِ.

وَالْفِقْهُ شَرْعًا: هُوَ إِدْرَاكُ خُطَابِ الشَّرْعِ وَالْعَمَلُ بِهِ.

وَكَلَامُ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ: (الْفِقْهُ مَعْرِفَةُ النَّفْسِ مَا لَهَا وَمَا عَلَيْهَا)، بِمَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ

حقيقة الفقه شرعاً: من أنه إدراك العبد خطاب الشرع وعمله به. وكان اسم الفقه في عُرْف السلف علماً على هذا، ثم تقاصر متعلقه عند المتأخرين فصار اسم الفقه عند المتأخرين مختصاً بالأحكام الشرعية الطلبية، أما عند الأوائل من السلف فاسم الفقه يشمل العلم الذي جاء به الشرع مما ينفع العبد في باب العقائد وباب الأحكام وباب أحوال القلوب، ذكره ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ تعالى في صدر «منهاج القاصدين».

ثم ختم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى هذا الفصل بقوله: (وَقَدْ وَرَدَ فِي مَنَاقِبِ الْعِلْمِ وَفَضَائِلِهِ آيَاتٌ وَأَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ لَمْ نَسْتَغْلِ بِذِكْرِهَا كَيْ لَا يَطُولَ الْكِتَابُ)، ومن أجمع المصنّفات في بيان فضل العلم وشرفه كتاب «مفتاح دار السعادة» لابن القيم، فإنه جمع فأوعى للأدلة الشرعية المبيّنة فضل العلم من الكتاب والسنة، وذكر فيه مئين من الأدلة الدالة على شرف العلم وعلو قدره وفضله وفضل أهله.



فصل

في النية في حال التعلم

ثُمَّ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ النِّيَّةِ فِي زَمَانِ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ؛ إِذْ النِّيَّةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
«الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

كَمْ مِنْ عَمَلٍ يَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَمَلِ الدُّنْيَا، ثُمَّ يَصِيرُ بِحُسْنِ النِّيَّةِ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ، وَكَمْ مِنْ عَمَلٍ يَتَصَوَّرُ
بِصُورَةِ عَمَلِ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَصِيرُ مِنْ أَعْمَالِ الدُّنْيَا بِسُوءِ النِّيَّةِ.

يَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَ الْمُتَعَلِّمُ بَطَلَبِ الْعِلْمِ رِضَاءَ اللَّهِ وَالِدَّارِ الْآخِرَةِ، وَإِزَالَةَ الْجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ سَائِرِ
الْجُهَالِ، وَإِحْيَاءَ الدِّينِ وَإِنْقَاءَ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ بَقَاءَ الْإِسْلَامِ بِالْعِلْمِ، وَلَا يَصِحُّ الزُّهْدُ وَالتَّقْوَى مَعَ الْجَهْلِ.
وَأَنْشَدَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأُسْتَاذُ بَرْهَانُ الدِّينِ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» لِبَعْضِهِمْ:

فَسَادَ كَبِيرُ عَالَمٍ مُتَهَتِّكٌ وَأَكْبَرُ مِنْهُ جَاهِلٌ مُتَنَسِّكٌ
هُمَا فِتْنَةٌ لِلْعَالَمِينَ عَظِيمَةٌ لِمَنْ بِهِمَا فِي دِينِهِ يَتَمَسَّكُ
وَيَنْوِي بِهِ: الشُّكْرَ عَلَى نِعْمَةِ الْعَقْلِ، وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، وَلَا يَنْوِي بِهِ إِقْبَالَ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلَا اسْتِجْلَابَ حُطَامِ
الدُّنْيَا، وَالْكَرَامَةَ عِنْدَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا: لَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عِبِيدِي لَأَعْتَقْتُهُمْ وَتَبَرَّأْتُ مِنْ وَلَائِهِمْ.
وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ وَجَدَ لَذَّةَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ، قَلَمَا يَرْغَبُ فِيَمَا عِنْدَ النَّاسِ.
أَنْشَدَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأُسْتَاذُ قَوَامُ الدِّينِ حَمَادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَارُ الْأَنْصَارِيُّ إِمْلَاءً
لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ:

مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلْمَعَادِ فَازَ بِفَضْلِ مِنَ الرَّشَادِ
فِيَا لِحُسْرَانِ طَالِبِيهِ لِنَيْلِ فَضْلِ مِنَ الْعِبَادِ
اللَّهُمَّ إِذَا طَلَبَ الْجَاهُ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَنْفِيذِ الْحَقِّ، وَإِعْزَازِ الدِّينِ لَا لِنَفْسِهِ
وَهَوَاهُ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يُقِيمُ بِهِ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.
وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ: أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ بِجُهْدٍ كَثِيرٍ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الدُّنْيَا الْحَقِيرَةِ
الْقَلِيلَةِ الْفَانِيَةِ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقُوا الدُّنْيَا، فَإِنَّ الدُّنْيَا نَفْسٌ مُحَمَّدٌ بِيَدِهَا إِنَّهَا لَا سِحْرَ مِنْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ».

هِيَ الدُّنْيَا أَقْلٌ مِنَ الْقَلِيلِ وَعَاشِقُهَا أَذَلُّ مِنَ الدَّلِيلِ

تَصْمُ بِسُخْرَاهَا قَوْمًا وَتُعْمِي فَهُمْ مُتَحَيِّرُونَ بِلَا دَلِيلٍ
وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُدَلَّ نَفْسُهُ بِالطَّمَعِ فِي غَيْرِ الْمَطْمَعِ وَيَحْتَرِزَ عَمَّا فِيهِ مَذَلَّةُ الْعِلْمِ وَأَهْلِيهِ.
وَيَكُونُ مُتَوَاضِعًا، وَالتَّوَاضُّعُ بَيْنَ التَّكَبُّرِ وَالذِّلَّةِ، وَالْعِفَّةُ كَذَلِكَ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْأَخْلَاقِ».
أَنْشَدَنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأُسْتَاذُ رُكْنُ الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِـ«الْأَدِيبِ الْمُخْتَارِ» شِعْرًا لِنَفْسِهِ:

إِنَّ التَّوَاضُّعَ مِنْ خِصَالِ الْمُتَّقِي وَبِهِ التَّقِيُّ إِلَى الْمَعَالِي يَرْتَقِي
وَمِنْ الْعَجَائِبِ عَجَبُ مَنْ هُوَ جَاهِلٌ فِي حَالَةِ أَهْوِ السَّعِيدِ أَمْ الشَّقِي
أَمْ كَيْفَ يُخْتَمُ عُمْرُهُ أَوْ رُوحُهُ يَوْمَ النَّوَى مُتَسَفِّلٌ أَوْ مُرْتَقِي
وَالْكِبْرِيَاءُ لِرَبَّنَا صِفَةٌ لَهُ مَخْصُوصَةٌ فَتَجَنَّبْنَاهَا^(١) وَاتَّقِي
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَصْحَابِهِ: «عَظِّمُوا عَمَائِمَكُمْ، وَوَسَّعُوا أَكْمَامَكُمْ».
وَأِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِئَلَّا يُسْتَخَفَّ بِالْعِلْمِ وَأَهْلِهِ.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يُحْصَلَ «كِتَابُ الْوَصِيَّةِ» الَّتِي كَتَبَهَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِيُوسُفَ بْنِ خَالِدِ
السَّمْتِيِّ عِنْدَ الرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ، يَجِدُهُ مِنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ.
وَقَدْ كَانَ أَسْتَاذَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَدَّسَ -اللَّهُ رُوحَهُ الْعَزِيزَ- أَمْرَنِي بِكِتَابَتِهِ
عِنْدَ الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدِي فَكَتَبْتُهُ، وَلَا بُدَّ لِلْمُدْرَسِ وَالْمُفْتِي فِي مُعَامَلَاتِ النَّاسِ مِنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

هذا هو الفصل الثاني من فصول الثالثة عشر من فصول الكتاب، ترجم له مصنفه بقوله: (فَصْلٌ: فِي
النِّيَّةِ فِي حَالِ التَّعَلُّمِ)، وموجب العناية به ما ذكره بقوله: (إِذْ النِّيَّةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ)، فالعبد
مفتقر إلى نيته في جميع أموره، والبيان الجامع لرتبتها قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، متفق عليه من
حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو حديث صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ، وبالنية تتفاضل الأعمال،
فمن حسنت نيته عظم حظه من عمله، ومن ساءت نيته فاتته من عمله أمر الدنيا والآخرة معًا.
وذكر المصنف رحمته الله تعالى من معنى النية بالعلم أفرادًا، ويجمع النية في العلم ما تقدم بيانه: من أن نية
العلم ترجع إلى أربعة أصول:

أحدها: نية رفع الجهل عن نفسه.

وثانيها: نية رفع الجهل عن غيره.

(١) تصحيح من الشيخ حفظه الله، وفي المطبوع: فتجنبها.

وثالثها: نية حفظ العلم وصيانتِه من الضياع.

ورابعها: نية العمل بالعلم.

فهذه الأصول الأربعة تجمع أطراف النية في العلم، فمن ابتغى تصحيح نيته للعلم، فليُتِمَّ هذه الأصول الأربعة في قلبه، فينوي بطلبه العلم أن يرفع الجهل عن نفسه أولاً بتعريفها طريق العبودية لله، ثم ينوي من بعد رفع الجهل عن غيره من الناس بهدايتهم وإرشادهم إلى مصالحهم في الدنيا والآخرة، ثم يُتَبَعَ ذلك بأن ينوي حفظ العلم وصيانتَه من الضياع؛ لأن العلم إذا لم يُجمع ويُنقل في هذه الأمة ذهب منها، فينوي المتعلم أن يكون من جند الله الذين يحفظون دينه في أرضه بحيازة العلم وجمعه، ثم يُتَبَعَ ذلك بنية العمل بالعلم، فيكون من مقاصده في جمع العلم أن يعمل الله ﷻ بهذا العلم الذي تعلمه، وإلى هذه الأصول الأربعة أشرت بقولي:

وَنِيَّةٌ لِلْعِلْمِ رَفْعُ الْجَهْلِ عَمَّ
وَبَعْدُهُ التَّحْصِينُ لِلْعُلُومِ مِنْ
عَنْ نَفْسِهِ فغَيْرِهِ مِنَ النَّسَمِ
ضِيَاعِهَا وَعَمَلٌ بِهِ زُكْنُ
ومعنى قوله: عَمَّ: شَمِلَ. والنَّسَم: النفوس.

فهذه الأفراد المذكورة هي جماع أطراف نية العلم، ومما يندرج فيها ما ذكره المصنّف بقوله: (يَبْغِي أَنْ يَنْوِيَ الْمُتَعَلِّمُ بِطَلَبِ الْعِلْمِ رِضَاءَ اللَّهِ وَالِدَّارِ الْآخِرَةِ، وَإِزَالَةَ الْجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ سَائِرِ الْجُهَالِ، وَإِحْيَاءَ الدِّينِ وَإِثْقَاءَ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ بَقَاءَ الْإِسْلَامِ بِالْعِلْمِ)، وهذا في معنى الأثر المشهور عن الزهري الذي رواه الدارمي بإسناد صحيح عنه أنه قال: كان من مضى من علمائنا يقولون: «الاعتصام بالسنة نجاة، ونعش العلم بقاء الدين والدنيا، وذهابه ذهاب الدين والدنيا معا». والمراد بنعش العلم: بثه وإحياءه ونشره في الناس.

فالأمر كما قال المصنّف: (فَإِنَّ بَقَاءَ الْإِسْلَامِ بِالْعِلْمِ)، وذكر هذا العلامة ابن بليهد في «عقيدته» المشهورة، وتقدّم إقراؤها في (برنامج تعليم الحجاج).

ثم أورد رحمه الله تعالى بيتين لصاحب «الهداية»، يأتريها عن غيره، أنه قال: (فَسَادُ كَبِيرٍ عَالِمٍ مُتَهَتِّكٌ) أي مخرقٌ حدود الشرع، فالمتهتك هو المنتهك لأحكام الشرع بخرقها بمعصية الله فيها، (وَأَكْبَرُ مِنْهُ جَاهِلٌ مُتَنَسِّكٌ) أي عابدٌ جاهل،

(هُمَا فِتْنَةٌ لِلْعَالَمِينَ عَظِيمَةٌ لِمَنْ بِهِمَا فِي دِينِهِ يَتَمَسَّكُ)

أي يقتدي ويهتدي بهما.

ثم ذكر نية العلم أن (يُنَوِّي: الشُّكْرَ عَلَى نِعْمَةِ الْعَقْلِ، وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، وَلَا يَنْوِي بِهِ إِقْبَالَ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلَا اسْتِجْلَابَ حُطَامِ الدُّنْيَا، وَالْكَرَامَةَ عِنْدَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ)، فلا يكون من مقاصده طلب الحظوة لدنيا بمال أو منصب أو رئاسة أو جاه؛ لأن الدنيا لا تساوي شيئاً، وحقارة الدنيا ومذمتها ظاهرة في دلائل الشرع، ومن ثم نفر عنها العارفون بقدرها، ومن أقوالهم ما ذكره المصنّف عن (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) الشيباني أنه قال: (لَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَيْدِي) أي ممالك لي (لَأَعْتَقْتُهُمْ وَتَبَرَّأْتُ مِنْ وَلَائِهِمْ)، لأنه يرى أن ما هو فيه من العلم لا تعدله لذة أبداً.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مستثنيًا: (اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا طَلَبَ الْجَاهَ) أي الحظوة عند الناس (لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ...) إلخ، أي لمقصد شرعي مأذون به، لعز الدين ونصرته، فيجوز ذلك بقدر ما يقيم به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن هذه النية لا تكون أصلاً في طلبه لعلم، بل النية التي تكون أصلاً في طلبه العلم هو ما يرجع إلى الأصول الأربعة المتقدمة، وأمّا هذا فإنما يكون على وجه التبع؛ لما يحدثه حصوله على الجاه من نفع الناس في دينهم.

ثم حث طالب العلم على التفكير في قدر العلم وحقارة الدنيا، وألاً يُشغَلَ بهذه الدنيا الفانية عن الخير الباقي عند الله ﷻ في الآخرة، وأورد في بيان ذلك حديثاً لا يُعرف بهذا اللفظ، وإنما يروى بلفظ: «احذروا الدنيا، فإنها أسحر من هاروت وماروت»، رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «الزهد»، وفي كتاب «ذم الدنيا» من حديث أبي الدرداء الرهاوي عن النبي ﷺ وإسناده واهٍ، أي شديد الضعف.

ثم ذكر من إرشاده طالب العلم قوله: (وَيَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُذِلَّ نَفْسَهُ بِالطَّمَعِ فِي غَيْرِ الْمَطْمَعِ وَيَحْتَرِزَ عَمَّا فِيهِ مَذَلَّةُ الْعِلْمِ وَأَهْلِيهِ)؛ لأن توجُّه قلبه إلى هذه المطالب فيه إعظام للدنيا وتعلق بها، وهي حال لا تليق بطالب العلم، بل ينبغي أن ينزّه نفسه عن نجاسة الدنيا، وأن لا يتعلق بها إلا بالبلغة التي تمكنه من العيش عزيزاً غير محتاج للخلق.

ثم قال: (وَيَكُونُ مُتَوَاضِعاً)، فإن العلم له أخلاقه من أعظمها التواضع، فمن لم يكن متواضعاً لم ينل المقام الأعلى في حيازة العلم ونفع نفسه، والخلق به. ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْتَوَاضُعُ بَيْنَ التَّكَبُّرِ وَالذِّلَّةِ، وَالْعِفَّةُ كَذَلِكَ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْأَخْلَاقِ) أي أن إقامة النفس على هذا الخلق بخفض الجناح للخلق، وأن لا يرى لنفسه فضلاً ولا حقاً هو متردد بين التكبر على الناس، وبين الذلة، أي امتهان النفس، ولا بن

القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى كَلَامٌ نفيس في كتاب «الروح»، في بيان حقيقة التواضع والفرق بينه وبين التكبر والمهانة، فمما يستعان به على فهم هذه الرتبة ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى في كتاب «الروح»، وكان من بيانه الذي ذكره:

أَنَّ التَّوَّاضِعَ يَشْتَمِلُ عَلَى سَكُونِ النَّفْسِ وَخَفْضِ الْجَنَاحِ وَالتَّضَامُنِ لِلخَلْقِ.
وَأَمَّا التَّكْبَرُ فَهُوَ غَمَطُ النَّاسِ وَاحْتِقَارُهُمْ.

وَأَمَّا الذَّلَّةُ وَالمَهَانَةُ فَهِيَ ادْخَالُ النَّفْسِ وَإِيْلَاجُهَا فِي حَظْوِظِهَا مِنَ الدُّنْيَا مَعَ التَّصَاغُرِ وَإِنْزَالِهَا مَا لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَكُونَ فِيهِ.

ومن بديع ما ذكره رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيانه أن التَّوَّاضِعَ يُنَالُ بِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: معرفة العبد نفسه، فإذا عرف نفسه وما هي عليه أعانه ذلك على التواضع.

والآخر: معرفة ربه بأسمائه الحسنی وصفاته العلی، فإن إحاطته علما بقدر ربه يمنعه من التكبر على الخلق.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى شعراً أتبعه بقول: (أَبِي حَنِيفَةَ لِأَصْحَابِهِ: عَظِّمُوا عَمَائِمَكُمْ وَوَسَّعُوا أَكْمَامَكُمْ)، وهذه هيئة للباس المختص بالفقهاء، أراد بها حثهم على إظهار شعار العلم الذي يتميزون به عن غيرهم، فالأمر كما قال المصنف: (وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِئَلَّا يُسْتَخَفَّ بِالْعِلْمِ وَأَهْلِهِ) أي حتى يكبر قدر صاحب العلم وحامله في أعين الناس، فيعرفون ما له من الحق، وفي معنى هذا ما علّقه مالك في «الموطأ» عن عمر بن الخطاب أنه قال: «أحب إلي أن يلبس طالب العلم البياض»؛ لأن البياض مما يُعَظَّم عند الناس، وهو معظَّم شرعاً أيضاً، وأراد أن يكون حامل العلم على الوجه الأكمل في لباسه؛ ليعظم قدره عند الناس.

ومن بدائع الأحوال في هذا ما ذكره أبو محمد ابن عبد السلام في «فتاويه»: أنه دخل الحرم يوماً فأقبل عليه فتأم من الخلق يستفتونه، ولم يكن عليه لباس الفقهاء، فلما أفتاهم انصرف عنهم وهم مختلفون في أخذه بفتواه، فمنهم من يرى أن قوله حقيق بالأخذ، ومنهم من يجادل فيه، ثم اتفق أنه دخل مرة أخرى وعليه لباس الفقهاء، فأقبلوا إليه فسألوه، فأجابهم فرجعوا جميعاً شاكرين له على جوابه مدعين لقوله.

فاتخاذ ما يتميز به أهل العلم مما درج عليه عادة الناس مما يحفظ أقدارهم ويعرف بمراتبهم، فهذا من المقاصد المحمودّة التي لا تخالف نية العلم، وإنما تخالف نية العلم إذا كان الآخذ فيها يقصد بذلك التكبر والتجبر على الناس.

ثم ختم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بالحثّ على تحصيل كتاب («الوصيّة» لأبي حنيفة ليوسف بن خالد السّمتي) لما فيها من جمل من القول المتعلقة بنصح المتعلم والمُعلم، وما ينبغي أن يكون عليه، وهي وصية مطبوعة معروفة إلا أنها لا تصحّ نسبتها إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، فيها كلامٌ نافعٌ يستفاد منه باعتبار موافقته للأدلة، وإنما عبّر عنه من عبّر عن أشياء ثابتة في أحكام الشرع.

ومن ذخائر العلوم التي ينبغي أن يكون للمتعلم حظٌّ منها كتب الوصايا، فإن كتب الوصايا من الكتب النافعة كـ«وصية الباجي لولديه»، أو «وصية الذهبي لمحمد بن رافع»، أو «وصية ابن الخطيب لأبنائه»، أو «وصية الألوسي - الجد - لأبنائه».

فهذه الوصايا المذكورة كلّها مطبوعة، وهي من ذخائر العلم لاشتمالها على نصائح جليّة في العلم والعمل والإرشاد، وتقدّم إقرأ جملٌ منه هذه الوصايا في برنامج الدرس الواحد في سنواتٍ مختلفة.

ومن أعظمها نفعا «وصية ابن الخطيب» الوزير الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ تعالى.



فَصْلٌ

فِي اخْتِيَارِ الْعِلْمِ، وَالْأُسْتَاذِ، وَالشَّرِيكِ، وَالثَّبَاتِ

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ أَحْسَنَهُ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ دِينِهِ فِي الْحَالِ، ثُمَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْمَالِ.

وَيُقَدَّمُ عِلْمُ التَّوْحِيدِ وَالْمَعْرِفَةِ وَيَعْرِفُ اللَّهُ تَعَالَى بِالذَّلِيلِ، فَإِنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلِّدِ - وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَنَا لَكِنْ يَكُونُ آثِمًا بِتَرْكِ الْإِسْتِدْلَالِ.

وَيَخْتَارُ الْعَتِيقُ دُونَ الْمُحَدَّثَاتِ، قَالُوا: عَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ وَإِيَّاكُمْ بِالْمُحَدَّثَاتِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَشْتَغَلَ بِهَذَا الْجَدَالِ الَّذِي ظَهَرَ بَعْدَ انْفِرَاضِ الْأَكَابِرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّهُ يُبْعَدُ عَنِ الْفِقْهِ وَيُضَيِّعُ الْعُمَرَ وَيُورِثُ الْوَحْشَةَ وَالْعَدَاوَةَ، وَهُوَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَازْتِفَاعِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، كَذَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ.

أَمَّا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الْأَعْلَمَ وَالْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَ، كَمَا اخْتَارَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّفَكُّرِ، وَقَالَ: «وَجَدْتُهُ شَيْخًا وَقُورًا حَلِيمًا صَبُورًا فِي الْأُمُورِ». وَقَالَ: «ثَبَّتْ عِنْدَ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ فَبِتُّ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: سَمِعْتُ حَكِيمًا مِنْ حُكَمَاءِ سَمَرْقَنْدٍ قَالَ: إِنَّ وَاحِدًا مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ شَاوَرَنِي فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَكَانَ قَدْ عَزَمَ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى بُخَارَى لِطَلَبِ الْعِلْمِ.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَاوَرَ فِي كُلِّ أَمْرٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ رَسُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمُشَاوَرَةِ فِي الْأُمُورِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَفْظَنَ مِنْهُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ بِالْمُشَاوَرَةِ، وَكَانَ يُشَاوِرُ أَصْحَابَهُ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ حَتَّى حَوَائِجِ الْبَيْتِ.

قَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: مَا هَلَكَ امْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ.

قِيلَ: [النَّاسُ] ^(١) رَجُلٌ تَامٌ، وَنِصْفُ رَجُلٍ، وَلَا شَيْءَ. فَالْرَجُلُ: مَنْ لَهُ رَأْيٌ صَائِبٌ وَيُشَاوِرُ الْعُقَلَاءَ، وَنِصْفُ رَجُلٍ: مَنْ لَهُ رَأْيٌ صَائِبٌ لَكِنْ لَا يُشَاوِرُ، أَوْ يُشَاوِرُ وَلَكِنْ لَا رَأْيَ لَهُ. وَلَا شَيْءَ: مَنْ لَا رَأْيَ لَهُ وَلَا يُشَاوِرُ.

وَقَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «شَاوِرْ فِي أَمْرِكَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى».

(١) غير موجود في النسخ الخطية الخمس.

فَطَلَبَ الْعِلْمَ مِنْ أَعْلَى الْأُمُورِ وَأَصْعَبِهَا، فَكَانَتْ الْمُشَاوَرَةُ فِيهِ أَهَمَّ وَأَوْجَبَ.
 قَالَ الْحَكِيمُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: إِذَا ذَهَبْتَ إِلَى بُخَارَى فَلَا تَعْجَلْ فِي الْاِخْتِلَافِ إِلَى الْأُثْمَةِ، وَامْكُثْ
 شَهْرَيْنِ حَتَّى تَتَأَمَّلَ وَتَخْتَارَ أُسْتَاذًا، فَإِنَّكَ إِنْ ذَهَبْتَ إِلَى عَالِمٍ وَبَدَأْتَ بِالسَّبْقِ عِنْدَهُ فَرَبَّمَا لَا يُعْجِبُكَ دَرْسُهُ
 فَتَرْكُهُ فَتَذْهَبَ إِلَى آخَرَ، فَلَا يُبَارِكُ لَكَ فِي التَّعَلُّمِ.
 فَتَأَمَّلْ فِي شَهْرَيْنِ فِي اخْتِيَارِ الْأُسْتَاذِ، وَشَاوِرْ حَتَّى لَا تَحْتَاجَ إِلَى تَرْكِهِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُ؛ فَثَبَّتَ عِنْدَهُ
 حَتَّى يَكُونَ تَعَلُّمَكَ مُبَارَكًا وَتَنْتَفِعَ بِعِلْمِكَ كَثِيرًا.

وَأَعْلَمَ [بِأَنَّ] ^(١) الصَّبْرَ وَالثَّبَاتَ أَصْلُ كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ وَلَكِنَّهُ عَزِيزٌ، كَمَا قِيلَ:
 لِكُلِّ إِلَى شَاوِ الْعُلَا حَرَكَاتٌ وَلَكِنْ عَزِيزٌ فِي الرِّجَالِ ثَبَاتٌ
 [قِيلَ: مَا الشَّجَاعَةُ؟] ^(٢)

قِيلَ: الشَّجَاعَةُ صَبْرٌ سَاعَةً.

فَيَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ وَيَصْبِرَ عَلَى أُسْتَاذٍ وَعَلَى كِتَابٍ حَتَّى لَا يَتْرُكُهُ أَبْتَرًا، وَعَلَى فَنٍّ حَتَّى لَا يَشْتَغَلَ بِفَنٍّ آخَرَ
 قَبْلَ أَنْ يُتَقَنَّ الْأَوَّلَ، وَعَلَى بَلَدٍ حَتَّى لَا يَنْتَقِلَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُفَرِّقُ الْأُمُورَ
 وَيُشْغِلُ الْقَلْبَ وَيُضَيِّعُ الْأَوْقَاتَ وَيُؤْذِي الْمُعَلِّمَ.
 وَيَنْبَغِي أَنْ يَصْبِرَ عَمَّا تَرِيدُهُ نَفْسُهُ وَهَوَاهُ.
 قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّ الْهَوَى لَهَوُ الْهَوَانِ بَعَيْنِهِ وَصَرِيْعُ كُلِّ هَوَى صَرِيْعُ هَوَانٍ
 وَيَصْبِرُ عَلَى الْمِحَنِ وَالْبَلِيَّاتِ.

قِيلَ: «خَزَائِنُ الْمِنَنِ، عَلَى قَنَاطِيرِ الْمِحَنِ».

وَلَقَدْ أُنْشِدْتُ، وَقِيلَ إِنَّهُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ:

أَلَا لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَّةٍ سَأْنِيكَ عَنْ مَجْمُوعِهَا بَيَّانٍ
 ذِكَاؤُ وَحِرْصُ [وَاضْطِبَارٌ] ^(٣) وَبُلْغَةُ وَإِرْشَادُ أُسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانٍ

(١) في المطبوع: أَنْ. والمثبت من خمس نسخ خطية.

(٢) من زيادات المعتنى بالكتاب أو لعلها من نسخ خطية أخرى.

(٣) سقطت من المطبوع. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

وَأَمَّا اخْتِيَارُ الشَّرِيكِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الْمُجِدِّ وَالْوَرَعَ وَصَاحِبَ الطَّبَعِ الْمُسْتَقِيمِ الْمُتَفَهِّمِ، وَيَفِرَّ مِنَ الْكَسْلَانِ وَالْمُعْطَلِّ وَالْمُكْثَارِ وَالْمُفْسِدِ وَالْفَتَّانِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

عَنِ الْمَرْءِ لَا [تَسْأَلُ] ^(١) وَأَبْصُرْ قَرِينَهُ فَإِنَّ الْقَرِينَ بِالْمُقَارِنِ يَفْتَدِي
فَإِنْ كَانَ ذَا شَرٍّ فَجَانِبُهُ سُرْعَةً وَإِنْ كَانَ ذَا خَيْرٍ فَقَارِنُهُ تَهْتَدِي
وَأُنْشِدْتُ شِعْرًا آخَرَ:

لَا تَصْحَبِ الْكَسْلَانَ فِي حَالَاتِهِ كَمْ صَالِحٍ بِفَسَادٍ آخَرَ يَفْسُدُ
عَدَوَى الْبَلِيدِ إِلَى الْجَلِيدِ سَرِيعَةً كَالْجَمْرِ يُوضَعُ فِي الرَّمَادِ فَيُخَمَدُ
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ». الْحَدِيثُ.

وَيُقَالُ فِي الْحِكْمَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ:

بَارِبْدُ بَدْتَرُ بُودَ أَزْمَارِبْدُ بِحَقِّ ذَاتِ بَاكِ اللَّهِ الصَّمْدُ
بَارِبْدُ أَزْدَتَرَا سُوَى جَحِيمٍ بَارَ نِيكوكِيرَ نَابِي نَعِيمٍ ^(٢)
وَقِيلَ:

إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ أَوْ شَاهِدًا يُخْبِرُ عَنْ غَائِبٍ
فَاعْتَبِرْ الْأَرْضَ بِأَسْمَائِهَا وَاعْتَبِرِ الصَّاحِبَ بِالصَّاحِبِ

هذا هو الفصل الثالث من فصول كتاب الثلاثة عشر، عقده المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بمقاصد أفصح عنها في ترجمته، فقال: (فَصْلٌ: فِي اخْتِيَارِ الْعِلْمِ، وَالْأُسْتَاذِ، وَالشَّرِيكِ، وَالثَّبَاتِ)، فالمقاصد المراد بيانها في هذا الفصل أربعة:

أولها: اختيار العلم.

وثانيها: اختيار الاستاذ.

وثالثها: اختيار الشريك.

(١) في المطبوع: تسلي. والمثبت من النسخ الخطية.

(٢) محقق كتاب «آداب المتعلمين» لطوسي أثبت الأبيات بهذه الصورة:

يَارِبْدُ بَدْتَرُ بُودَ أَزْمَارِبْدُ بِحَقِّ ذَاتِ الْإِلَهِ الصَّمْدُ
يَارِبْدُ أَزْدَتَرَا سُوَى جَحِيمٍ يَارَ نِيكوكِيرَ تَابِي نَعِيمٍ

ورابعها: التنبيه على الثبات.

فأما أولها: وهو اختيار العلم، فالمراد به: ما يطلبه المرء منه، فإن أنواع العلوم كثيرة، والمرتب منها مما يحتاجه العبد أولاً مقدّم على غيره، فينبغي أن ينظر ملتزم العلم فيما يقدّم من العلم، والمعيار الأكبر لتمييزه النظر إلى حاجته إليه.

فالعلم الذي هو فرض عين مقدّم على غيره، ثم هو مراتب في ذاته، فإن فرض العين المتعلق بالاعتقاد وتصحيح الإيمان مقدّم على ما يلزم العبد من فرض العين في الأحكام الطلّية.

وأما الأمر الثاني: وهو اختيار الأستاذ، فالمراد به: انتقاء المعلم الذي تتلقى عنه العلم.

وأما الأمر الثالث: وهو اختيار الشريك، فالمراد به: اصطفاء الزميل المعين على اقتباس العلم؛ لأن المرء بنفسه ربّما ضعف عن إدراك مناره، فالإنسان مدني بالطبع، أي محتاج إلى غيره في إقامة المصالح والمنافع التي تلزمه، ومن جملتها اقتباسه العلم، فهو مفتقر إلى شريك له يُعينه على التماسه.

وأما الأمر الرابع: وهو الثبات، فالمراد به: رسوخ القدم في هذه الجادة، وعدم التحول عنها، فإن الناس يزفون سرعاً إلى أمور يطلبونها ثم يتقاصرون مع الأيام والليالي عن البقاء ثابتين على إدراكها، فلا يحوز المرء منالاً من مقاصده وأسها العلم إلا بالثبات في طلبه، وسيأتي تفصيل هذه الأمور في كلام المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

فإن ابتداء ذلك في قوله رَحِمَهُ اللهُ مَبِيناً اختيار العلم: (وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ أَحْسَنَهُ)؛ لأن أفراد العلوم متعددة، وكل علم هو على مراتب ودرجات، فيقدّم المرء من كل علم أحسن ذلك العلم، قال الزبيدي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «ألفية السند»:

فما حوى الغاية في ألف سنه شخص فخذ من كل فن أحسنه

والإشارة إلى هذا الأمر مبثوثة في كلام كثير من المتقدمين والمتأخرين، فينبغي أن يتخير المتعلم من العلم أحسنه.

ومفتاح الأحسن هو المذكور في قول المصنّف: (وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ دِينِهِ فِي الْحَالِ)، فأحسن العلم الذي تفتقر إليه هو العلم الذي ينفك في معرفة دينك في الحال التي أنت فيها، ثم يتلوه المذكور في قوله: (ثُمَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْمَالِ) أي في العاقبة، وهذه العاقبة نوعان:

أحدهما: العاقبة المستقبلية من عمره إذا تمادى به الزمان، فإن المرء يلزمه ابتداء أنواع من العلوم ثم

يمكن ترك علومٍ أخرى تؤخذ مع الأيام والليالي، فلا يحتاج إليها إلّا في عاقبة متأخرة من زمانه.

والآخر: أن يكون المراد بالعاقبة والمآل ما يكون بعد ذلك في الآخرة، فإن الإزدياد من العلم - ولو كان فوق فرض العين - ينفع العبد في الآخرة.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى المقَدَّمَ من العلوم فقال: **(وَيُقَدِّمُ عِلْمَ التَّوْحِيدِ وَالْمَعْرِفَةِ)** أي علم توحيد الله ﷻ ومعرفة؛ لأن شرف العلم بشرف معلومه وعظم ثمرته، وليس شيء من العلوم أشرف معلومًا ولا أعظم ثمرة من علم التوحيد، فإن العلم يشرف بالنظر إلى مأخذين:

أحدهما: شرف معلومه.

والآخر: عظم ثمرته.

فيرتفع قدر العلم تارةً بشرف المعلوم فيه، وتارةً بشرف الثمرة العظيمة المترتبة عليه، وهذان الأمران مجتمعان بعلوٍ وشرفٍ في علم التوحيد والمعرفة لله ﷻ، فهو المقدم على العلوم كلها، وإلى ذلك أشرت بقولي:

وبعدُ فالتَّوْحِيدُ عِلْمٌ يُفْضَلُ على العلوم كلها وَيَنْبُلُ
قَدْ أَوْجَبَ الرَّحْمَنُ مِنْهُ قَدْرًا ليس يصحُّ الدِّينُ حتَّى يُدْرَا
إلى آخر تلك الأبيات التي ذكرناها في مقام آخر.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أن علم توحيد الله ﷻ ومعرفة ينبغي أن تكون مقرونةً بالدليل، فقال: **(وَيَعْرِفُ اللهُ تَعَالَى بِالِدَّلِيلِ)** أي لا عن تقليد، ثم علله بقوله: **(فَإِنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلِّدِ - وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَنَا - لَكِنْ يَكُونُ اتِّمًا بِتَرْكِ الاسْتِدْلَالِ)** أي يصحُّ إيمانه إلّا أنه يكون واقعًا بالإثم لتركه معرفة الدليل المرشد إلى ذلك الإيمان، وهذه المسألة تعرف عند علماء الاعتقاد بـ (مسألة إيمان المقلد) أي الجاهل بالأدلة هل يكون مؤمنًا أم لا يكون مؤمنًا؟

فالصحيح في هذه المسألة هو ما كان عليه السلف وجمهور الخلف من الأئمة المحققين: أن إيمان المقلد صحيح بشرط الجزم. أي بأن يكون معتقدًا اعتقادًا صحيحًا بصحة ذلك الاعتقاد، فلو قدر أن المقلد يؤمن بالله ربًّا، وبمحمد ﷺ نبيًّا، ويُقرّ بأركان الإسلام، وبمفردات التي يتضمنها علم الاعتقاد، لكنه لا يعرف أدلتها، فلو سأله هل الجبريل من الملائكة؟ فقال: نعم. ثم سأله عن الدليل لم يحط به علما، فإن كان من هذا الجنس يصحُّ إيمانه بشرط أن يكون اعتقاده جازمًا. أي لا عن تردد وشك،

فيعتقد أن هذه المسائل المتعلقة بالإيمان صحيحٌ لا يتردد فيها ولا يشك، ولا يكون أثماً بترك الاستدلال؛ لأن هذا هو الذي يدخل في قدرته وطاقته، والله ﷻ يقول: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فوسعه الذي يستطيع بذلك هو معرفة هذا الاعتقاد عن تقليد، أمّا إحاطته بالأدلة ومعرفة وجوه الاستدلال بها فيتعدّر عليه فيكفيه ذلك في صحة إيمانه بشرط الجزم، وإلى ذلك أشار السّفاريني رحمه الله تعالى بقوله:

فالجازمون من عوامّ البشر هم مسلمون عند أهل الأثر
أي عند أهل السنة والحديث.

ثم قال رحمه الله تعالى متمّاً بيانه باختيار العلم: (وَيَخْتَارُ الْعَتِيقَ دُونَ الْمُحَدَّثَاتِ) أي يختار العلم العتيق دون المحدثات، والمراد بالعلم العتيق: علم السلف رحمهم الله تعالى، وعلمهم الذي كانوا عليه هو علم الكتاب والسنة وما جاء عن أصحاب النبي ﷺ، قال الذهبي رحمه الله تعالى:

العلم قال الله قال رسولُهُ إن صحَّ والإجماعُ فاجهد فيه
ما العلمُ نصبك للخلافِ سفاهةً بين الرسول وبين رأي سفيه
ولصاحبه ابن القيم أبياتٌ في هذا المعنى، فالمقدم من العلم العلم العتيق، أي التقديم الذي كان عليه السلف.

وقد ذكر الشاطبي رحمه الله تعالى من شروط تلقي العلم عن الكتب: أن يكون عن الكتب المتقدمة. ذكره في كتاب «الموافقات»؛ لأن علوم الأوائل أكمل وأنفع.

ثم ذكر المصنّف رحمه الله تعالى موجب ذلك فقال: (قَالُوا: عَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ وَإِيَّاكُمْ وَالْمُحَدَّثَاتِ) أي من الكلام الشائع المستقر من قوانين أخذ الدين ما شُهر عن جماعة من السلف من قولهم: عليكم بالعتيق. وهذه الكلمة تؤثر بنصّها ومعناها عن جماعة من الصحابة فمن بعدهم؛ كعبدالله بن مسعود، ومعاذ بن جبل أخرجها عنهما ابن بطة في «الإبانة»، واللالكائي في «شرح السنة»، ومنهما ما رواها أحدهما دون الآخر، وهي كلمة مأثورة مشهورة، فهي من الدين الشائع المستقر في كيفية تلقي الشرع أنه يؤخذ عما كان عليه الناس.

ثم حذر رحمه الله تعالى من أصل من أصول المحدثات من العلم فقال: (وَإِيَّاكَ أَنْ تَشْغَلَ بِهَذَا الْجَدَالِ الَّذِي ظَهَرَ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْأَكَابِرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ) أي الخصومات والمنافسات في العلم، المتمثلة في العلوم العقلية وما قاربها من العلوم الشرعية في الإيرادات والاعتراضات، فإن ما تطفح به بعض الكتب من ذكر

الاعتراضات أو الإيرادات على شيء مقرر مع تطلب الجواب عنه، هو من جنس المنهي عنه من الجدل الذي ظهر بعد انقراض الأكابر من العلماء، فإن عاقبته وخيمه، قال المصنف رحمه الله: **(فَإِنَّهُ يُبْعَدُ عَنِ الْفِقْهِ وَيُضَيِّعُ الْعَمَرَ وَيُورِثُ الْوَحْشَةَ وَالْعَدَاوَةَ، وَهُوَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَارْتِفَاعِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، كَذَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ)؛** لما ثبت عند الترمذي وغيره من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «ما ضل قومٌ بعد هدى كانوا عليه، إلا أوتوا الجدل»، وإسناده حسن.

فمن علامات وقوع الضلال واستقراره في الخلق شيوع الجدل بينهم، ومصارمة بعضهم بعضاً من مقولات والردود التي لا طائل تحتها، بل هي من جنس المنافسة في الدنيا.

ثم أتبع بيان المقصد الأول ببيان المقصد الثاني وهو **(اِخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ)**، فقال: **(أَمَّا اِخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الْأَعْلَمَ وَالْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَ)**، فيختار المحصل صفات الكمال، وأعظم صفات الكمال هي المذكورة في كلام المصنف: **(الْأَعْلَمَ وَالْأَوْرَعَ وَالْأَسَنَ)**، والصفات الجامعة لكمال المعلم على ما ذكره المصنف ثلاث:

الأولى: كمال العلم.

والثانية: كمال الورع.

والثالثة: كبر السن.

فإذا اجتمعت هذه الصفات الثلاث في أحد فإنه المقدم اختياراً لتلقي عنه، ومن نقص فيه شيء من هذه الصفات نقص قدر الأخذ عنه، فلا ينبغي أن يزاحم الكامل بمن لم يصل إلى الكمال بعد، فضلاً عن يزاحم بناقص، فمن يأخذ العلم عن عالمٍ وغيره في البلد أعلم منه ثم لا يحصل عنه فهو مقصر في الطريق القويم في أخذ العلم.

وأشوأ منه حالاً من يأخذ العلم عن دعيٍّ ومنتسبٍ للعلم، ويترك المعروفين بالعلم في بلده، فينبغي أن يجتهد المتعلم بالتباس المعلمين المرشدين له، الذين يحصل بالأخذ عنهم انتفاعهم.

ومثل هذا خيرٌ خافٍ بحمد الله؛ لأنه من أعلام الإسلام، والدين محفوظ، فالمرشحون للأخذ عنهم هم من شُهِرُوا بالعلم عن كبر السن ممن يجتمع على معرفتهم اللبيب الذكي، والأحمق الفدوم، والصغير والكبير، والأمير والمأمور، فهؤلاء في أخذ العلم عنهم مقدمون على غيرهم، وإذا كان في البلد من هو دونهم ممن يحصل عنه العلم بانتفاع انتفع به أيضاً، لكن لا ينبغي أن يستغنى عنه بالأخذ ويترك أولئك

الأكابر من أهل العلم.

ثم أورد رَحِمَهُ اللهُ تعالى من وقائعه في أخبار فقهاء الحنفية من أصحابه ما اتفق لإمام مذهبه أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ من أخذه عن (حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّفَكُّرِ)، وقوله في نعته: (وَجَدْتُهُ شَيْخًا وَقُورًا حَلِيمًا صَبُورًا فِي الْأُمُورِ)، فلما رأى اجتماع هذه الخصال عنده رآه أهلاً للأخذ عنه والانتفاع به.

ثم قال: (ثَبَّتْ عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ فَنَبَتْ) أي لازمت هذا العالم الذي اخترته بعد نظر كثير في خصاله، فحصل لي ما أوَّملُهُ من العلم، فإن المرء إذا ثبت نبت، أي بلغ مأموله وأدرك مطلوبه، وهذا معنى قولهم: (من ثبت نبت، والثبات نبات) أي لزوم شيء والمداومة عليه والإلحاح فيه، يبلغ العبد مأموله منه.

ثم أتبع ذلك بذكر حكاية عن (أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى) ذكرها عن بعض (حُكَمَاءِ سَمَرْقَنْد) في اختيار المعلم.

ثم استطرد في أثناء ذلك بالحث على المشاورة في الأمور، فقال: (وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَاوَرَ فِي كُلِّ أَمْرٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ رَسُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالمُشَاوَرَةِ فِي الْأُمُورِ) أي في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ثم قال: (وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَفْطَنَ مِنْهُ) أي أشد اتصافاً بالفطنة والذكاء من النبي ﷺ، (وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ بِالمُشَاوَرَةِ)، أي للاستئناس بآراء غيره من الناس، ثم قال: (وَكَانَ يُشَاوِرُ أَصْحَابَهُ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ حَتَّى حَوَائِجِ الْبَيْتِ)، ولا يحفظ هذا الحديث بهذا اللفظ، وإنما هو معنى جملة من الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ، كمشورته علياً وغيره في أمر الإفك، فكان النبي ﷺ يشاور أصحابه في أموره كلها، ومن جملتها ما يتعلق ببيته وأهل بيته.

ثم أتبع ذلك بذكر كلمة نسبها إلى عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: (مَا هَلَكَ امْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ) أي لن يدرك الهلاك أحداً من الناس أخذ بالمشورة وشاور غيره في أمره؛ لأن المرء إذا عرض أمره على غيره جمع إلى عقله عقلاً آخر، فإذا كثر المشاورون في الأمر تعددت العقول المفاوضة فيه، فأحرى أن يصلوا إلى أمرٍ يقربهم النجاة ويباعدهم الهلاك، وهذه الكلمة لا تُعرفُ مسندةً عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإنما رواها عبدالله بن وهب في «الجامع» عن ابن أبي حسين.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ في الدعاء لعليٍّ: (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ)، أي شرفه وصانه عن النقائص، دعاء لا يختص بعليٍّ

ﷺ، بل يدعى به لكل أحد من المسلمين، وجعل ذلك شعاراً على عليّ دون غيره هو من شعار الرافضة، أشار إلى ذلك أبو الفداء ابن كثير في «تفسيره»، فينبغي أن يتجافها المتكلم، أو يذكرها مع عليّ وغيره، فيقول إذا ذكر أبا بكر: كرم الله وجهه، وكذا إذا ذكر غيره، فلا يجعلها مختصة بعليّ ﷺ، الأولى أن يدعو لهم بما وقع لهم واتفق برضى الله عنهم، ولهذا صار من شعار أهل السنة عند ذكر الصحابة ﷺ، أن يدعو لهم برضا الله ﷻ، فهم يدعون لهم إنشاءً، ويخبرون عنهم واقعاً، فإن الله رضي عنهم كما في أي عديده.

ثم ذكر رحمه الله تعالى أصناف الناس باعتبار تمامهم بالنظر إلى المشورة، فقال: **(قيل: [الناس] رجل تام، أي كامل، ونصف رجل، ولا شيء)،** فهم على ثلاثة أطباق: فالطبق الأول: الرجل التام، ونعته كما قال: **(من له رأي صائب ويشاور العقلاء).** والطبق الثاني: **(نصف رجل)،** وهو **(من له رأي صائب لكن لا يشاور)** أي يترك المشورة، **(أو يشاور ولكن لا رأي له)،** فليس عنده مسكة عقل يتخير بها. والطبق الثالث: رجل **(لا شيء)،** وهو **(من لا رأي له ولا يشاور).** فاختر لفسك ما شئت من هذه الأطباق الثلاثة.

ثم ذكر عن **(جعفر الصادق)** أنه قال: **(لسفيان الثوري: شاوَر في أمرك الذين يخشون الله تعالى)؛** لأن هؤلاء هم أعقل الخلق، فمن خشي الله ﷻ فإنما خشيه لكمال علمه وتمام عقله، فهم أحرى بمشورتهم دون غيرهم من البشر، وفي ذلك إعلام بأن المرء يتخير فيمن يشاوره، فلا يعرض أمره على كل أحد، بل يتخير من الناس من يكون منجمعا على الأخلاق الفاضلة والكمالات الظاهرة في ديانتهم وعقلهم، ومعرفتهم وطول تجربته وكبر سنّه.

ثم أنتم الحكاية التي ذكرها عن الحكيم السمرقندي المشتملة على اختيار الأستاذ وعدم العجلة في ذلك.

ثم بين المصنّف رحمه الله تعالى المقصد الثالث من مقاصد هذه الترجمة وهو الثبات، فقال: **(واعلم أن الصبر والثبات أصل كبير في جميع الأمور)،** فلا ينال العبد مقاصده إلا بالثبات في تحصيلها، فإذا ثبت العبد بلغ مراده، وفي «صحيح مسلم» من حديث عبد الرحمن بن جبير بن النفير، عن أبيه، النواس بن سمعان ﷺ: «أن النبي ﷺ قال: يا عباد الله فاثبتوا»، وهو في سياق خبر الدجال، ولا يختص الأمر به،

بل هو أمرٌ عامٌّ، ويتأكدُ هذا الأمر عند ورود المزعزعات والمزلزلات من واردات الفتن والمحن، فيحتاج العبدُ إلى تصبير نفسه، لعجز نفسه عن حمأة تلك الفتن، وعدم الولوج فيها، والإقبال على الله ﷻ، ولأجل هذا كان المُقبل على عبادة الله ﷻ له أجرٌ عظيم، لكمال ثباته على ما ينفعه، فروى مسلم من حديث معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «العبادة في الهرج - أي في الفتنة - كهجرة إلي»، وإنما عَظُمَ أجرها لما فيها من تجلّي الثبات، باشتغال العبد بما ينفعه وانصارفه عمّا لا ينفعه.

ثمَّ أورد بيتاً سيّاراً طياراً في تعظيم أمر الثبات، وذكر عزّته فقال: (كَمَا قِيلَ: لِكُلِّ إِلَى شَأْنِ الْعَلَا حَرَكَاتٍ) وفي رواية: «وثبات». وهي بمعنى الحركة، فالوثبة هي القفزة، (وَلَكِنْ عَزِيزٌ فِي الرِّجَالِ ثَبَاتٌ) أي يقلُّ الثبات في الرِّجَال، وأشارت إلى هذا المعنى بقولي في آخر «قصيدة الهداية»:

إِنَّ الثَّبَاتَ فِي الرِّجَالِ عَزَزٌ وَيَغْنُمُ الرِّجَالُ مِنْهُ الْعِزَّ

ثمَّ أتبعه المصنّف بذكر سؤالٍ ذكره جماعة من أهل العلم في خبر عمر رضي الله عنه، أنه سأل قوماً من بني عبس شهبوا بالشجاعة، فقال لهم: (مَا الشَّجَاعَةُ؟) فقالوا: (الشَّجَاعَةُ صَبْرٌ سَاعَةً) أي أن الإنسان يتبوأ هذه الرتبة ويُعد في الشجعان إذا صبر برهة من الزمن، فإذا صبر وصابر نفسه صار ذلك خلقاً لازماً لها، فيعدُّ في الشجعان حينئذٍ، وهذا مطرّدٌ في كلِّ مغنمة يرومها الإنسان أنه يحصّلها إذا صبر وثبت عليها، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، فلم يقتصر الأمر بالآية بالأمر بالصبر بل أتبع في الأمر بالمصابرة، وهي مُفاعلةٌ، أي مع المعاناة والمراجعة، فهو يقاوم في تحصيل الصبر من يعانده في ذلك، ثمَّ أمر بالمرابطة بالثبات على صبره الذي يريده في أمره الذي يقصده.

ثمَّ ذكر رحمته الله تعالى بياناً لجملة من المقامات التي ينبغي أن يثبت فيها المتعلم، فقال: (فَيَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ وَيَصْبِرَ عَلَى أُسْتَاذٍ) أي معلمٍ (وَعَلَى كِتَابٍ حَتَّى لَا يَتْرُكَهُ أَبْتَرًا) أي منقطعاً؛ لئلا يبتدئ فيه ثمَّ يتركه بعد برهة من الزمان ولا يتمّه، ثمَّ قال: (وَعَلَى فَنٍّ حَتَّى لَا يَشْتَغَلَ بِفَنٍّ آخَرَ قَبْلَ أَنْ يُتَقِنَ الْأَوَّلَ)، فإنَّه لما كان الأمر مع سعة الزمان وتفرغ المتعلمين والمعلمين، كان من طرائق أخذ العلم أن يجمع المتعلم نفسه على علمٍ واحدٍ، وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله:

وفي ترادف العلوم المنعُ جا إن توأمان استبقا لن يخرججا

أي أن الجمع بين علمين مما يمنعُ منه، هذا في وقت السَّعة والاختيار، أما مع ضيق الأوقات وكثرة

الأشغال وتحول الزمان كالواقع في هذه السنين فإن المرء يلاحظ نفسه بقدر ما يحصل منفعة العلم، وربما أخذ مختصراً في فن ثم أخذ مختصراً في فن آخر، وهلمَّ جرّاً، بحسب ما يتفق له في سعة زمانه ووجود معلمه.

ثم قال: **(وَعَلَى بَلَدٍ حَتَّى لَا يَتَقَلَّ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ)** أي في رحلته في طلب العلم، فإن العادة الجارية أنهم يقدمون جمع العلم في بلد الذي هم فيه، ثم إذا استوعبوه تحولوا إلى بلد آخر، فإن تعدّد ذلك فلملمس العلم أن يرتحل إلى البلد الذي ينتفع فيه بالعلم، ثم قال معللاً أمره بالثبات على ما سبق: **(فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُفَرِّقُ الْأُمُورَ وَيُشْغِلُ الْقَلْبَ وَيُضَيِّعُ الْأَوْقَاتَ وَيُؤْذِي الْمُعَلِّمَ)**، ويقال تماماً: ويفسد المتعلّم. فإن المتعلم إذا عرضت له هذه الأحوال حصل له فسادٌ إمّا في العاجل بترك العلم وعدم التشاغل به، وإما في الآجل بأن يكون مشوشاً في علومه، وهذا هو الحاصل، فإن من المتنصبين لتعليم من يقول العارف بالعلم في حكمه أنه مشوش العلم، ومنشأ تشويش العلم عنده أنه لم يحسن أخذه العلم، فكم من كتاب ابتدأه على شيخ ثم لم يتمّه، وكم من فن شرع فيه ثم أخذ منه طرفاً ثم تركه، فيصير مُجمَعاً لأطراف مختلفة من الفنون والكتب، ومثل ذلك يحدث النفس تشويشاً ربما أوجب له اضطراباً في فهم العلم وغلطاً على العلم وأهله.

فينبغي للمرء أن ينظر نجاته في هذه الأحوال العارضة وأن يسلك الجادة السوية في تثبيت نفسه على أخذ العلم عند معلمه، وفي الكتاب الذي يقرؤه، وفي الفن الذي يشرع فيه.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى آياتاً في الصبر على ما يريده المرء، وعدم التسليم للهوى، فقال: **(قَالَ الشَّاعِرُ: إِنَّ الْهَوَى لَهْوٌ لَهْوَانٌ بَعِيْنُهُ)** أي لهو الذلة والصغار، **(وَصَرِيْعٌ كُلُّ هَوًى صَرِيْعٌ هَوَانٍ)** أي صريع ذلة وصغار، فإن من تتابع وراء هواه أوداه في المهالك في الدنيا والآخرة، قال بعض السلف: إنما سُمِّي الهوى هَوًى لأنه يهوي بصاحبه في نار جهنم. أعاذنا الله وإياكم من ذلك.

وقبل إهوائه لصاحبه في نار جهنم فإنه في الحياة الدنيا يهوي به في أحوال من الردى في باب الخبر أو باب الطلب، أو باب الشهوة أو باب الشبهة.

ثم حث المتعلم على الصبر فقال: **(وَيَصْبِرْ عَلَى الْمَحَنِ وَالْبَلِيَّاتِ. قِيلَ: خَزَائِنُ الْمَنَنِ، عَلَى قَنَاطِيرٍ الْمَحَنِ)**، والقناطير: جمع قنطار، وهو معيارٌ من معايير المثاقيل، والمراد من هذه الجملة: أن الخزائن العظيمة من النعماء التي تصل إلى العبد، موقوفة على المحن التي تعرض له، وهذا معنى قول بعضهم:

رُبَّ مُحَنَةٍ وَهَبَتْ مِنْحَةً. أَيِ انْقَلَبَتْ مَنْحَةٌ وَنِعْمَةٌ عَلَى الْعَبْدِ.

ثُمَّ أوردَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْتَيْنِ فِي آلَةِ الْعِلْمِ عَزَاهُمَا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِقَوْلِهِ: **(وَقِيلَ إِنَّهُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ)**، والمشهور أن هذين البيتين من شعر أبي عبد الله الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قال: **(أَلَا لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَّةٍ)** وفي رواية: أخي لن تنال العلم إلا بستة، **(سَأُنَبِّئُكَ عَنْ مَجْمُوعِهَا بَيَانٍ)** وفي رواية: عن تأويلها ببيان، **(ذِكَاؤُ وَحِرْصُ وَاصْطِبَارٌ وَبُلْغَةٌ)** أي سدادٌ من العيش، **(وَإِرْشَادٌ أَسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانٍ)**، وتأمل أنه قال: **(وَإِرْشَادٌ أَسْتَاذٍ)**، ولم يقل: وتعليمٌ أستاذٍ، فإن الإرشاد مرتبةٌ أعلى من التعليم، فإن التعليم ربما صار في عُرف بعض الناس إلقاء المعلومات وإيصالها إلى المتعلم، أما الإرشاد فإنه يتضمن دلالاته وهدايته إلى الأنفع له، فهو لا يقتصر في إصلاحه على توجيهه إلى العلم الذي يقرأ فيه فينفعه بمسائله، بل يعتني بهدايته إلى الأحوال التي ينبغي أن يكون عليها في العلم والدعوة والإصلاح والبيان والإرشاد، وهذه هي الرابطة التي كانت بين المعلمين والمتعلمين، فأدركوا خيرًا في الدنيا، ويأمل لهم خيرٌ في الآخرة، وأما اليوم فصار همُّ جُلِّ المعلمين والمتعلمين هو أمر المعلومات فقط، أما الإرشاد في البيان والهداية والدلالة والوصية وتحلي ما ينفعهم، فصار عزيزًا قليلًا في الناس.

وهذان البيتان من أجمع ما قيل في آلة العلم، ومن المشهور السائر في هذا قولهم: «آلة العلم: شيخٌ فتّاح، وكتبٌ صحاح، ومداومة وإلحاح»، وسبق بيان هذه الجملة مع الزيادة عليها في «شرح تذكرة السامع والمتكلم»، فمن رام تطويلًا من البيان فيها فلينظر إلى الشرح المحفوظ صوتًا، والمنقول تقييدًا في تفسير هذه الجملة.

ثُمَّ ذكرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى المقصد الرابع من مقاصد هذه الترجمة وهو اختيار الشريك، أي الزميل المقارن في الطلب، فقال: **(وَأَمَّا اخْتِيَارُ الشَّرِيكِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الْمُجِدِّ)** أي صاحب الجد والاجتهاد، **(وَالْوَرَعِ)** أي المنتسب إلى الورع، والورع في أحسن أقوال أهل العلم: هو ترك ما يُخشى ضرره في الآخرة. ذكره أبو العباس ابن تيمية وتلميذه أبو عبد الله ابن القيم.

ثُمَّ قال في نعتة: **(وَصَاحِبَ الطَّبَعِ الْمُسْتَقِيمِ الْمُتَقَهِّمِ)**، ثُمَّ ذكر من أصناف الشركاء ممن ينبغي التباعد عنه، فقال: **(وَيَفْرَ مِنَ الْكَسَلَانِ)** أي ذي الكسل، **(وَالْمُعْطَلِ)** أي المتشاغل بالعطالة والبطالة مما لا يُصبر نفسه على العلم، بل يتقطع عنه، **(وَالْمَكْتَارِ)** أي كثير الكلام، **(وَالْمُفْسِدِ)** أي صاحب الفساد، **(وَالْفَتَّانِ)** أي الساعي في الفتنة الرَّاغِب فيها.

ثم أورد رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيتاً لعلّي بن زياد قال:

(عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلُ وَأَبْصُرُ قَرِينَهُ فَإِنَّ الْقَرِينَ بِالْمُقَارِنِ يَهْتَدِي)

وأردفه بتمته :

(فَإِنْ كَانَ ذَا شَرٍّ فَجَانِبْهُ وَإِنْ كَانَ ذَا خَيْرٍ فَقَارِنْهُ تَهْتَدِي)

روى ابن بطة في كتاب «الإبانة الكبرى» عن الأصمعي أنه قال: «ما رأيتُ بيتاً أشبه بالسنة من قولي عليّ بن الزيات: عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه»، أي أنه وقع موافقاً لقانون الشرع فيما يختار من الأخلاء والشركاء، وهو المذكور في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من حديث موسى بن مردان، عن أبي هريرة (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): أن النبي ﷺ قال: «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل».

ثم أتبعه بيتين في هذا المعنى :

(لَا تَصْحَبِ الْكَسْلَانَ فِي حَالَاتِهِ كَمْ صَالِحٍ بِفَسَادٍ آخَرَ يَفْسُدُ
عَدُوِّ الْبَلِيدِ إِلَى الْجَلِيدِ سَرِيعَةً.....)

والجليد: هو الحازم القوي،

(عَدُوِّ الْبَلِيدِ إِلَى الْجَلِيدِ سَرِيعَةً كَالْجَمْرِ يُوضَعُ فِي الرَّمَادِ فَيُخَمَدُ)

أي أن الجمر المتوقد إذا غُطّي الرماد وترك فيه فإنه يخمد كخمود الرماد.

وذكر من السنة ما يصدق هذا المعنى وهو حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم أن (النبي ﷺ قال:

«كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»، والفطرة: هي الإسلام، بإجماع السلف، ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى، «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»، متفق عليه بهذا اللفظ.

ثم أورد رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيتين بلغة فارس معناهما كما ذكر المعني بالكتاب: (الثمرة السيئة هي من الحبة

السيئة * قسما بذات الله الطاهر الصمد * العمل السيئ يسوقك نحو الجحيم * والذكرى الحسنة تأخذك إلى النعيم).

ثم أورد بعد ذلك بيتين للحث على اصطفاء الشريك:

(إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ أَوْ شَاهِدًا يُخْبِرُ عَنْ غَائِبٍ
فَاعْتَبِرِ الْأَرْضَ بِأَسْمَائِهَا وَاعْتَبِرِ الصَّاحِبَ بِالصَّاحِبِ)

أي إذا أردت مقاماً من الأرض أو صاحباً من الخلق فانظر إلى ما يدلك عليها، فالأرض تخبر عنها أسماءها، فإن عادة العرب أنهم يسمون البقاع والبلدان باعتبار ما يظهر منها من المعاني، فسموها باسم

ما؛ لملاحظة هذا الأمر، كتسميتهم بلدًا بأنه: العزيزية. فإنهم يريدون عزّة أرضه وصلابتها وقوتها، واطرد هذا في سائر ما شُهر من البقاع بأسمائه عند العرب، فإنهم يسمّونه بأمرٍ رأوه فيه، كما أن من عادة العرب أنهم ربّما ذكروا بالاسم الواحد بقاعًا عدّة، فالعرب إذا أحبّوا منزلًا سمّوا به غيره، فتجد في أسماء مواطن من جزيرة العرب اسمًا واحدًا لبقاعٍ متعددة، فتجد في هذا الاسم في بلادنا من جزيرة العرب تجده في اسمٍ في بلدٍ آخر من بلاد الجزيرة العرب؛ كاليمن أو غيرها، وهو الاسم نفسه؛ كالدرعية، وحضر، فإن هذه من الأسماء المتكررة في جزيرة العرب.

وأما المرء الذي يُصحب فإنك تقايسه بمن يصحب، كما قال: (واعتبر الصّاحِبَ بالصّاحِبِ) أي إذا أردت أن تعرف حال من تريد صحبته فانظر إلى أصحابه الذين تخيرهم، فإنك تعرفه منهم، فإذا رأيتهم متخيرًا لصحبته أهل الرّشد والعقل والدين والمروءة والعلم فإنه حقيقٌ بالصحبة، وإن كان أصحابه الذين يخالطهم من أهل البدع أو أهل الهوى أو أهل الفساد أو أهل الفسوق أو أهل الفجور فاتركه، ولو أظهر خلاف ذلك؛ لأن المرء يُدلُّ عليه بخلافه، لأن الصّاحِبَ ساحب، والزميل مبین، فمن صار خلاً لمغموسٍ ببدعةٍ أو فسقٍ أو فجورٍ، فإن مآله إلى موافقته في حاله، فأنأى بنفسك عنه.



فصل

في تعظيم العلم وأهله

إِعْلَمَ [بِأَنَّ] ^(١) طَالِبَ الْعِلْمِ لَا يَنَالُ الْعِلْمَ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا بِتَعْظِيمِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَتَعْظِيمِ الْأُسْتَاذِ وَتَوْقِيرِهِ.
 قِيلَ: مَا وَصَلَ مَنْ وَصَلَ إِلَّا بِالْحُرْمَةِ، وَمَا سَقَطَ مَنْ سَقَطَ إِلَّا بِتَرْكِ الْحُرْمَةِ.
 وَقِيلَ: الْحُرْمَةُ خَيْرٌ مِنَ الطَّاعَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكْفُرُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَإِنَّمَا يَكْفُرُ بِاسْتِخْفَافِهَا، وَبِتَرْكِ
 الْحُرْمَةِ.

وَمِنْ تَعْظِيمِ الْعِلْمِ تَعْظِيمُ الْأُسْتَاذِ، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا عَبْدٌ مَنْ عَلَّمَنِي حَرْفًا وَاحِدًا، إِنْ شَاءَ بَاعَ، وَإِنْ
 شَاءَ اسْتَرَقَّ، [وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ] ^(٢).
 وَقَدْ أَثْبَتُ فِي ذَلِكَ:

رَأَيْتُ أَحَقَّ الْحَقِّ حَقًّا وَأَوْجَبَهُ حِفْظًا عَلَى كُلِّ
 الْمُعَلِّمِ مُسْلِمِ

لَقَدْ حَقَّ أَنْ يُهْدَى إِلَيْهِ كَرَامَةً لِتَعْلِيمِ حَرْفٍ وَاحِدٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ
 فَإِنَّ مَنْ عَلَّمَكَ حَرْفًا وَاحِدًا مِمَّا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ فَهُوَ أَبُوكَ فِي الدِّينِ.

وَكَانَ أَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ سَدِيدُ الدِّينِ الشَّيرَازِيُّ يَقُولُ: قَالَ مَشَايِخُنَا: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ عَالِمًا
 يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعِيَ الْغُرَبَاءَ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَيُكْرِمَهُمْ وَيُطْعِمَهُمْ وَيُعْطِيَهُمْ شَيْئًا، [فَإِنْ] ^(٣) لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ عَالِمًا يَكُونُ
 حَفِيدُهُ عَالِمًا.

وَمِنْ تَوْقِيرِ الْمُعَلِّمِ أَنْ لَا يَمْشِيَ أَمَامَهُ، وَلَا يَجْلِسَ مَكَانَهُ، وَلَا يَبْتَدِئَ [الْكَلَامَ] ^(٤) عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا يُكْثِرُ
 الْكَلَامَ عِنْدَهُ، وَلَا يَسْأَلُ شَيْئًا عِنْدَ مَلَائِكَتِهِ وَيُرَاعِي الْوَقْتَ، وَلَا يَدُقُّ الْبَابَ بَلْ يَصْبِرُ حَتَّى يَخْرُجَ الْأُسْتَاذُ.
 فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَطْلُبُ رِضَاهُ، وَيَجْتَنِبُ سُخْطَهُ، وَيَمْتَثِلُ أَمْرَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ
 لِلْمَخْلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ دِينَهُ لِدُنْيَا غَيْرِهِ بِمَعْصِيَةِ
 الْخَالِقِ».

(١) في المطبوع: أن. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) المثبت من أربع نسخ خطية، وفي الخامسة بلفظ: إن شاء باعني وإن شاء اشتقني. من غير ذكر الاعتاق.

(٣) في المطبوع: وإن. والمثبت من خمس نسخ خطية.

(٤) في المطبوع: بالكلام. والمثبت من خمس نسخ خطية.

وَمِنْ تَوْقِيرِهِ: تَوْقِيرُ أَوْلَادِهِ، وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

وَكَانَ أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ يَحْكِي: أَنَّ وَاحِدًا مِنْ أَكْبَرِ أَيْمَةِ بُخَارَى كَانَ يَجْلِسُ مَجْلِسَ الدَّرْسِ، وَكَانَ يَقُومُ فِي خِلَالِ الدَّرْسِ أَحْيَانًا فَسَّأَلُوا عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ أَسْتَاذِي يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ فِي السَّكَةِ، وَيَجِيءُ أَحْيَانًا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ أَقُومُ لَهُ تَعْظِيمًا لِأَسْتَاذِي.

وَالْقَاضِي الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الْأَرَسَابَنْدِيُّ كَانَ رَئِيسَ الْأَيْمَةِ فِي مَرُوءِ وَكَانَ السُّلْطَانُ يَحْتَرِمُهُ غَايَةَ الْإِحْتِرَامِ وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا وَجِدْتُ [هَذَا] الْمَنْصِبَ بِخِدْمَةِ الْأُسْتَاذِ، فَإِنِّي كُنْتُ أَخْدُمُ الْأُسْتَاذَ الْقَاضِي الْإِمَامَ أَبَا زَيْدٍ الدَّبُوسِيَّ وَكُنْتُ أَخْدُمُهُ وَأَطْبَخُ طَعَامَهُ [ثلاثين سنة] وَلَا أَكُلُ مِنْهُ شَيْئًا.

وَكَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيَّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ قَدْ خَرَجَ مِنْ بُخَارَى وَسَكَنَ فِي بَعْضِ الْقُرَى أَيَّامًا لِحَادِثَةٍ وَقَعَتْ لَهُ، وَقَدْ زَارَهُ تَلَامِيذُهُ غَيْرُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْقَاضِي [أَبِي] بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّرَنْجَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ لَهُ حِينَ لَقِيَهُ: لِمَاذَا لَمْ تَرْزُقْنِي؟ قَالَ: كُنْتُ مَشْغُولًا بِخِدْمَةِ الْوَالِدَةِ. قَالَ: تُرْزَقُ الْعُمَرُ، [و] لا تُرْزَقُ رَوْتَقُ الدَّرْسِ. وَكَانَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَسْكُنُ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ فِي الْقُرَى، وَلَمْ يَنْتَظِمْ لَهُ الدَّرْسُ. فَمَنْ تَأَذَّى مِنْهُ أَسْتَاذُهُ يُحَرِّمُ بَرَكَةَ الْعِلْمِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِالْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا.

إِنَّ الْمُعَلِّمَ وَالطَّيِّبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا
فَاصْبِرْ لِدَائِكَ إِنْ جَفَوْتَ طَبِيبَهُ وَاقْنَعْ بِجَهْلِكَ إِنْ جَفَوْتَ مُعَلِّمًا
وَحِكْمِي أَنَّ الْخَلِيفَةَ هَارُونَ الرَّشِيدُ بَعَثَ ابْنَهُ إِلَى الْأَصْمَعِيِّ لِيُعَلِّمَهُ الْعِلْمَ وَالْأَدَبَ، فَرَأَهُ يَوْمًا يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ رِجْلَهُ، وَابْنُ الْخَلِيفَةِ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رِجْلِهِ، فَعَاتَبَ الْأَصْمَعِيَّ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: إِنَّمَا بَعْثْتُهُ إِلَيْكَ لِيُعَلِّمَهُ وَتُؤَدِّبَهُ، فَلِمَاذَا لَمْ تَأْمُرْهُ بِأَنْ يَصُبَّ الْمَاءَ بِأَحْدَى يَدَيْهِ، وَيَغْسِلَ بِالْأُخْرَى رِجْلَكَ؟
وَمِنْ تَعْظِيمِ الْعِلْمِ: تَعْظِيمُ الْكِتَابِ، فَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَأْخُذَ الْكِتَابَ إِلَّا بِطَهَارَةٍ.

(١) في المطبوع: بهذا. والمثبت من خمس نسخ خطية.

(٢) الحُلَوَانِي: بالفتح، للقاعدة لأن العرب غالب كلامها الفتح، لأنه أسهل، ولغة العرب سمحة سهلة، الحُلَوَانِي فِي هَذَا الْمَقَامِ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ، فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ ضَبْطَانُ: أَحَدُهُمَا: الْحُلَوَانِي، وَهِيَ نَسْبَتُهُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ كَانَ شَهْرُ بَصْنَعِ الْحُلُوِّ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ.
وَالثَّانِيَةُ: الْحُلَوَانِي، بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ إِذَا كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى بَلَدَةِ حُلَوَانَ، مِنْ بِلَادِ مِصْرَ مَدِينَةِ مَعْرُوفَةٍ.

(٣) سقطت من المطبوع، والمثبت من خمس نسخ خطية.

(٤) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية.

وَحُكِّي عَنِ الشَّيْخِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا نِلْتُ هَذَا الْعِلْمَ بِالتَّعْظِيمِ، فَإِنِّي مَا أَخَذْتُ الْكَاعْدَ إِلَّا بِطَهَارَةٍ.

وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ كَانَ مَبْطُونًا فِي لَيْلَةٍ، وَكَانَ يُكْرِّرُ، وَتَوَضَّأَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُكْرِّرُ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ وَالْوُضُوءَ نُورٌ، فَيَزْدَادُ نُورُ الْعِلْمِ بِهِ. وَمِنَ التَّعْظِيمِ الْوَاجِبِ^(١) أَنْ لَا يَمُدَّ الرَّجُلَ إِلَى الْكِتَابِ، وَيَضَعُ [كُتُبَ]^(٢) التَّفْسِيرِ فَوْقَ سَائِرِ الْكُتُبِ [تَعْظِيمًا]، وَلَا يَضَعُ شَيْئًا آخَرَ عَلَى الْكِتَابِ.

وَكَانَ أَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ بُرْهَانُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَحْكِي عَنْ شَيْخٍ مِنَ الْمَشَائِخِ: أَنَّ فِقْهَهَا كَانَ وَضَعَ الْمُحْبَرَةَ عَلَى الْكِتَابِ، فَقَالَ لَهُ [بِالْفَارِسِيَّةِ]^(٣): بَرْنِيَا بِي .

وَكَانَ أَسْتَاذُنَا الْقَاضِي الْإِمَامُ الْأَجَلُّ فَخْرُ الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: إِنْ لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ الْاسْتِخْفَافَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْهُ.

وَمِنَ التَّعْظِيمِ: أَنْ يُجَوِّدَ كِتَابَةَ الْكِتَابِ، وَلَا يُقْرِمَطَ وَيَتْرَكَ الْحَاشِيَةَ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ. وَرَأَى أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَاتِبًا يُقْرِمَطُ فِي الْكِتَابَةِ فَقَالَ: «لَا تُقْرِمَطُ خَطَّكَ، إِنْ عِشْتَ تَنْدُمُ، وَإِنْ مِتَّ تُشْتَمُ». يَعْنِي إِذَا شِخْتَ وَضَعْفَ نُورُ بَصْرِكَ نَدِمْتَ عَلَى ذَلِكَ.

وَحُكِّي عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مَجْدِ الدِّينِ الصَّرْحَكِيِّ، حُكِّي أَنَّهُ قَالَ: مَا قَرَمَطْنَا نَدِمْنَا، وَمَا انْتَحَبْنَا نَدِمْنَا، وَمَا لَمْ نُقَابِلْ نَدِمْنَا.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَقْطِيعُ الْكِتَابِ مُرَبَّعًا، فَإِنَّهُ تَقْطِيعُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ أَيْسَرُ عَلَى الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ وَالْمُطَالَعَةِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ مِنَ الْحُمْرَةِ، فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْفَلَّاسِفَةِ لَا صَنِيعِ السَّلَفِ، وَمَشَائِخِنَا كَرِهُوا اسْتِعْمَالَ الْمُرَكَّبِ الْأَحْمَرِ.

وَمِنْ تَعْظِيمِ الْعِلْمِ: تَعْظِيمُ الشُّرَكَاءِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالدَّرْسِ وَمَنْ يُتَعَلَّمُ مِنْهُ. وَالتَّمَلُّقُ مَذْمُومٌ إِلَّا فِي

(١) في المطبوع زيادة كلمة: للعالم.

(٢) في المطبوع: كتاب. والمثبت من النسخ الخطية.

(٣) زيادة توضح من المعنى بالكتاب.

طَلِبِ الْعِلْمِ.

فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَلَّقَ لِأُسْتَاذِهِ وَشُرَكَائِهِ لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُمْ.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَمِعَ الْعِلْمَ وَالْحِكْمَةَ بِالتَّعْظِيمِ وَالْحُرْمَةِ، وَإِنْ سَمِعَ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً أَوْ حِكْمَةً وَاحِدَةً أَلْفَ مَرَّةٍ.

قِيلَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ تَعْظِيمُهُ بَعْدَ أَلْفِ مَرَّةٍ كَتَعْظِيمِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْعِلْمِ.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَخْتَارَ نَوْعَ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ، بَلْ يُفَوِّضْ أَمْرَهُ إِلَى الْأُسْتَاذِ، فَإِنَّ الْأُسْتَاذَ قَدْ حَصَلَ لَهُ التَّجَارُبُ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ أَعْرَفَ بِمَا يَنْبَغِي لِكُلِّ أَحَدٍ وَمَا يَلِيْقُ بِطَبِيعَتِهِ.

وَكَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأُسْتَاذُ بُرْهَانُ الْحَقِّ وَالِدَيْنِ رَحِمَهُمَا تَعَالَى يَقُولُ: كَانَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يُفَوِّضُونَ أَمْرَهُمْ فِي التَّعَلُّمِ إِلَى أُسْتَاذِهِمْ، وَكَانُوا يَصِلُونَ إِلَى مَقْصُودِهِمْ وَمُرَادِهِمْ، وَالْآنَ يَخْتَارُونَ بَأَنْفُسِهِمْ، فَلَا يَحْصُلُ مَقْصُودُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ.

وَكَانَ يُحْكِي أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِي رَحِمَهُ تَعَالَى كَانَ بَدَأَ [بِكِتَابِ] ^(١) الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُمَا تَعَالَى، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: اذْهَبْ وَتَعَلَّمْ عِلْمَ الْحَدِيثِ، لِمَا رَأَى أَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ أَلْيَقُ بِطَبْعِهِ، فَطَلَبَ عِلْمَ الْحَدِيثِ، فَصَارَ فِيهِ مُقَدِّمًا عَلَى جَمِيعِ أُثْمَةِ الْحَدِيثِ.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَجْلِسَ قَرِيبًا مِنَ الْأُسْتَاذِ عِنْدَ السَّبْقِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُسْتَاذِ قَدَرُ الْقَوْسِ، فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّعْظِيمِ.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَخْتَرِزَ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ، فَإِنَّهَا كِلَابٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صَوْرَةٌ»، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّمُ الْإِنْسَانُ بِوَاسِطَةِ [الْمَلِكِ] ^(٢).

وَالْأَخْلَاقُ الذَّمِيمَةُ تُعْرَفُ فِي «كِتَابِ الْأَخْلَاقِ» وَكِتَابُنَا هَذَا لَا يَحْتَمِلُ بَيَانَهَا، [وَلِيَخْتَرِزَ] ^(٣) خُصُوصًا عَنِ التَّكَبُّرِ وَمَعَ التَّكَبُّرِ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ.

قِيلَ:

(١) في المطبوع: بكتابة. والمثبت من النسخ الخطية.

(٢) في المطبوع: ملك. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٣) زيادة من المعني بالكتاب، أما أصل الكلام في المخطوطات: وَكِتَابُنَا هَذَا لَا يَحْتَمِلُ بَيَانَهَا خُصُوصًا عَنِ التَّكَبُّرِ... إلخ.

الْعِلْمُ حَرْبٌ [لِلْفَتْى] (١) الْمُتَعَالِي كَالسَّيْلِ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

هذا هو الفصل الرابع من فصول الكتاب الثلاثة عشر، وترجم له المصنّف بقوله: (فَصْلٌ: فِي تَعْظِيمِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ) أي في إجلال العلم وإجلال أهله، وهو نظير ما ترجم به أبو محمد الدارمي في كتاب «الجامع» بقوله: بابٌ في إعظام العلم.

فمن أعظم المدارك التي ينبغي أن يحيطهم مُلتَمَس العلم بها علمًا: الحرص على تعظيم العلم وإجلاله ومعرفة قدره وقدر أهله.

وسبق إقراء كتاب مفردٍ نافع هو كتاب «تعظيم العلم» فيه الإشارة إلى عشرين معقدًا من المعاهد الموصلة إلى إجلال العلم وإعظامه لمن أخذ بها، فلا ينبغي أن يغفل طالب العلم عن هذا الأمر؛ لأن الشأن فيه ما ذكره المصنّف بقوله: (اعْلَمْ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ لَا يَنَالُ الْعِلْمَ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا بِتَعْظِيمِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَتَعْظِيمِ الْأُسْتَاذِ وَتَوْقِيرِهِ)، فقدّر ما تحوذه من العلم مرهونٌ بقدر ما يكون في قلبك من تعظيمه، فمن عظم العلم ناله، ومن لم يعظم العلم انقطع دونه، ولم يبال به أهله في أي وادٍ هلك.

فينبغي أن يحرص طالب العلم على امتثال هذا الأصل، ومنه تعلم علم اليقين أن حيازة العلم ليست موكولة إلى القدر والقوى التي تحفُّ المرء من قوة فهم أو شدة ذكاء، كلا، فإن هذه آلات بشرية يشترك فيها المؤمن والكافر والبرّ والفاجر، لكن الشأن في صلاحية العبد للعلم، فإن كان قلبه متهيئًا لذلك بما يكون فيه من إعظام العلم وإجلاله نال العلم، وإلا حيل بينه وبين هذه القوى، وكم من امرئ رأيناه قرينًا زميلًا أو متعلمًا طالبًا كان له شيءٌ من هذه القوى، إلا أنه سلبها، تارة بالانصراف عن العلم، وتارة بالتشاغل بالتجارة أو غيرها، وتارة بإخلاده إلى الكسل وتسويفه وتأميله السعة مع الأيام حتى يفوته أخذ العلم عن أهله.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى في بيان هذا الفصل: (قِيلَ: مَا وَصَلَ مَنْ وَصَلَ إِلَّا بِالْحُرْمَةِ) أي بالإعظام والإجلال، (وَمَا سَقَطَ مَنْ سَقَطَ إِلَّا بِتَرْكِ الْحُرْمَةِ)، فمن عظم العلم وأهله وكُتِبَه وآلَتُهُ، فإنه يدرك العلم، ومن لا يرتفع إلى هذا المقام يسقط دونه.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَقِيلَ: الْحُرْمَةُ خَيْرٌ مِنَ الطَّاعَةِ) أي حفظ المهابة والإجلال والقدر خيرٌ من

(١) في النسخ الخطية الخمس: العلم حربٌ للمتعالِي. من غير زيادة كلمة (للفتى).

الطَّاعَةِ، (أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكْفُرُ بِالْمَعْصِيَةِ) أي من انتهك شيئاً من المحرمات لم يكفر به، (وَأِنَّمَا يَكْفُرُ بِاسْتِخْفَافِهَا، وَبِتَرْكِ الْحُرْمَةِ) أي إذا استخفَّ بهذا الذنب واعتقد عدم حرمة ولم يحفظ أمر الله ﷻ فيه فإنه يكفر بذلك.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى أفراداً من الأنواع المندرجة في تعظيم العلم، فكان مما قاله: (وَمِنْ تَعْظِيمِ الْعِلْمِ تَعْظِيمُ الْأُسْتَاذِ) أي المعلم الذي يُتلقى عنه، وأورد عن عليّ قوله: (أَنَا عَبْدٌ مِنْ عِلْمَنِي حَرْفًا وَاحِدًا، إِنْ شَاءَ بَاعَ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرَقَ)، ولا يعرف هذا عن عليّ مسنداً، ويُروى في معناه عن شعبة بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: من علمني حرفاً فأنا له عبدٌ. وروى مرفوعاً بهذا المعنى حديثٌ لا يثبت وهو: «من علم عبداً آية من كتاب الله فهو له عبد»، فقال أبو العباس ابن تيمية: حديثٌ موضوع.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيتين في هذا المعنى أتبعهما بقوله: (فَإِنَّ مَنْ عِلَّمَكَ حَرْفًا وَاحِدًا مِمَّا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ فَهُوَ أَبُوكَ فِي الدِّينِ)، وهذه هي الأبوة الروحية، فإن الأبوة التي تكتنف العبد نوعان: أحدهما: الأبوة الجسدية الصُلبيّة، وهي أبوة الوالد.

والآخر: الأبوة الروحية الدِّينية، وهي أبوة المُعلم والأستاذ.

وتقدّم طرفٌ من هذا في غير هذا المجلس.

ثم نقل رَحِمَهُ اللهُ تعالى عن (سَدِيدِ الدِّينِ الشَّيرَازِيِّ) قوله: (قَالَ مَشَايخُنَا: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ عَالِمًا يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعِيَ الْغُرَبَاءَ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَيُكْرِمَهُمْ وَيُطْعِمَهُمْ وَيُعْطِيَهُمْ شَيْئًا)؛ لما في ذلك من توقيرهم وإجلالهم ومعرفة حقهم، ثم قال: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ عَالِمًا يَكُونُ حَفِيدُهُ عَالِمًا) أي من بركة قيامه بحق أهل العلم يرزقه الله ﷻ ابنًا عالمًا أو حفيدًا عالمًا، أو يكون ذلك ببركة دعاء هؤلاء؛ إذا حفظ حقهم وأكرمهم وأحسن إليهم دعواؤه بصلاح الذرية، وأعظم صلاح الذرية أن يكون فيهم من يشار إليه بالإمامة في العلم والدين.

ثم ذكر من أفراد تعظيم العلم وأهله قوله: (وَمِنْ تَوْقِيرِ الْمُعَلِّمِ أَنْ لَا يَمْشِي أَمَامَهُ) أي لا يتقدّمه في المشي، بل يمشي عن يمينه أو خلفه؛ ليترك يساره لحاجته إذا أراد أن يتنحّم أو يبصق أو غير ذلك، فيكون حذاه عن اليمين أو يتأخّر عنه شيئاً قليلاً كتأخّره في الصلاة، فإن الإمام في الصلاة إنّما يتأخّر عنه المأمومون ليقعدوا به في صلاتهم، وكذا المتعلم يتأخّر عن أستاذه ليقتردي ويهتدي به، ويكون طوعاً لإرشاده، ثم قال: (وَلَا يَجْلِسُ مَكَانَهُ) أي لا يسبقه إلى المكان الذي عُرف أنّه له، فيجلس فيه، لما فيه من

عدم التأدب معه في التقديم والإجلال بحقه في المجلس، ثم قال: **(وَلَا يَتَدَيَّ بِالْكَلَامِ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)** أي لا يبادر بالكلام بين يديه إلا أن يأذن له الشيخ؛ لأنه بمنزلة الولد له، فلا يتكلم بحضرته حتى يأذن له الشيخ أو يعرف رضاه عنه بأن يتكلم بما يتكلم به، ثم قال: **(وَلَا يُكْثِرُ الْكَلَامَ عِنْدَهُ)**؛ لأن من أدب المجلس أن يكون الكلام لصدره، وصدر المجلس هو المعلم والشيخ، فهو الذي ينبغي أن يتكلم وغيره يستمع ويتنفع بكلامه، أمّا مزاحمته في الكلام والإكثار من الكلام بين يديه فهو من علامة عدم فلاح المتعلم.

قال سفيان الثوري: إذا رأيت الشاب يتكلم بين يدي الشيخ، فاعلم أنه لا يفلح. أي إذا رأيت متماذياً في ذلك مبالغاً فيه أكثرًا منه، فذلك علامة عدم فلاحه؛ لأن العادة الجارية غالباً أن من وقع منه مثل هذا أنه يعتد بنفسه، ولا يرى بعد لأهل العلم شيئاً إذا أوتي من لسانه، فيظن أن التوسع في الكلام علامة التوسع في العلم، وهذا من علامات الجهل، فإن السلف كانوا أقل الخلق كلاماً، وكانوا أكمل الخلق علوماً، فليس التوسع في الكلام والتزيّد منه علامة على تمام العلم وكمالِه، وكان من أدركنا من أهل العلم لا يحبون البسط من القول في الكلام، ولا سيما في غير موضعه، ولم يكونوا رحمهم الله تعالى يألفون لقاء أهل الكلام من الصحفيين والإعلاميين وأضرابهم، لأن هؤلاء ممن يحبّ التزيّد في الكلام ثم يزيّد عليه زيفاً بما يريد هـو.

ومن الكلمات المأثورة عن سلطان عبد الحميد الثاني أنه كان يقول: إني أكره لقاء الصحفيين، لأنهم لا يريدونك أن تقول ما تريد، بل يريدونك أن تقول ما يريدون.

وإذا كان في حقّ متولّ للسلطنة ليحفظوا ديناه، فإن المتولي للعلم بالإفتاء والتعليم ينبغي له أن يحفظ لسانه لما فيه من حفظ هيبة العلم وصيانة الدين.

ثم قال رحمه الله تعالى: **(وَلَا يَسْأَلُ شَيْئاً عِنْدَ مَلَائِهِ)** يعني عند سَامَتِهِ، فإذا رأى من معلمه ضجراً وسامة لم ينبغ له أن يبادره بالسؤال؛ لأنه يكون في حالٍ لا يتهيأ فيها للجواب، وربما كره من السائل سؤاله أو غضب عليه أو أجابه بغير قصدٍ أو وضع الجواب على غير الصواب لانشغال قلبه بأمرٍ ما، ثم قال: **(وَيُرَاعِي الْوَقْتَ)** أي الزّمن الذي يكون فيه السؤال، **(وَلَا يَدُقُّ الْبَابَ بَلْ يَصْبِرُ حَتَّى يَخْرُجَ الْأُسْتَاذُ)** فلا يُعَاجِلُ الْأُسْتَاذَ بِإَخْرَاجِهِ مِنْ بَيْتِهِ لِعِلْمِهِ، بل يصبر عليه حتى يخرج، وفي الصحيح قصة ابن عباس رضي الله عنه لما كان يأتي إلى أبواب الأنصار، فيقيل عند أبوابهم في الحرّ الشديد والشمس الضاحية القوية حتى

يخرجوا رَضَا وأرضاه، فأدرك من العلم ما أدرك.

ثم قال في كلام جامع: **(فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَطْلُبُ رِضَاهُ، وَيَجْتَنِبُ سُخْطَهُ، وَيَمْتَثِلُ أَمْرَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِلْمَخْلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى)** وأورد حديثاً رواه بمعناه ابن ماجه وإسناده ضعيف.

ثم ذكر من أفراد تعظيم العلم قوله: **(وَمِنْ تَوْقِيرِهِ)** أي من توقير المعلم: **(تَوْقِيرُ أَوْلَادِهِ، وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ)** أي حفظ حقوق أولاده وأصحابه الآخذين عنه، ومن يتعلق به غيرهم من قرابة لنسب أو صهارة أو غير ذلك، فيجلُّهم ويعظمهم حفظاً لحق معلمه.

وأورد في ذلك حكاية عن بعض **(أَكَابِرِ الْأَيِّمَةِ بُخَارِيِّ)** وأنه **(كَانَ يَقُومُ)** إذا رأى **(ابْنَ أَسْتَاذِهِ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ)** ومثل هذا من الأدب مبالغ فيه، لا ينبغي أن يفعله العبد، وإنما يستفاد من هذه الحكاية حفظ حق العلماء في أولادهم بالإحسان إليهم وتوقيرهم وإجلالهم، أما امتثال ما فيها من القيام عند رأيته فهذا مما لم يأت به الشرع الحكيم.

ثم أتبعه بقول: **(فَخَرَّ الدِّينَ)** المروزي أنه قال: **(إِنَّمَا وَجِدْتُ بِهَذَا الْمَنْصِبِ)** أي حصلته **(بِخِدْمَةِ الْأُسْتَاذِ فَإِنِّي كُنْتُ أَخْدُمُ الْأُسْتَاذَ الْقَاضِيَّ الْإِمَامَ أَبَا زَيْدٍ الدَّبُوسِيَّ وَكُنْتُ أَخْدُمُهُ وَأَطْبِخُ طَعَامَهُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَلَا أَكُلُ مِنْهُ شَيْئًا)**، فشدة خدمته لأستاذه أورثت العز الذي تمثل فيه، فإنه من خدم العلماء وقام بحقوقهم أثابه الله عَلَيْهِ في الدنيا والآخرة أو في الآخرة بما يحصل من الذكر الحسن واتساع العلم وعظم الدرجات.

ثم أورد بعد ذلك حكاية أخرى وفيها عيب **(الْحَلَوَانِيِّ)** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لتلميذه **(بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ)** لما لم يخرج له واعتذر بشغله بوالدته فقال له: **(قَالَ: تَرَزُّقُ الْعُمَرُ، لَا تَرَزُّقُ رَوْنَقِ الدَّرْسِ)** أي لا يكون لك مقام في نفع الناس في التعليم، وذكر في ترجمته رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خلاف ذلك، وأنه ممن شهر بالتعليم والنفع فيه.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: **(فَمَنْ تَأَذَّى مِنْهُ أَسْتَاذُهُ يُحْرَمُ بَرَكَةُ الْعِلْمِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِالْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)** أي من بالغ في تحصيل العلم عن أستاذه حتى يوصله ذلك إلى أذية الأستاذ بقول أو فعل أو غير ذلك، فإن بركة العلم تزول عنه، وقد ذكر العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «التقييد والإيضاح» أن بعض أصحابه كان ممن أعسر الأمر على بعض المشايخ المسمعين وألح عليهم ليقروا عليهم «عمدة الأحكام»، حتى حصل سماعها عليهم، فدعا عليه ذلك الشيخ بأن لا تحصل له بركة ذلك، فمات قبل أن يتصدى لإسماعها، فلم يفرح بالسماع

الذي حازه عن هذا الشيخ المعمر بموته قبله، فبقي هذا الشيخ المعمر بعده.

فينبغي للمتعلم أن يتأنق في التماس العلم من أשיاخه، وأن يسلك سبيل التلطف باستخراج ما عندهم من العلوم، ولا يضجرهم ولا يلحّ عليهم بما يوقع في قلوبهم الملالة منه وكرهية صحبته له، ومن تطف مع المعلمين والتمس وجوه الانتفاع بهم التماساً حسناً حصل عنهم ما لم يُحصّله غيره.

ثم ذكر بيتين في هذا المعنى وحكاية عن (هَارُونُ الرَّشِيدُ) في أمره (الأَصَمْعِيُّ) بأن يؤدب ولده، (بِأَنْ يَصُبَّ الْمَاءَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ، وَيَغْسِلَ بِالْأُخْرَى رِجْلَهُ)، فهارون الرشيد عرف أن من إعظام العلم أن يلي المتعلم مثل هذا الشأن، فإنه أبلغ في تأديبه وحمله على إعظام معلمه.

ثم ذكر (مِنْ تَعْظِيمِ الْعِلْمِ: تَعْظِيمُ الْكِتَابِ) الذي هو وعاء العلم، فقال: (فَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَأْخُذَ الْكِتَابَ إِلَّا بِطَهَارَةٍ) أي أن يكون على طهارة وهذا من أكمل الأدب.

ثم أورد عن (شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيِّ) قوله: (إِنَّمَا نِلْتُ هَذَا الْعِلْمَ بِالتَّعْظِيمِ، فَإِنِّي مَا أَخَذْتُ الْكَاعْدَ) يعني الورق الذي يكتب عليه، وهو لفظ فارسي (إِلَّا بِطَهَارَةٍ)، فلم يكن يتناول كتب العلم إلا وهو طاهر، وكان مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يجلس لقراءة «الموطأ» وإسماعيل الحديث إلا وهو على طهارة، وهذا مذكور عن جماعة من السلف رحمهم الله تعالى، وفي ذلك تعظيم للعلم.

ثم أورد عن (الشَّيْخِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيِّ) أنه (كَانَ مَبْطُونًا فِي لَيْلَةٍ) أي يشتكي ألمًا في بطنه، (وَكَانَ يُكْرِّرُ) أي يعيد درسه مرة بعد مرة، (وَتَوَضَّأَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُكْرِّرُ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ) أي لا يعيد الدرس على نفسه مرة بعد مرة إلا بطهارة، وقال: (وَهَذَا لِأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ وَالْوُضُوءَ نُورٌ فَيَزِدُّ نُورُ الْعِلْمِ بِهِ)، وهذا من كمال الأدب مع العلم وإحسان أخذه.

ثم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَمِنْ التَّعْظِيمِ الْوَاجِبِ أَنْ لَا يَمُدَّ الرَّجُلُ إِلَى الْكِتَابِ)؛ لأن الكتاب وعاء العلم، وفيه آياتٌ بينات، وأحاديث نبويات، وأثارٌ سلفيات، فمن تعظيم العلم أن لا يمدّ رجله إليه، كما لو جلس بين يديه معظمٌ من الخلق، فإنه لا يتجاسر على أن يمدّ رجله إليه دون علة، فكما يعظم الخلق بهذا، فأجدر أن يعظم العلم المأثور الوارد في الكتاب والسنة وعن سلف الأمة بهذا، فلا يتهاون في مدّ رجله إلى الكتاب.

وأشد ما يكون هذا الأدب مع القرآن الكريم، فإنه يكره كراهية شديدة أن يمدّ رجله إليه، لأن مدّ رجله إليه عند العرب علامة على الذل والمهانة، وهم يرون أن من مدّ رجله إلى أحدٍ فقد انتقصه، ولا

يتهاونون في مدها إلا مع مرض وعلّة، فإذا كان هذا الأدب يُرعى مع الخلق فحقيق بأن يُرعى مع كلام الله ﷻ، بل من فقهاء الحنفية مع عدّ ذلك كفرًا، ولا وجه له على التحقيق إلا إن أراد إهانته وإذلاله واستخفاف بجناب القرآن الكريم، والمقصود بذلك هو تعظيم القرآن، وكذا تعظيم كلّ كتاب من كتب العلم.

ثمّ ذكر من تعظيم العلم أن (يَضَعُ كِتَابَ التَّفْسِيرِ فَوْقَ سَائِرِ الْكُتُبِ) تعظيمًا؛ لأنه يشتمل على بيان معاني كلام الله ﷻ، فهو أولى بالرفعة والتقديم على غيره، (وَلَا يَضَعُ شَيْئًا آخَرَ عَلَى الْكِتَابِ) أي لا ينبغي له أن يجعل فوق كتابه شيئًا من الأمور التي يريد حفظها أو إبرازها، فيجعل الكتاب سقفًا يجعل عليه أشياء يريد معرفة مواضعها أو حفظها، فإن هذا مما لا ينبغي فعله مع الكتاب تعظيمًا له، وكان السلف رحمهم الله تعالى يَرَعُونَ هذا الأمر لما قر في قلوبهم أن تعظيم الكتب تعظيمٌ للعلم، وأن أصول العلم موقوفٌ على تعظيم العلم.

وفي أخبار أبي عبد الله أحمد ابن حنبل أن إسحاق بن راهويه دخل عليه وبيده كتاب، فرمى به إسحاق، فقال الإمام أحمد مغضبًا: أهكذا يُفعل بكلام الأبرار؟!، أي هذا الكتاب فيه ما فيه من كلام الصالحين من أهل العلم والفضل، فلا ينبغي أن يتهاون برميّه وإلقائه، بل يجب سلوك الأدب بوضعه وضعًا لطيفًا.

وهذه المفردات المتقدمة من الأدب ربّما يقول [كفيف] الفهم إنه لا يُعرف فيها دليلٌ خاصٌّ من القرآن أو السنة، ويجهل أن القرآن والسنة تواردا من وجوه كثيرة على تعظيم الأدب وإجلاله، وأن الدين هو الأدب، وأن من لم يتأدب فقد نقص دينه، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى: الأدب عنوان صلاح العبد وفلاحه، وسعادته في الدنيا والآخرة، وسوء الأدب علامة شقاوته وبواره، وسوء حاله في الدنيا والآخرة. أو كلامًا قريبًا من هذا المعنى في منزلة الأدب من كتاب «مدارج السالكين».

ثمّ ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى قصةً عن بعض (المَشَايخ: أَنْ فِقِيهَا وَضَعَ الْمُحْبَرَةَ عَلَى الْكِتَابِ، فَقَالَ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ: بَرِّيَايِي) أي لا يجيء هذا ولا يصلح منك، والمقصود لا يليق منك أن تفعل هذا مع الكتاب.

ثمّ ذكر عن (قَاضِي حَافٍ) أنه قال: (إِنْ لَمْ يُرَدِّ بِذَلِكَ الاسْتِخْفَافَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَالْأُولَى أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْهُ) أي وضع المحبرة على الكتاب، إنه إن لم يرد الاستخفاف فذلك لا بأس به، (وَالْأُولَى أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْهُ) أي أكمل للعبد أن يحترز عن مثل هذه المسالك.

ثم ذكر من تعظيم العلم قوله: **(وَمِنَ التَّعْظِيمِ: أَنْ يُجَوَّدَ كِتَابَةُ الْكِتَابِ)** أي يتقنها ويحسنها، **(وَلَا يُقَرِّمُطُ)** أي لا يصغر الخط حتى يقرمطه بإدخال بعضه في بعض، فإن القرمطة: إدخال شيء في شيء ورده إليه، كمن يأخذ ورقة فيطويها في يده، فإن طيها بالشدة في اليد ورد أطرافها بعضها إلى بعض يسمى قرمطة، ومن هذا الجنس قرمطة الكتابة، بأن يصغرها ويدخل بعضها في بعض، ثم قال: **(وَيَتْرَكَ الْحَاشِيَةَ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ)** أي لا يكتب في الحاشية شيئاً إلا إذا اضطر إليه، فيجعل في الكتاب حاشية ربما احتيج إليها.

ثم ذكر عن **(أبي حنيفة)** أنه رأى **(كاتباً يقرمط في الكتابة، فقال: لَا تُقَرِّمُطْ خَطَّكَ، إِنْ عِشْتَ تَنْدُمْ، وَإِنْ مِتَّ تُشْتَمُ)** ثم فسره بقوله: **(يَعْنِي إِذَا شَخَّتْ)** أي كبرت في السن **(وَضَعُفَ نُورُ بَصَرِكَ نَدِمْتَ عَلَى ذَلِكَ)** أي ندمت على تصغير الخط، ولم يبين معنى قوله: **(وَإِنْ مِتَّ تُشْتَمُ)** أي إنك إذا مت وقضيت نحبك ثم أراد أحد أن ينتفع بما كتبت لم يمكنه ذلك لصغر الخط وتداخله، فعند ذلك ربما شتمك وذمك على صنيعك.

ثم ذكر **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** عن **(مَجْدِ الدِّينِ الصَّرْحَكِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مَا قَرَمَطْنَا نَدِمْنَا)** أي ما كتبناه بخط دقيق متداخل ندمننا عليه، **(وَمَا انْتَخَبْنَا نَدِمْنَا)** أي ما اخترناه في أثناء الانتقاء في تحصيل كتاب فإننا نندم في ذلك، فإن الناس كانوا لا يجدون كتباً مزوقة مطبوعة كما نجده اليوم، بل كانوا يستعينون على ذلك بالنسخ، فربما شق نسخ الكتاب كله لأجل ضيق الوقت أو غير ذلك من الموانع، فيعمدون إلى انتقاء فوائد منه، فإذا انتخب الإنسان ربما ندم بعد على ترك فوائد من الكتاب لم يدرجها في انتخابه، ثم قال: **(وَمَا لَمْ نُقَابِلْ نَدِمْنَا)** أي ما لم نعارضه بين الأصل والفرع إذا انتسخنا كتاباً نندم عليه، فإذا نسخ أحد كتاباً من أصل ما، فإن من كمال استفادته أن يعارض بين الأصل والفرع المتولد عنه فيقابل بينهما، فإنه إن لم يقابل ربما حصل له طمس أو سقط أو دخول جملة في جملة، فإذا لم يكن الأصل عنده ولا قابل به فإنه يندم على ذلك.

ثم ذكر من تعظيم العلم أنه **(يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَقْطِيعُ الْكِتَابِ مُرَبَّعًا)** أي تقطيع الورق الذي يؤلف منه الكتاب على حالة مربعة؛ لأنه أهون وأيسر للوضع والرفع والمطالعة فيما سلف، واليوم لم يحتج الناس بعد إلى تقطيع الورق، فصار الورق مقطوعاً مزيناً مهيباً على أكمل وجه، وقد يسر الله ﷻ من سبل تحصيل العلم الشيء الكثير ولكن ماتت همم الخلق، وضعفت عزائمهم.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ مِنَ الْحُمْرَةِ) أي من اللون الأحمر، وعَلَّله بقوله: (فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْفَلَّاسِفَةِ لَا صَنِيعِ السَّلَفِ)؛ لأن السلف كانوا يكتبون بحبرٍ واحد وهو الحبر الأسود، ثم دخلت بعد ذلك هذه الألوان من التَّحْمِير والتَّصْفِير وغيرها، وكان من أهل العلم ممن سبق يكرهها لأنها ألوانٌ للتحسين والتزويق، والعلم جليل معظَّم، وفي الأحبار عندهم السواد سيد الألوان، فيرون أن تعظيم العلم يكون بالكتابة به، ويتأكد هذا في المصحف، فإن المصحف مما توارد كلام السلف فيه بترك إدخال الألوان فيه، وألَّا يلون وإذا اتخذت هذه الألوان لبيان مقاصد في المبنى أو المعنى كان ذلك أدعى للمحذور؛ لأن ذلك مما يتنازع فيه فلا يسلم به لوضعه، فينبغي أن لا يُكتب المصحف إلَّا بلونٍ واحد، وأما الحمرة والصُّفْرة وغيرها من الألوان فقد كرهها السلف بالمصحف كراهية شديدة، وعلى هذا فتوى أهل العلم رحمهم الله تعالى.

ثم ذكر (مِنْ تَعْظِيمِ الْعِلْمِ: تَعْظِيمُ الشُّرَكَاءِ) أي الزملاء (فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالذَّرْسِ وَمَنْ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ)، ثم قال: (وَالْتَمَلُّقُ مَذْمُومٌ إِلَّا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ) والمراد التَّمَلُّق: المبالغة في التودد، فإن المبالغة في التودد التي ربما ظهرت في ثوب التصنع تُكره وتذم إلَّا في طلب العلم، فينبغي للمتعلم أن يبالغ في إظهار ودِّه لشيخه وأصحابه لتحصل له المنفعة كما قال: (فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَلَّقَ لِأُسْتَاذِهِ وَشُرَكَائِهِ لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُمْ)؛ لأنه بذلك يُميل قلوبهم إلى محبته، فيحسنون إليه ببذل العلم وإعانتته عليه.

ثم قال: (وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَمَعَ الْعِلْمَ وَالْحِكْمَةَ بِالتَّعْظِيمِ وَالْحُرْمَةِ) أي بالإجلال والإعظام، (وَأِنْ سَمِعَ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً أَوْ حِكْمَةً وَاحِدَةً أَلْفَ مَرَّةٍ)، أي ولو تكررت عليه هذه الفائدة ألف مرة، والمراد بتعظيمها حينئذٍ: فرح بها وعدم استكبارها عنها، فإذا سمعت معادًا من العلم فلا تستخف به، ولا تُظهر عدم المبالاة بقدره، وأنك قد عرفته ووعيته وعلمته، فإن هذا استخفاف بشأن العلم، بل ينبغي أن تعظمه بالفرح به والإقبال عليه.

قال عطاء رَحِمَهُ اللهُ تعالى: إن الرجل ليحدثني بالحديث فأصغي إليه كأني سمعته أول مرة، فقد سمعته قبل أن يولد. أي يحدثني بحديث يخبر عنه فأظهر له كأني أسمعته أول مرة حتى يكون ذلك مبهجا لنفس المتحدث، وموقعًا لإذلال العلم لقلب السامع، فهو لا يشبع من هذا العلم الذي سمعه مرةً أو مرتين أو ثلاثًا أو أربعًا، بل يبالغ في الإقبال عليه والفرح به لأن هذا من إجلاله وإعظامه.

ثم قال: (قِيلَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ تَعْظِيمُهُ بَعْدَ أَلْفِ مَرَّةٍ كَتَعْظِيمِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ الْعِلْمِ) أي من لم

يعظم العلم الذي يسمعه مما تكرر عليه سماعه ألف مرة كما يعظمه في أول مرة فليس بأهل للعلم؛ لأن تعظيم العلم ليس موجه جهلك به، وإنما تعظيم العلم بالنظر إليه في نفسه، فمثلاً: من المتعلمين من إذا درس «ثلاثة الأصول» مرة واحدة لم يرفع إليها بعد رأساً، يظن أنه بتعلمه مرة واحدة رفع الجهل عن نفسه، فحينئذ لا يفرح بها ولا يأنس بتدريسها مرة ثانية وثالثة، وموجب ذلك ظنه أن إعظام العلم هو بالنظر إلى جهله به فيما سلف، وذلك فهم خاطئ بل إعظام العلم يكون بالنظر إلى العلم نفسه، فكتاب «ثلاثة الأصول»، فيه المسائل العظام الثلاث التي يكون عنها السؤال في القبر، فالمرء محتاج إليها من مولده إلى وفاته، فإنه لا يثبت عليها في القبر إلا من ثبت عليها في الدنيا، وقد رأينا أناساً كباراً خالطهم الخرف فكان خرفهم بتكرار كتاب «ثلاثة الأصول»، وإنما بلغوا هذه المنزلة لشدة محبتهم لها، وتعلقهم بهذا الكتاب، وتكراره على أنفسهم مرة بعد مرة، فبقدر ما كان في قلوبهم من إعظام هذا الكتاب بقي هذا الكتاب مع فقد عقولهم معهم، ومثل هؤلاء يرجئ لهم أن يكون ذلك باقياً معهم في قبورهم، وأنهم أحرى الناس بموافقة الصواب إذا سئلوا: من ربك؟ ومن دينك؟ ومن هذا الرجل الذي بعث فيكم؟.

ثم قال رحمه الله: (وَيَبْغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَخْتَارَ نَوْعَ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ، بَلْ يَقْوُضْ أَمْرُهُ إِلَى الْأُسْتَاذِ، فَإِنَّ الْأُسْتَاذَ قَدْ حَصَلَ لَهُ التَّجَارُبُ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ أَعْرَفَ بِمَا يَبْغِي لِكُلِّ أَحَدٍ وَمَا يَلِيْقُ بِطَبِيعَتِهِ) أي ينبغي للمتعلم أن يسترشد بإرشاد أستاذه، وأن لا يبادر إلى الدخول في علم ما أو قراءة كتاب فيه أو التلقي عن أحدٍ إلا بمراجعة معلمه الذي يأخذ عنه ويرشده إلى ما ينفعه من العلوم والمعارف.

ثم أورد كلمة جامعة عن (بُرْهَانِ الْحَقِّ وَالْدِّينِ)، والمراد به علي بن أبي بكر المرغيناني صاحب «الهداية» شيخه أنه قال: (كَانَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يَقْوُضُونَ أَمْرَهُمْ فِي التَّعَلُّمِ إِلَى أَسَاتِذِهِمْ، وَكَانُوا يَصِلُونَ إِلَى مَقْصُودِهِمْ وَمُرَادِهِمْ، وَالْآنَ يَخْتَارُونَ بَأَنْفُسِهِمْ، فَلَا يَحْصُلُ مَقْصُودُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ)، وصدق رحمه الله تعالى، وهذا في زماننا أبين مما كان في زمانهم، فإن أكثر المتعلمين اليوم صاروا يبادرون بأنفسهم في اختيار ما يقرؤون وما يحضرون وما يحفظون ولا يراجعون شيخاً مرشداً ناصحاً معلماً فيما يكون أنفع لهم، فصاروا يتخيرون لأنفسهم فلا يصلون ولا يتخيرون لهم أسيادهم، فهو يرى أمامه مدونة تشتمل على إعلاات عدّة في دروس مختلفة بعضها في التفسير، وبعضها في الحديث، وبعضها في الفقه، فيأخذ طوراً في هذا حتى يسأم منه ثم يتحول إلى غيره ثم يتحول إلى غيره ثم يتحول إلى غيره باجتهاد نفسه دون مراجعة أستاذ ولا إشراف به، فعند ذلك يضيع عليه عمرٌ كثير ولا يحصل

إلا فائدة قليلة إذا حصّل، أما الناشئ في كنف ناصح مرشدٍ هادٍ مبينٍ فإنه يقطع العلم سريعاً، ويعرف ما ينفعه منه وما لا ينفعه.

ومن الأخبار في ذلك أن شيخ شيوخنا عبد العزيز أبو حبيب الشري رَحِمَهُ اللهُ كان يقرأ في كتاب «الزواجر» لابن حجر الهيتمي على شيخ شيوخنا سعد بن حمد بن عتيق، فقال الشيخ سعد معلقاً على محلٍّ من ذلك الكتاب: إن هذا القول من أقوال أهل البدع. فقال الشيخ أبو حبيب وكان مُتلمذاً له آخذاً عنه: إذا كان هذا الكتاب يشتمل على بدعٍ فلماذا نقرأه عليك. فقال له: تقرأ عليّ وتستفيد ما فيه من العلم، وأبينُّ لك ما فيه من البدع والضلال.

فهكذا كانوا يسترشدون بأشياخهم ويصدرون عن أقوالهم فيما يقرؤون من العلم وفيما يأخذون عنه من الأشياخ، وأخبرنا شيخنا عبد الملك بن عمر آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ تعالى المتوفى سنة ستة عشر بعد الأربعمائة والألف، أنه لما ورد العلامة محمد الأمين الشنقيطي على هذه البلاد أراد أن يقرأ عليه علم المنطق، قال فذهبت إلى شيعي محمد بن عبد اللطيف فاستأذنته في ذلك، أي في قراءة على الشيخ، فقال له شيخه: أهل نجدٍ منطقة بالطبع. إلى آخر الحكاية.

والمقصود أنه راجعه وفاوضه بالقراءة على شيخٍ وفد إلى البلد وُصف بالعلم، فكانوا يسترشدون بأشياخهم ويصدرون عن أقوالهم، فأدركوا العلم في مددة يسيرة، وفي الجعبة في أخبارهم وما كانوا عليه أشياء كثيرة، يقر في قلب العلب المدرك لها أنهم كانوا في جادة صحيحة قويمه، وقد ضيعها الناس اليوم، فصارت أعناقهم تشرب إلى مسالك أخرى لم يرجع منها الطلاب بطائل، فهاهم يقضون سنين عدداً في التماس العلم ثم يقرع أحدهم سنّة نادماً بعد مضيّ سنواتٍ طويلة بأنه لم يحصّل من العلم شيئاً، ثم يرجع بالعب تارة على الشيوخ وتارة على الزمان وتارة على الكتب إلى أعذارٍ أخرى لا تنتهي. والأمر أنه هو الذي أوتي من قبل نفسه؛ لأنه لم يسلك بها جادة العلم، ولم يتهيأ له شيخٌ مرشدٌ يهديه ولا بحث هو عن ذلك.

ثم ذكر حكاية في هذا الأمر عن (مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ) الشيبانيّ مع (مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ) لما أراد أن يبتدئ عليه الفقه في قراءة بكتاب الصلاة لمحمد بن الحسن، فأشار عليه بطلب علم الحديث. وهذه الحكاية لا تصحّ لأن البخاري لم يدرك زمن محمد بن الحسن، وفي هذا المعنى نصُّ البرزالي للذهبي لما رأى خطّه وكان ذا مشغلاً بالقراءات فأمره بأن يطلب علم الحديث فقال له: خطُّك يشبه

خطَّ المحدثين.

فانصرف الذهبي إلى علم الحديث فصار إماماً مبرزاً مشهوراً في علم الحديث.

ثم قال: **(وَيَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَجْلِسَ قَرِيبًا مِنَ الْأُسْتَاذِ عِنْدَ السَّبْقِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ)**، والمراد بالسبق: ترتيب القراءة على الشيخ وتقديره، فكانوا يأتون إلى الشيخ فيرتبون أنفسهم، فيكون الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع فتكون النوبة في القراءة للأول ثم النوبة للثاني ثم النوبة للثالث حتى يتتامون بقراءتهم يقرأ كل واحد منهم بما يشاء من كتاب أو علم، فإذا أراد أن يجلس في السبق فإنه ينبغي له أن لا يجلس قريباً بل يفسح لشيخه إلا لضرورة، ثم قال: **(بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُسْتَاذِ قَدَرُ الْقَوْسِ)** القوس الذي ترمى به بالسهم، **(فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّعْظِيمِ)** لئلا يزاحمه أو يضجره.

ثم قال: **(وَيَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ، فَإِنَّهَا كِلَابٌ مَعْنَوِيَّةٌ)** وهذه كلمة جامعة في إصلاح المتعلم وإمداده بما يعينه على تعظيم العلم، وهو احترازه عن الأخلاق الذميمة وتباعده منها، لأن انجماع القلب عليها تؤدي به إلى الهلكة، فالأمر فيها ما قال **(فَإِنَّهَا كِلَابٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صَوْرَةٌ»)** متفق عليه، ووجود هذه الأخلاق في القلب بمنزلة وجود الكلاب في البيوت، فالكلاب إذا صارت في البيوت لم تدخلها الملائكة، وكذا الأخلاق الذميمة هي كلاب إذا استقرت في القلوب لم يدخلها ما ينفعها، وهذا المعنى مشهور عن جماعة من المتكلمين في أحوال القلوب كالغزالي في «إحياء علوم الدين»، وأبي العباس ابن تيمية وتلميذه أبي عبد الله ابن القيم في «مفتاح دار السعادة».

ثم قال: **(وَإِنَّمَا يَتَعَلَّمُ الْإِنْسَانُ بِوَاسِطَةِ مَلِكٍ)** أي بإعانتة وتسديده بالعلم، وروي في هذا المعنى أشياء منها حديث: «ومن أجبر عليه - يعني على القضاء - فإن معه ملك يسدده» رواه أبو داود وغيره واختلف في ثبوته، وذكر هذا في معنى حديث: «وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع»، أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن، فإن من جملة ما يندرج في هذا المعنى عند بعضهم إعانة الملائكة في إعانتها وتسديدها ودالاتها وإرشادها للمتعلم على الخير.

ثم قال رحمه الله: **(وَالْأَخْلَاقُ الذَّمِيمَةُ تُعَرَفُ فِي «كِتَابِ الْأَخْلَاقِ»)** أي في كتب المصنف المفرد فيه، **(وَكِتَابُنَا هَذَا لَا يَحْتَمِلُ بَيَانَهَا).**

ثم ذكر تحذيراً بليغاً من خلقٍ سقيمٍ يفسد أعظام العلم وهو التكبر فقال: **(وَلْيَحْتَرِزْ خُصُوصًا عَنِ**

التَّكَبُّرُ) لأنه من أعظم موانع تعظيم العلم، **(وَمَعَ التَّكَبُّرِ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ)**، وحقيقة التكبر: ردُّ الحقِّ واحتقارُ الناس، كما ثبت في قوله ﷺ: «الكبرُ غمطُ الحقِّ»، فغمط الحقُّ يعني رده، وفي رواية: «بطر الحق وغمط الناس»، أي دفعُ الحق واحتقارُ الناس والاستخفاف بهم.

ثمَّ ختم بقوله: **(قِيلَ: الْعِلْمُ حَرْبٌ لِّلْفِتَى الْمُتَعَالِي)** أي المتكبر، **(كَالسَّيْلِ حَرْبٌ لِّلْمَكَانِ الْعَالِي)** أي أن سيل الماء إذا ورد على مكانٍ عالٍ من حدٍّ من رملٍ الذي يسميه الناس اليوم: العرق. فإنه يأخذ شيئاً فشيئاً حتى يتضعع فيخرجُ الماء من ورائه، فكذلك الكبر يسقط طالب العلم، فالذي يتكبر ويشغلُ بالعلم فإنه يسقط أمام سطوة العلم وسلطانه، فإما أن ينخلع من التكبر ويتوب ويؤوب، وإما أن يذهب مع كبره فلا يدرك شيئاً من العلم.



فصل

في الجِدِّ والمُواظَبَةِ والهِمَّةِ

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْجِدِّ وَالْمُواظَبَةِ وَالْمُلَازِمَةِ لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ فِي الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبْخُلَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. قِيلَ:

بَجْدٌ لَا بَجْدٌ كُلُّ مَجْدٍ فَهَلْ جَدُّ بَلَا جَدُّ بِمُجْدٍ
فَكَمْ عَبْدٌ يَقُومُ مَقَامَ حُرٍّ وَكَمْ حُرٌّ يَقُومُ مَقَامَ عَبْدٍ^(١)
وَقِيلَ: مَنْ طَلَبَ شَيْئًا وَجَدَّ وَجَدَ، وَمَنْ قَرَعَ الْبَابَ وَلَجَ وَلَجَ.

وَقِيلَ: بِقَدْرِ مَا تَتَعَنَّى تَنَالُ مَا تَتَمَنَّى.

وَقِيلَ: يُحْتَاجُ فِي التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ إِلَى جِدٍّ [الثَّلَاثَةِ]^(٢): الْمُتَعَلِّمُ، وَالْأُسْتَاذُ، وَالْأَبُ إِنْ كَانَ فِي الْأَحْيَاءِ.

أَنْشَدَنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأُسْتَاذُ سَدِيدُ الدِّينِ الشَّيْرَازِيُّ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ:

الْجِدُّ يُدْنِي كُلَّ أَمْرٍ شَاسِعٍ وَالْجِدُّ يَفْتَحُ كُلَّ بَابٍ مُغْلَقٍ
وَأَحَقُّ خَلْقِ اللَّهِ^(٣) بِالْهَمِّ أَمْرُؤُ وَذُو هِمَّةٍ يُبَلِّغُ بَعِيشَ ضَيْقٍ
وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى الْقَضَاءِ وَحُكْمِهِ بُؤْسُ اللَّيْسِ وَطِيبُ عَيْشِ الْأَحْمَقِ
لَكِنْ مِنْ رُزْقِ الْحِجَا حُرْمَ الْغِنَى ضِدَانٍ يَفْتَرِقَانِ أَى تَفَرُّقٍ
وَأَنْشَدْتُ لِغَيْرِهِ:

تَمَنَيْتَ أَنْ تُمَسِّيَ فَاقْبِهَا مُنَاطِرًا بَغَيْرِ عَنَاءٍ وَالْجُنُونُ فُنُونٌ
وَلَيْسَ اكْتِسَابُ الْمَالِ دُونَ مَشَقَّةٍ تَحْمِلُهَا فَالْعِلْمُ كَيْفَ يَكُونُ؟
قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي:

وَلَمْ أَرْ فِي عُيُوبِ النَّاسِ عَيْبًا كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّمَامِ
وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنْ سَهَرِ اللَّيَالِي كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) قَالَ شَيْخُنَا حَفْظُهُ اللَّهُ: (الْجِدُّ) يَعْنِي الْجَهْدَ. وَ(الْجَدُّ) يَعْنِي السَّعَةَ وَالرَّغْدَ مِنَ الْعَيْشِ، وَإِنْ كَانَ كَلِمَةُ (جِدِّ) ذَكَرَ فِيهَا الْكُسْرَ وَالْفَتْحَ، الْجَدُّ، وَالْجَدُّ، لَكِنْ هُنَا لِأَجْلِ الْمَعْنَى بِجَدٍّ، أَيْ بِاجْتِهَادٍ لَا بِجَدٍّ يَعْنِي إِلَى غَنَى (كُلُّ مَجْدٍ) أَيْ يَحْرُزُ كُلُّ مَجْدٍ، (فَهَلْ جَدُّ إِلَى جَدٍّ مَجْدٍ) يَعْنِي هَلْ سَعَةُ مِنَ الْعَيْشِ بَدُونَ اجْتِهَادٍ بِمَجْدِيَّةٍ فِي حَيَاةٍ مِنَ الْعِلْمِ، (فَكَمْ عَبْدٌ يَقُومُ مَقَامَ حُرٍّ) أَيْ كَمْ إِنْسَانٍ يَكُونُ مَنْسُوبًا إِلَى الرِّقِّ ثُمَّ يَقُومُ مَقَامَ الْأَحْرَارِ، (وَكَمْ حُرٌّ يَقُومُ مَقَامَ عَبْدٍ).

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: ثَلَاثَةٌ. وَالْمَثْبُوتُ مِنَ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ.

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ زِيَادَةُ كَلِمَةِ: تَعَالَى. قَالَ شَيْخُنَا حَفْظُهُ اللَّهُ تَضَرَّبَ عَلَيْهَا، وَهِيَ كَذَلِكَ لَا وَجُودَ لَهَا فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ.

بَقْدَرِ الْكَدِّ تُكْتَسَبُ الْمَعَالِي
تَرُومُ الْعِزُّ ثُمَّ تَنَامُ لَيْلًا
عُلُوُّ الْكَعْبِ بِالْهَمِّ الْعَوَالِي
تَرَكْتُ النَّوْمَ رَبِّي فِي اللَّيَالِي
وَمَنْ رَامَ الْعُلَى مِنْ غَيْرِ كَدٍّ
فَوَفَّقَنِي إِلَى تَحْصِيلِ عِلْمٍ
قِيلَ: اتَّخِذِ اللَّيْلَ جَمَلًا، تُدْرِكُ بِهِ أَمَلًا^(١).

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَقَدْ اتَّفَقَ لِي نَظْمٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

مَنْ شَاءَ أَنْ يَحْتَوِيَ أَمَالَهُ جَمَلًا
أَقْلِلْ طَعَامَكَ كَيْ تَحْظَى بِهِ سَهْرًا
وَقِيلَ: مَنْ أَسْهَرَ نَفْسَهُ بِاللَّيْلِ، فَقَدْ فَرِحَ قَلْبُهُ بِالنَّهَارِ.

وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُوَظَّعَةِ عَلَى الدَّرْسِ وَالتَّكْرَارِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ، فَإِنَّ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، وَوَقْتُ السَّحَرِ، وَقْتُ مُبَارَكٍ.

قِيلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

يَا طَالِبَ الْعِلْمِ بِأَشْرِ الْوَرَعَا
وَدَاوِمِ عَلَى الدَّرْسِ لَا تُفَارِقْهُ
فَيَغْتَنِمُ أَيَّامَ الْحَدَاثَةِ وَعَنْفَوَانَ الشَّبَابِ، كَمَا قِيلَ:

بَقْدَرِ الْكَدِّ تُعْطَى مَا تَرُومُ
وَأَيَّامَ الْحَدَاثَةِ فَاغْتَنِمْهَا
فَمَنْ رَامَ الْمُنَى لَيْلًا يَقُومُ
أَلَا إِنَّ الْحَدَاثَةَ لَا تَدُومُ

وَلَا يَجْهَدُ نَفْسَهُ جَهْدًا يُضْعِفُ النَّفْسَ حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنِ الْعَمَلِ، بَلِ اسْتَغْمَلِ الرَّفَقَ فِي ذَلِكَ، وَالرَّفَقُ أَضْلُ عَظِيمٌ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرَفْقٍ، وَلَا تَبْغُضْ نَفْسَكَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) في المطبوع زيادة كلمة: في. ولا وجود لها في النسخ الخطية.

(٢) في المطبوع: وعن. والمثبت من النسخ الخطية.

(٣) نبه شيخنا حفظه الله أن من قواعد الإملاء: أن التنوين في هذا يسقط، لأنك إذا وقفت بدون تنوين حتى تستقيم السجعة، ذكره عبد السلام هارون.

فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَفْسُكَ مَطِيَّتُكَ فَارْفُقْ بِهَا».

فَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْهِمَّةِ الْعَالِيَةِ فِي [الْعِلْمِ]^(١)، فَإِنَّ الْمَرْءَ يَطِيرُ بِهِمَّتِهِ كَالطَّيْرِ يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ.

وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ
وَتُعْظَمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا وَتَصْغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعِظَائِمُ

وَالرُّكْنُ فِي تَحْصِيلِ الْأَشْيَاءِ الْجِدُّ وَالْهِمَّةُ الْعَالِيَةُ، فَمَنْ كَانَتْ هِمَّتُهُ حِفْظَ جَمِيعِ كُتُبِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ، وَاقْتَرَنَ بِذَلِكَ الْجِدُّ وَالْمُوَظَبَةُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْفَظُ أَكْثَرَهَا أَوْ نِصْفَهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ لَهُ هِمَّةٌ عَالِيَةٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ جِدٌّ، أَوْ كَانَ لَهُ جِدٌّ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ هِمَّةٌ عَالِيَةٌ لَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ إِلَّا قَلِيلًا.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأَسْتَاذُ رَضِيَ الدِّينُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي كِتَابِ «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ»: أَنَّ ذَا الْقَرْنَيْنِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ لِيَسْتَوْلِيَ عَلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، شَاوَرَ الْحُكَمَاءَ وَقَالَ: كَيْفَ أَسَافِرُ بِهِذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمُلْكِ، فَإِنَّ الدُّنْيَا قَلِيلَةٌ فَانِيَةٌ، وَمُلْكُ الدُّنْيَا أَمْرٌ حَقِيرٌ، فَلَيْسَ هَذَا مِنْ عُلُوِّ الْهِمَّةِ؟ فَقَالَ الْحُكَمَاءُ: سَافِرْ لِيَحْصَلَ لَكَ مُلْكُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. فَقَالَ: هَذَا أَحْسَنُ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَاليِ الْأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا».

وَقِيلَ:

فَلَا تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ وَاسْتَدِمَّهُ فَمَا صَلَّيْ عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ

قِيلَ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَبِي يُوسُفَ: كُنْتُ بَلِيدًا أَخْرَجَتْكَ الْمُوَظَبَةُ، وَإِيَّاكَ وَالْكَسَلَ فَإِنَّهُ شَوْمٌ وَآفَةٌ عَظِيمَةٌ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو نَصْرِ الصَّفَّارِ الْأَنْصَارِيُّ:

يَا نَفْسُ يَا نَفْسُ لَا تُرْخِي عَنِ الْعَمَلِ فِي الْبِرِّ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ فِي مَهَلٍ
فَكُلُّ ذِي عَمَلٍ فِي الْخَيْرِ مُغْتَبِطٌ وَفِي بَلَاءٍ وَشَوْمٍ كُلُّ ذِي كَسَلٍ
قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَقَدْ اتَّفَقَ لِي فِي هَذَا الْمَعْنَى:

دَعِيَ نَفْسِي التَّكَاسُلَ وَالتَّوَانِي وَإِلَّا فَاتَّبَعْتَنِي فِي ذَا الْهَوَانِ

(١) في المطبوع: العمل. والمثبت من النسخ الخطية.

فَلَمْ أَرِ لِلْكَسَالَى الْحَظَّ تُحْظَى^(١) سَوَى نَدَمٍ وَحَرَمَانِ الْأَمَانِي

وَقِيلَ:

كَمْ مِنْ حَيَاءٍ وَكَمْ عَجْزٍ وَكَمْ نَدَمٍ جَمٌّ تَوَلَّدَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ كَسَلٍ
إِيَّاكَ عَنْ كَسَلٍ فِي الْبَحْثِ عَنْ شِبْهِهِ فَمَا عَلِمْتَ وَمَا قَدْ شَذَّ عَنْكَ سَلٍ
وَقَدْ قِيلَ: الْكَسَلُ مِنْ قِلَّةِ التَّأَمُّلِ فِي مَنَاقِبِ الْعِلْمِ وَفَضَائِلِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَعَبَ نَفْسُهُ عَلَى التَّحْصِيلِ وَالْجِدِّ
وَالْمُوَاطَّاةِ بِالتَّأَمُّلِ فِي فَضَائِلِ الْعِلْمِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ يَبْقَى [بِبَقَاءِ الْمَعْلُومَاتِ]، وَالْمَالُ يَفْنَى، كَمَا قَالَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ:

رَضِينَا قِسْمَةَ الْجَبَّارِ فِينَا لَنَا عِلْمٌ وَلِلْأَعْدَاءِ مَالٌ
فَإِنَّ الْمَالَ يَفْنَى عَنْ قَرِيبٍ وَإِنَّ الْعِلْمَ يَبْقَى لَا يَزَالُ
وَالْعِلْمُ النَّافِعُ يَحْصُلُ بِهِ حُسْنُ الذِّكْرِ وَيَبْقَى ذَلِكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَإِنَّهُ حَيَاةٌ أَبَدِيَّةٌ.
وَأَنْشَدَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ ظَهِيرُ الدِّينِ مُفْتِي الْأَثَمَةِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِالْمُرْغِينَانِي:
الْجَاهِلُونَ فَمَوْتَى قَبْلَ مَوْتِهِمْ وَالْعَالِمُونَ وَإِنْ مَاتُوا فَأَحْيَاءُ
وَأَنْشَدَنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ بُرْهَانُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ:
وَفِي الْجَهْلِ قَبْلَ الْمَوْتِ مَوْتُ لِأَهْلِهِ
وَإِنْ أَمْرًا لَمْ يَحْيَ بِالْعِلْمِ مَيِّتٌ
وَقَالَ غَيْرُهُ:

أَخُو الْعِلْمِ حَيٌّ خَالِدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَوْصَالُهُ تَحْتَ الثَّرَابِ رَمِيمٌ
وَذُو الْجَهْلِ مَيِّتٌ وَهُوَ يَمْشِي عَلَى الثَّرَرِ
وَقَالَ آخَرُ:

حَيَاةُ الْقَلْبِ عِلْمٌ فَاعْتَنِمَهُ وَمَوْتُ الْقَلْبِ جَهْلٌ فَاجْتَنِبْهُ
وَأَنْشَدَنِي أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ:
إِذَا الْعِلْمُ أَعْلَى رُتَبَةٍ فِي الْمَرَاتِبِ وَمَنْ دُونَهُ عِزُّ الْعُلَى فِي الْمَوَاقِبِ
فَذُو الْعِلْمِ يَبْقَى عِزُّهُ مُتَضَاعِفًا وَذُو الْجَهْلِ بَعْدَ الْمَوْتِ تَحْتَ التِّيَارِبِ^(٣)

(١) في المطبوع: يُعْطَى. والمثبت من النسخ الخطية.

(٢) في المطبوع: ذا. والمثبت من النسخ الخطية.

(٣) في المطبوع: الترائب. والمثبت من تصحيح الشيخ والنسخ الخطية.

رُقِي وَلِي الْمُلْكِ وَالِي الْكَتَائِبِ
فَبِي حَضْرٍ عَنْ ذِكْرِ كُلِّ الْمَنَاقِبِ
وَذُو الْجَهْلِ مَرَّ الدَّهْرِ بَيْنَ الْغِيَاهِبِ
إِلَيْهَا وَيُمَسِّي آمِنًا فِي النَّوَائِبِ
بِهِ يُرْتَجَى وَالرُّوحُ بَيْنَ التَّرَائِبِ
إِلَى دَرَكِ النَّيِّرَانِ شَرِّ الْعَوَاقِبِ
وَمَنْ حَازَهُ قَدْ حَازَ كُلَّ الْمَطَالِبِ
إِذَا نَلْتَهُ هَوْنٌ بِفَوْتِ الْمَنَاصِبِ
فَغَمَضُ فَإِنَّ الْعِلْمَ خَيْرُ الْمَوَاهِبِ

فَهَيْهَاتَ لَا يَرْجُو مُدَاهُ مَنْ ارْتَقَى
سَأْمُلِي عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا فِيهِ فَاسْمَعُوا
هُوَ النُّورُ كُلُّ النُّورِ يَهْدِي عَنِ الْعَمَى
هُوَ الدَّرْوَةُ الشَّمَاءِ يَحْمِي مِنَ التَّجَا
بِهِ [يُنْتَخَى] ^(١) وَالنَّاسُ فِي غَفَلَاتِهِمْ
بِهِ يَشْفَعُ الْإِنْسَانُ مَنْ رَاحَ عَاصِيًا
فَمَنْ رَامَهُ رَامَ الْمَارِبِ كُلَّهَا
هُوَ الْمَنْصِبُ الْعَالِي يَا صَاحِبَ الْحَجَا
فَإِنَّ فَاتَكَ الدُّنْيَا وَطِيبَ نَعِيمِهَا
وَقِيلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

فَعِلْمُ الْفَقْهِ أَوْلَى بِاعْتِزَالِ
وَكَمْ طَيْرٌ يَطِيرُ وَلَا كَبَّازِ

إِذَا مَا اعْتَزَّ ذُو عِلْمٍ بِعِلْمِ
فَكَمْ طِيبٌ يَفُوحُ وَلَا كَمْسِكِ
وَأُنْشِدْتُ أَيْضًا لِبَعْضِهِمْ:

مَنْ يُدْرِسُ الْعِلْمَ لَمْ تَدْرِسْ مَفَاخِرُهُ
فَأَوَّلُ الْعِلْمِ إِقْبَالُ وَآخِرُهُ

الْفَقْهُ أَنْفَسُ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ ذَاخِرُهُ
فَاكْسَبْ لِنَفْسِكَ مَا أَصْبَحَتْ تَجْهَلُهُ

وَكَفَى بِلَذَّةِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ دَاعِيًا وَبَاعِثًا لِلْعَاقِلِ عَلَى تَحْصِيلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ يَتَوَلَّدُ الْكَسَلُ مِنْ كَثَرَةِ الْبَلْغَمِ وَالرُّطُوبَاتِ، وَطَرِيقُ تَقْلِيلِهِ، تَقْلِيلُ الطَّعَامِ.

قِيلَ: اتَّفَقَ سَبْعُونَ [طَبِيبًا] ^(٢) عَلَى أَنَّ النَّسِيَانَ مِنْ كَثَرَةِ الْبَلْغَمِ، وَكَثَرَةُ الْبَلْغَمِ مِنْ كَثَرَةِ شُرْبِ الْمَاءِ، وَكَثَرَةُ شُرْبِ الْمَاءِ مِنْ كَثَرَةِ الْأَكْلِ، وَالْخُبْزُ الْيَابِسُ يَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَكَذَلِكَ أَكْلُ الزَّيْبِ عَلَى الرَّيْقِ، وَلَا يُكْثَرُ مِنْهُ، حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى شُرْبِ الْمَاءِ فَيَزِيدُ الْبَلْغَمَ.

وَالسَّوَاكُ يُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ، وَيَزِيدُ [فِي] ^(٣) الْحِفْظِ وَالْفَصَاحَةِ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ سُنِّيَّةٌ، تَزِيدُ فِي ثَوَابِ الصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ

(١) المثبت من تصحيح القارئ من بعض النسخ المطبوعة ثم قال شيخنا: وبه ينتخى: من النخوة ويظهر الإنسان عزته. عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله قال له: من أنت لولا العلم؟ قال: مدحني بحيث أراد أن يسبني. يعني أضافني إلى العلم وأثبت لي الشرف. وأما في المطبوع: يَنْتَجِي. والنسخ الخطية الخمس: يُنْتَجَى.

(٢) في النسخ الخطية الخمس: سبعون نبيًا عليهم السلام، والمثبت من المطبوع واستحسان شيخنا حفظه الله. ثم قال شيخنا: إن في ذلك حديث: «قدس العسل على سبعين نبيًا». ولا يصح.

(٣) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

الْقُرْآنَ، وَكَذَا الْقِيَّ يُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ وَالرُّطُوبَاتِ، وَطَرِيقُ تَقْلِيلِ الْأَكْلِ التَّامُّلُ فِي مَنَافِعِ قِلَّةِ الْأَكْلِ هِيَ: الصَّحَّةُ وَالْعِفَّةُ وَالْإِيثَارُ. وَقِيلَ فِيهِ:

فَعَارُ ثُمَّ عَارُ ثُمَّ عَارُ سَقَامٌ^(١) الْمَرءُ مِنْ أَجْلِ الطَّعَامِ
وَعَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ مِنْ غَيْرِ جُزْمٍ: الْأَكُولُ وَالْبَخِيلُ وَالْمُتَكَبِّرُ».
وَتَأَمَّلْ فِي مَضَارِّ كَثْرَةِ الْأَكْلِ وَهِيَ: الْأَمْرَاضُ وَكَالَالَةُ الطَّبْعِ، وَقِيلَ: الْبِطْنَةُ تَذْهَبُ الْفِطْنَةَ.
حُكِيَ عَنْ جَالِينُوسٍ أَنَّهُ قَالَ: الرُّمَانُ نَفْعٌ كُلُّهُ، وَالسَّمَكُ ضَرَرٌ كُلُّهُ، وَقَلِيلُ السَّمَكِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الرُّمَانِ.
وَفِيهِ أَيْضًا: إِتْلَافُ الْمَالِ، وَالْأَكْلُ فَوْقَ الشَّبَعِ ضَرَرٌ مَحْضٌ وَيُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ فِي دَارِ الْآخِرَةِ،
وَالْأَكُولُ بَغِيضٌ فِي الْقُلُوبِ.
وَطَرِيقُ تَقْلِيلِ الْأَكْلِ: أَنْ يَأْكُلَ الْأَطْعِمَةَ الدَّسِمَةَ وَيَقْدِّمُ فِي الْأَكْلِ الْأَلْطَفَ وَالْأَشْهَى، وَلَا يَأْكُلَ مَعَ
الْجَائِعِ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ [فِي كَثْرَةِ الْأَكْلِ]^(٢) بِأَنْ يَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالْأَعْمَالِ
الشَّاقَّةِ فَلَهُ ذَلِكَ.

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الْخَامِسُ مِنْ فُصُولِ كِتَابِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ، وَتَرْجَمَ لَهُ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: (فَصْلٌ: فِي الْجِدِّ
وَالْمُوَاطَّئَةِ وَالْهِمَّةِ)، فَالْمَقَاصِدُ الْمُرَادُ بَيَانُهَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: الْجِدُّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْاجْتِهَادُ، وَهُوَ الْمَبَالِغَةُ لَطَبِ الْمَقْصُودِ.

وِثَانِيهَا: الْمُوَاطَّئَةُ، وَهِيَ مَلَازِمَةُ الْمَقْصُودِ وَالْمَدَاوِمَةُ عَلَيْهِ.

وِثَالْتِهَا: الْهِمَّةُ، وَالْمُرَادُ بِهَا إِعْظَامُ الطَّلَبِ وَالرَّغْبَةُ فِيهِمَا يَرِيدُ تَحْصِيلَهُ.

فَكَانَ مِمَّا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ: (لَا بُدَّ) لِمَلْتَمَسِ الْعِلْمِ (مِنْ الْجِدِّ وَالْمُوَاطَّئَةِ وَالْمَلَازِمَةِ، وَإِلَيْهِ
الْإِشَارَةُ فِي الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِئَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مَرْيَمُ: ١٢]) أَيِ بَعْزِمِ وَاجْتِهَادِ، (وَقَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٦٩])، أَيِ بَذَلُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ قُوَّةً فِي طَلَبِ تَحْصِيلِ
مَقْصُودِهِمُ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَاسْتَحَقُّوا هِدَايَةَ اللَّهِ ﷻ.

ثُمَّ أَتْبَعَهُ بَيِّنَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، ثُمَّ قَالَ: (وَقِيلَ: مَنْ طَلَبَ شَيْئًا وَجَدَ وَجَدَ) أَيِ إِذَا اجْتَهَدَ حَصَلَ مَا يَرِيدُ،

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: شَقَاءٌ. وَالْمَثْبُوتُ مِنْ تَصْحِيحِ شَيْخِنَا حَفْظَهُ اللَّهُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ: شَقَاءٌ، وَبَعْضُهَا: سَقَامٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْمَطْبُوعِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ الْخَمْسِ.

(وَمَنْ قَرَعَ الْبَابَ وَلَجَ) أي ألحَّ (وَلَجَ) أي دخل.

ثم قال: (وَقِيلَ: بِقَدْرِ مَا تَتَعَنَّى) أي تبذل من الجهد والعناء وهو التعب (تَنَالُ مَا تَتَمَنَّى).

ثم قال: (وَقِيلَ: يُحْتَاجُ فِي التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ إِلَى جِدِّ ثَلَاثَةٍ) أي اجتهد ثلاثة: (الْمُتَعَلِّمُ، وَالْأُسْتَاذُ، وَالْأَبُ
إِنْ كَانَ فِي الْأَحْيَاءِ) أي بما يعولُّ به المتعلم ويقوم على مصالحه، فيحفظه فيما يحتاج إليه في أمر دنياه،
فيكون ذلك عوناً له إذا اجتهد مع اجتهد معلمه على تحصيل العلم.

ثم ذكر أبياتاً للشافعي رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذا المعنى، ثم أتبعها بقوله: (وَأَنْشَدْتُ لِغَيْرِهِ: تَمَنَيْتَ أَنْ تُمَسِّيَ
فَقِيهَا مُنَاطِرًا * بَغَيْرِ عَنَاءٍ وَالْجُنُونُ فُنُونٌ) أي رمت متمنياً أن تكون من أهل الفقه للمناظرة فيه بدون
تعب ولا عناء، وتظنك تصل إلى ذلك لكن هذا ضربٌ من الجنون، (وَالْجُنُونُ فُنُونٌ) أي أنواع مختلفة،
وهذا الجنون صار مُتَبَدِّياً اليوم في أحوالٍ للخلق يظنون أن بها يصيرون من العلماء، كما قال بعضهم: لقد
صرت اليوم بضربة زرٍّ تحصّل معلومات كثيرة، في مسألة واحدة من المسائل. فتشارك فيها أولئك الذين
أنفقوا مدّةً طويلة من زمانهم في العكوف عند المشايخ عند المساجد. وهذا كلام جاهل لا يعرف حقيقة
العلم، فإن العلم ليس المعلومات، وإلا لا استوى هو - وهو ينسب نفسه إلى العقل - مع الآلة العجماء
الجامدة التي لا عقل لها.

فإن العلم حقيقة نفسانية، لا يتمكن من التصرف فيها إلا من تمثلها في نفسه وأعانها الله عليها وأخذها
بحقّها، وأدّاها بحقّها.

ثم ذكر بيتاً سياراً لأبي الطيب المتنبي وهو قوله: (وَلَمْ أَرِ فِي عُيُوبِ النَّاسِ عَيْبًا * كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ
عَلَى التَّمَامِ)، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: لو كانت النبوة تدرك بالعلم والعمل، لرأيت القعود عنها
عجزاً. أي لو كان ممكناً للخلق أن يهناً لأحد منهم النبوة بغير اختيارٍ من الله لكان من علامة العاقل أن
يبدل جداً واجتهاداً في تحصيلها.

ثم ذكر أبياتاً في بيان ما يدرك به العلم مطلعها: (بِقَدْرِ الْكَدِّ تُكَتَسِبُ الْمَعَالِي * وَمَنْ طَلَبَ الْعُلَى
سَهَرَ اللَّيَالِي...) إلخ هذه الأبيات النفيسة.

ثم أتبعها بقوله: (قِيلَ: اتَّخِذْ اللَّيْلَ جَمَلًا) أي كن فيه ذا اجتهدٍ بالتحصيل والحفظ، (تُدْرِكُ بِهِ أَمَلًا) أي
تحقق به غايتك.

ثم عقد المصنّف هذا المعنى في هذين البيتين اللذين ذكرهما، والعقد عند علماء البديع هو: نظم

المنثور. فالذي صنعه المصنّف هنا يسمّى عقدًا؛ لأنه عمَد إلى جملة منشورة وهي قولهم: (اتَّخِذِ اللَّيْلَ جَمَلًا، تُدْرِكْ بِهِ أَمَلًا) فجعلها في بيتين.

ثم قال بعدُ: (وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُوَاطَّاةِ عَلَى الدَّرْسِ) أي الملازمة له (وَالْتَكَرَّارِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ، فَإِنَّ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ) وهو أوَّل الليل، (وَوَقْتُ السَّحْرِ) وهو آخر الليل، (وَقْتُ مُبَارَكٍ)، واختلف أهل العلم في وقت السحر، وأحسن الأقوال فيه أنه: ما بين الفجر الكاذب والفجر الصادق، وهو اختيار أبي الفضل ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

ثم أتبع ذلك بذكر أبياتٍ آخرها: (وَأَيَّامَ الْحِدَاثَةِ) أي الشباب (فَاغْتَمَمَهَا * أَلَا إِنَّ الْحِدَاثَةَ لَا تَدُومُ) أي لا تبقى فما أنت فيه من قوة الشباب تزول عنك، سئل الإمام أحمد: ما تذكر من الشباب؟ فقال كأنه كان شيئًا في كُمِّي فسقط. أي كأنه في منزلة شيء كنت أحمله في كُمِّي ثم سقط مني، أي ذهب عني سريعًا. ثم ذكر من النصيحة للمتعلّم قوله: (وَلَا يَجْهَدُ نَفْسَهُ جَهْدًا يُضْعِفُ النَّفْسَ حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنِ الْعَمَلِ، بَلِ اسْتَعْمَلَ الرَّفْقَ فِي ذَلِكَ) أي التأنّي، وأخذ الشيء شيئًا فشيئًا، (وَالرَّفْقُ أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ)، وفي الصحيح قوله رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ».

ثم أورد بعد ذلك حديثًا بهذا المعنى لا يثبت، وهو («أَلَا إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغُلُوا فِيهِ بِرَفْقٍ، وَلَا تَبْغُضْ نَفْسَكَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ...») إلخ.

ثم أتبعه بحديث لا أصل له وهو قوله: (وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَفْسُكَ مَطِيَّتُكَ فَأَرْفُقْ بِهَا»)، وهذا من مشهور أمثال العرب قديمًا وحديثًا يقولون: النفس مطيّة. أي بمنزلة الجمل الذي تركب عليه ليقطع بك مراحل السفر.

ثم حثَّ الطالب على الهمة العالية فقال: (فَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْهِمَّةِ الْعَالِيَةِ فِي الْعِلْمِ، فَإِنَّ الْمَرْءَ يَطِيرُ بِهَمَّتِهِ كَالطَّيْرِ بِجَنَاحِهِ)، قال أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: الناس يقولون: قدر كلُّ امرئ ما يُحسنه، والعارفون يقولون: قدر كلُّ امرئ ما يطلبه. يعني أن قيمة الإنسان بالنظر إلى ما يبذل فيه همّته، وما يروم تحصيله، ذكره ابن القيم في «مدارج السالكين».

ثم أورد في هذا الباب المعنى بيتين لأبي الطيب المتنبي:

(عَلَى قَدَرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ وَتَأْتِي عَلَى قَدَرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ
وَتُعْظَمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا وَتَصْغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعَظَائِمُ)

ثُمَّ قَالَ: (وَالرُّكْنُ فِي تَحْصِيلِ الْأَشْيَاءِ الْجِدِّ وَالْهِمَّةِ الْعَالِيَةِ) أي اجتهادُ العبد وعلو همته، (فَمَنْ كَانَتْ هِمَّتُهُ حِفْظَ جَمِيعِ كُتُبِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ) وهي المسماة عندهم بكتب «ظاهر الرواية»، وهي من الكتب المقدمة في الفقه الحنفي، ورأسها كتاب «المبسوط»، المعروف بكتاب «الأصل».

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: (وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأَسْتَاذُ رَضِيَ الدِّينَ النَّيْسَابُورِيُّ فِي كِتَابِ «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ»: أَنَّ ذَا الْقَرْنَيْنِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ... إلخ، وفي هذه الحكاية ذكرُ علو همة ذي القرنين، وأنه لم يتطلع إلى تحصيل الدنيا، وإنما أراد ما هو أعظم من ذلك وهو الذي نعتة الحكماء إذ قالوا: (سَافِرٌ لِيَحْصُلَ لَكَ مِلْكُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. فَقَالَ: هَذَا أَحْسَنُ)، فبذل فيه قوته.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَى مِنْ وَجْهَيْنِ ضَعِيفَيْنِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَحْسِنُهُ، وَفِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَيَكْرَهُ سُفْسَافَهَا»، وَالسُّفْسَافُ: الرَّدِيءُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

ثُمَّ أورد بعد ذلك عن (أَبِي حَنِيفَةَ) أَنَّهُ قَالَ: (لِأَبِي يُوسُفَ) الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِهِ: (كَنتَ بَلِيدًا) أي ضعیفًا الفهم (أَخْرَجَتْكَ الْمُوَاطَّيَةُ) أي رفعتك عن البلادة وأوصلتك إلى الذكاء (الْمُوَاطَّيَةُ) أي ملازمة الطلب، (وَأَيَّاكَ وَالْكَسَلَ فَإِنَّهُ شَوْمٌ وَآفَةٌ عَظِيمَةٌ)، وفي مثل هذا الحكاية التي أوردتها الخطيب البغدادي عن الفضل بن سعيد: أن رجلاً التمس العلم مدة ثم أظهر لنفسه عجزها عنه، فخرج مرةً يتنزه فمر بصخرة قد أثر فيها ماءٌ ينزل عليها، فقال: الماء مع لطافته، أثر في الصخر مع كثافته. أي حضره بكثرة توارده عليه، فرج إلى طلب العلم حتى أدرك، ذكره الخطيب البغدادي في كتاب «الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع».

ثُمَّ أورد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْبَاتًا فِي هَذَا الْمَعْنَى ثُمَّ قَالَ: (وَقَدْ قِيلَ: الْكَسَلُ مِنْ قِلَّةِ التَّأَمُّلِ فِي مَنَاقِبِ الْعِلْمِ وَفَضَائِلِهِ) أي بما يضعف الإنسان ويعجزه عن طلب العلم عدم تأمله في مناقب العلم وفضائله.

ولهذا فإن من الأمور التي تسوق طالب العلم إلى طلب العلم إذا آنس من نفسه ضعفًا أن يقرأ كتابًا في فضائل العلم ومناقب أهله، فبعد الفينة والفينة اقرأ كتابًا في فضائل العلم أو في تراجم أهله وأحوالهم، فإن هذا يقوي سيرك في طلبه.

ثُمَّ أورد بعد ذلك أَيْبَاتًا فِي بَيَانِ عُلُوِّ قَدْرِ الْعِلْمِ فِي بَقَائِهِ وَعَدَمِ فَنَائِهِ، وَنَزُولِ قَدْرِ الْمَالِ لِتَلَاشِيهِ وَذَهَابِهِ حَتَّى قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ تِلْكَ الْأَيْبَاتِ: (وَكَفَى بِلَذَّةِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالْفَهْمِ دَاعِيًا وَبَاعِثًا لِلْعَاقِلِ عَلَى تَحْصِيلِ الْعِلْمِ) أي أن من أعظم الحادي للعبد على تحصيل العلم واستنباطه معرفته بلذته، فمن ذاق لذة

العلم كانت كفيلة بجمع قلبه عليه واشتغاله به وانصرافه عما سواه.

ثم ذكر مما يورد الكسل علة هي (وَقَدْ يَتَوَلَّدُ الْكَسَلُ مِنْ كَثْرَةِ الْبَلْغَمِ) وهو خرق من الأخلاط التي تخرج من الصدر (وَالرُّطُوبَاتِ) التي تحف بالإنسان مما في خارج بدنه أو في داخله، فإن الرطوبة التي تقابل اليبوسة تضر بالإنسان، وحال الاعتدال أن يكون بين الرطوبة واليبوسة، وإذا أردت أن تعرف أثرها أنظر إلى نومك في حال يبوسة وهو عدم وجود هذا التكيف، ونومك في حال رطوبة وهو وجود هذا التكيف، فتجد أن في حال اليبوسة ما لم مفضياً إلى الحر الشديد أنك أقوى وأنشط، ومع الرطوبة تكون أضعف وأوهن، فمن أبلغ الأشياء التي أوهنت الناس هذه الرطوبات التي حفت حياتهم ومن جملتها هذه المكيفات الهوائية، ثم قال: (وَطَرِيقُ تَقْلِيلِهِ، تَقْلِيلُ الطَّعَامِ) أي طريق تقليل البلغم تقليل الطعام، فإذا قلل الإنسان طعامه قل بلغمه وقلت رطوبته أيضاً.

ثم ذكر (اتَّفَاقُ سَبْعِينَ طَبِيبًا)، وعدد السبعين عند العرب من أعداد التكثير، فهو عدد دال على الكثرة، والقطع بهذا القدر المتفق عليه (عَلَى أَنَّ النَّسِيَانَ مِنْ كَثْرَةِ الْبَلْغَمِ) أي إذا كثر البلغم في الإنسان أضعف ذلك حفظه؛ لأن البلغم على الحقيقة دم فاسد لم يتكثف ولم يتشكل، فهو شديد الأثر على الإنسان، فإذا تكثف وخرج من صدره كان أدل على شدة ضرره؛ لأن الدم يجري في الإنسان ولا يخرج منه إلا على وجه حدوث ضرر كجرح أو رعاف أو غيره. ثم قال: (وَكَثْرَةُ الْبَلْغَمِ مِنْ كَثْرَةِ شُرْبِ الْمَاءِ) ولا سيما الماء البارد، (وَكَثْرَةُ شُرْبِ الْمَاءِ مِنْ كَثْرَةِ الْأَكْلِ)؛ لأنه إذا أكثر أكله أكثر شربه، وبه يعرف أن حال الاعتدال هي عدم الإكثار من الماء، فأما ما راج بأخرة من أن الإنسان ينبغي أن يشرب في اليوم عشرة لترات من الماء أو أكثر من ذلك، فهذا لا أصل له عند كثير من الأطباء في القديم، كما أن ظاهر الرواية تخالفه ولحديث المقدم عند أصحاب السنن إلا أبا داود أن النبي ﷺ قال: «فثلث لطعامه، وثلث لشاربه»، ولم يزد عن هذا القدر الذي صار الناس يدعون إليه، فكثرة الماء تزيد عن قدر الحاجة تفضي إلى عطب، ومن هذا العطب كثرة البلغم.

ثم قال: (وَالْخُبْزُ الْيَابِسُ يَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَكَذَلِكَ أَكْلُ الزَّيْبِ عَلَى الرِّيقِ)، بشرط عدم الإكثار منه، لأن الإكثار من الزبيب يؤذي المعدة وتشتد أذية المعدة به إذا كان على الريق، فإذا تقدم أكل قبل الزبيب وكان الزبيب أكثر منه أضر معدة الإنسان.

ثم قال: (وَلَا يُكْثَرُ مِنْهُ) أي الزبيب، (حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى شُرْبِ الْمَاءِ فَيَزِيدُ الْبَلْغَمَ).

ثم ذكر أن مما يقلل البلغم (السَّوَالُ) فإنه (يُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ) ويزيله، ثم قال: (وَيَزِيدُ الْحِفْظَ وَالْفَصَاحَةَ) أي يزيد حفظ الإنسان لما فيه من زيادة صحة العبد، فإن السواك من الأنواع التي يُبهر الإنسان بدنه في جوفه وهو مبتدؤه، والمقصود به الفم الذي يتمثل في الأسنان واللسان، ثم قال في مدح السواك: (فَإِنَّهُ سُنَّةٌ سَنِيَّةٌ، تَزِيدُ فِي ثَوَابِ الصَّلَاةِ...) إلخ ما قال.

ثم قال: (وَطَرِيقُ تَقْلِيلِ الْأَكْلِ التَّأَمُّلُ فِي مَنَافِعِ قَلَّةِ الْأَكْلِ وَهِيَ: الصَّحَّةُ وَالْعِفَّةُ وَالْإِيثَارُ)، فإذا قلل الإنسان أكله حصل منافع عظيمة منها الصحة ومنها أن يكون المرء عفيفاً غير محبٍ لتمادي في مطالب النفس مؤثراً غيره عليها، ثم أورد قول الشاعر:

(فَعَارُ ثُمَّ عَارُ ثُمَّ عَارُ سَقَامُ^(١) الْمَرءِ مِنْ أَجْلِ الطَّعَامِ)

هكذا أحفظه عن بعض شيوخنا، وهو المناسب للمقام (سَقَامُ) أي مرض (الْمَرءِ مِنْ أَجْلِ الطَّعَامِ).

فأورد بعده حديثاً لا أصل له: (ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ: الْأَكُولُ وَالْبَخِيلُ وَالْمُتَكَبِّرُ)، والأكل هو المبالغ في الأكل، والأكل له ثلاثة أحوال بينها بياناً مناسباً للمقام ينبغي الإحاطة به في شرح «الزيادة الرجبية»، فإن مسألة الأكل تتعلق بها أحكام تفضي تارة إلى الكراهة، وتفضي تارة إلى التحريم، فإن مسألة الأكل تتعلق بها أحكام تفضي تارة إلى الكراهة وتفضي تارة إلى التحريم، ومن موردها يعرف حكم أمرٍ اشتهر بأخرة وهو حكم الإضراب، فينبغي أن يراجع طالب العلم ما ذكرناه في ذلك المقام.

ثم قال: (وَتَأَمَّلْ فِي مَضَارِّ كَثْرَةِ الْأَكْلِ وَهِيَ: الْأَمْرَاضُ وَكَالَالَةُ الطَّبْعِ) أي إذا أكثر الإنسان من أكله اعترته الأمراض، وكل طبعه، أي مل وسقم وساء، ثم قال: (وَقِيلَ: الْبُطْنَةُ تَذْهَبُ الْفِطْنَةُ) أي امتلاء البطن يذهب الفطنة، والفطنة: هي النباهة، وهي شيء آخر غير الذكاء، والمراد بالفطنة أن يكون المرء نبهاً سريع البديهة والنظر إلى ما يحيط به، فإذا امتلأ البطن ذهبت هذه الفطنة؛ لأن امتلاء البطن يشتمل بعد ذلك على معاناة المعدة من هضم الطعام، وتستجمع قواها فتتوجه إليها قوى البدن فيضعف نفوذها على قوى القلب والعقل، فيضر بفهمه، كما أن المعدة تتصاعد منها أبخرة تؤذي بالدماغ، فإذا تخفف الإنسان وتقلل وصار وسطاً في أكله حفظ فطنته.

ثم حكاية (عَنْ جَالِينُوسٍ)، وجالينوس من فلاسفة اليونان الذين شهروا بالطب، ولا زالت له اليوم

(١) في المطبوع: شقاء. والمثبت من تصحيح شيخنا حفظه الله، وفي بعض النسخ الخطية: شقاء، وبعضها: سقام.

أدوية معروفة عند الوارثين للطب اليوناني المسمى عندنا بالطب الشعبي، فإن الطب الشعبي جمهوره من طب اليونان، وفيه أشياء جاءت من قبل الشرع، وفيه أشياء جاءت من طب العرب، لكنه اختلط اليوم اختلطاً كثيراً، أما في بلاد العجم فإن طبهم القديم هو الطب اليوناني، ويوجد أدوية تنسب إلى جالينوس، فيقال: مخلوط جالينوس، أو غير ذلك، ومن أقواله (أَنَّهُ قَالَ: أَلَّا تَرَ أَنَّ الرِّمَّانَ نَفْعٌ كُلُّهُ) يعني أكله، (وَالسَّمَكُ ضَرَرٌ كُلُّهُ) أي أكل السمك ضرر كله، والمقصود إذا اقتصر عليه بأن عاداته في طعامه هذا النوع دون غيره، ثم قال: (وَقَلِيلُ السَّمَكِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الرِّمَّانِ) أي أنك إذا تناولت شيئاً قليلاً مما يوجد فيه الضرر كان خيراً من إكثارك من شيء يعرف بالنفع؛ لأن الإكثار يؤدي إلى الضرر.

ثم قال: (وَفِيهِ) يعني في الإكثار من الأكل (إِتْلَافُ الْمَالِ، وَالْأَكْلُ فَوْقَ الشَّبَعِ ضَرَرٌ مُحْضٌ)، ولا سيما مع تقادم عمر الإنسان إذا تجاوز الأربعين، فإنه ينبغي أن يقلل من أكله، وأن لا يزيد عن الشبع القليل، أما إذا زاد عليه فإنه يضره، ثم قال: (وَيَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ فِي دَارِ الْآخِرَةِ)، وذلك إذا ثقله عن المأمورات الشرعية، فإنه حينئذ يكون حراماً على ما بيناه في الكلام أحوال الأكل في الموضع المذكور، (وَالْأَكُولُ بَغِيضٌ فِي الْقُلُوبِ)، لأنه يظهر جشعه ونهمه ومحبه لطعام فيغظه أصحاب العقول السوية والقلوب الواعية

ثم قال ناصحاً طالب العلم: (وَطَرِيقُ تَقْلِيلِ الْأَكْلِ) أي السبيل الموصل إلى تقليل الأكل: (أَنْ يَأْكُلَ الْأَطْعِمَةَ الدَّسِمَةَ) أي ذات الدسم؛ لأن الدسم إذا علا على الكبد أنقعتها فجعلها تطلب البعد عن تناول الطعام، فيحس الإنسان بالشبع ولا يرغب الطعام، (وَيُقَدِّمُ فِي الْأَكْلِ الْأَلْطَفَ وَالْأَشْهَى) أي يقدم الأحب والأشهى إلى نفسه حتى الكفاية سريعاً، (وَلَا يَأْكُلُ مَعَ الْجَائِعِ)؛ لأن الأكل مع الجائع يزيد النهمة في الطعام، لأن الجائع يريد أن يتزود من الطعام ويسارع فيه، فإذا أكلت معه شجعك على التماذي في الأكل، واستثنى من ذلك قوله: (إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ، بَأَنْ يَتَّقَوْى بِهِ عَلَى الصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ فَلَهُ ذَلِكَ) أي له أن يأكل زيادة على ما جرت به العادة، لكن لا ينبغي للإنسان أن يجاوز فوق الشبع، وإنما يوصل نفسه إلى الشبع إذا شاء، والأكمل أن يكون كالمرشد إليه في حديث المقدام: «ثلث لطعامه، وثلث لشاربه، وثلث لأنفسه» فإن هذا حال الاعتدال.



فَصْلٌ

فِي بَدَايَةِ السَّبْقِ وَقَدْرِهِ وَتَرْتِيبِهِ

كَانَ أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوقِفُ بَدَايَةَ السَّبْقِ عَلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، وَكَانَ يَرْوِي فِي ذَلِكَ حَدِيثًا وَيَسْتَدِلُّ بِهِ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ بُدِئَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ إِلَّا وَقَدَّتْ»، وَهَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ أَبِي.

وَكَانَ يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَسْتَاذِهِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأَجَلِّ قَوَامِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَسَمِعْتُ مِمَّنْ أَثِقُ بِهِ، أَنَّ الشَّيْخَ يُوسُفَ الْهَمْدَانِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَانَ يُوقِفُ كُلَّ عَمَلٍ مِنْ [أَعْمَالٍ] ^(١) الْخَيْرِ عَلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ يَوْمٌ خُلِقَ فِيهِ الثُّورُ، وَهُوَ يَوْمٌ نَحْسٍ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ فَيَكُونُ مُبَارَكًا لِلْمُؤْمِنِينَ.

وَأَمَّا قَدْرُ السَّبْقِ فِي الْإِبْتِدَاءِ: كَانَ [أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ] ^(٢) يَحْكِي عَنِ الشَّيْخِ الْقَاضِي الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الزَّرَنْجَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ مَشَايِخُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْرُ السَّبْقِ لِلْمُبْتَدِئِ قَدْرَ مَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ بِالْإِعَادَةِ مَرَّتَيْنِ بِالرَّفْقِ، وَيَزِيدُ كُلَّ يَوْمٍ كَلِمَةً حَتَّى أَنَّهُ وَإِنْ طَالَ وَكَثُرَ يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ بِالْإِعَادَةِ مَرَّتَيْنِ، وَيَزِيدُ بِالرَّفْقِ وَالتَّدرِجِ، وَأَمَّا إِذَا طَالَ السَّبْقُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَاحْتَاجَ إِلَى الْإِعَادَةِ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَهُوَ فِي الْإِنْتِهَاءِ أَيْضًا يَكُونُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَعْتَادُ ذَلِكَ، وَلَا يَتْرُكُ تِلْكَ [الْعَادَةَ] ^(٣) إِلَّا بِجَهْدٍ كَثِيرٍ، وَقَدْ قِيلَ: السَّبْقُ حَرْفٌ، وَالتَّكْرَارُ أَلْفٌ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْتَدِئَ بِشَيْءٍ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى فَهْمِهِ، وَكَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأُسْتَاذُ شَرْفُ الدِّينِ الْعُقَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: الصَّوَابُ عِنْدِي فِي هَذَا مَا فَعَلَهُ مَشَايِخُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَخْتَارُونَ لِلْمُبْتَدِئِ صَغَارَاتِ الْمَبْسُوطِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ وَالضَّبْطِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْمَلَالَةِ، وَأَكْثَرُ وَقُوعًا بَيْنَ النَّاسِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَلَّقَ السَّبْقُ بَعْدَ الضَّبْطِ وَالْإِعَادَةِ كَثِيرًا، فَإِنَّهُ نَافِعٌ جَدًّا. وَلَا يَكْتَبُ الْمُتَعَلِّمُ شَيْئًا لَا يَفْهَمُهُ، فَإِنَّهُ يُورِثُ كَلَالََةَ الطَّبْعِ وَيُذْهِبُ الْفِطْنَةَ وَيَصْغِيحُ أَوْقَاتَهُ.

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) كذا وقع في المطبوع أبو حنيفة، وقد استشكل شيخنا حفظه الله: وقال كأن في الكلام قلبا، ووقع في إحدى النسخ الخطية: أبي. من غير ذكر أبي حنيفة.

(٣) في المطبوع: الإعادة، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْفَهْمِ عَنِ الْأُسْتَاذِ بِالتَّأَمُّلِ وَالتَّفَكُّرِ وَكَثْرَةِ التَّكْرَارِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَلَّ السَّبْقُ وَكَثُرَ التَّكْرَارُ وَالتَّأَمُّلُ يُدْرِكُ وَيَفْهَمُ.

قِيلَ: حِفْظُ حَرْفَيْنِ، خَيْرٌ مِنْ سَمَاعِ وَحَرْفَيْنِ، وَفَهْمُ حَرْفَيْنِ خَيْرٌ مِنْ حِفْظِ [وَحَرْفَيْنِ] ^(١). وَإِذَا تَهَاوَنَ فِي الْفَهْمِ وَلَمْ يَجْتَهِدْ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ يَعْتَادُ ذَلِكَ فَلَا يَفْهَمُ الْكَلَامَ الْيَسِيرَ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَهَاوَنَ فِي الْفَهْمِ بَلْ يَجْتَهِدَ وَيَدْعُو اللَّهَ وَيَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُجِيبُ مَنْ دَعَاهُ، وَلَا يُخَيِّبُ مَنْ رَجَاهُ. وَأَنْشَدَنَا الشَّيْخُ الْأَجَلُّ قَوَامُ الدِّينِ حَمَّادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارِ الْأَنْصَارِيُّ إِمْلَاءً لِلْقَاضِي الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّجَرِيِّ فِي ذَلِكَ:

أَخْدَمَ الْعِلْمَ خِدْمَةَ الْمُسْتَفِيدِ	وَأَدَمَ دَرْسَهُ بِفِعْلٍ حَمِيدِ
وَإِذَا مَا حَفِظْتَ شَيْئًا فَأَعِدْهُ	ثُمَّ أَكْذِهِ غَايَةَ التَّأَكِيدِ
ثُمَّ عَلِّقْهُ كَيْ تَعُودَ إِلَيْهِ ^(٢)	وَأَلِّ دَرْسَهُ عَلَى التَّأْيِيدِ
فَإِذَا مَا أَمِنْتَ مِنْهُ فَوَاتَا	فَانْتَدِبْ بَعْدَهُ بِشَيْءٍ جَدِيدِ
مَعَ تَكَرُّارٍ ^(٣) مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ	وَاقْتِنَاءٍ لِشَأْنِ هَذَا الْمَزِيدِ
ذَاكَرِ النَّاسَ بِالْعُلُومِ لِتُحْيِيَ	لَا تُكُنْ مِنْ أَوْلَى النُّهَى بِبَعِيدِ
إِنْ كَتَمْتَ الْعُلُومَ أَنْسِيَتْ ^(٤)	حَتَّى لَا تُرَى غَيْرَ جَاهِلٍ وَبَلِيدِ
ثُمَّ أُلْجِمْتَ فِي الْقِيَامَةِ نَارًا	وَتَلَهَّبَتْ بِالْعَذَابِ الشَّدِيدِ

وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْمَذَاكِرَةِ، وَالْمُنَاطَرَةِ، وَالْمُطَارَحَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا بِالْإِنْصَافِ وَالتَّائِي وَالتَّأَمُّلِ، وَيَتَحَرَّزَ عَنِ الشَّغْبِ وَالْغَضَبِ، فَإِنَّ الْمُنَاطَرَةَ وَالْمَذَاكِرَةَ مُشَاوَرَةٌ، وَالْمُشَاوَرَةُ إِنَّمَا تَكُونُ لِاسْتِخْرَاجِ الصَّوَابِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالتَّائِي وَالتَّأَمُّلِ وَالْإِنْصَافِ، وَلَا يَحْصُلُ بِالْغَضَبِ وَالشَّغْبِ. فَإِنَّ كَانَتْ نِيَّتُهُ مِنَ الْمُبَاحَثَةِ إِلْزَامُ الْخَصْمِ وَقَهْرُهُ، فَلَا يَحِلُّ [ذَلِكَ] ^(٥)، وَإِنَّمَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَالتَّمْوِيهِ وَالْحِيلَةِ لَا يَجُوزُ فِيهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَصْمُ مُتَعَنِّتًا، لَا طَالِبًا لِلْحَقِّ.

(١) في المطبوع: سطرين. وقد اشار المعني أنه في بعض النسخ: سطرين. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع شطر البيت الأول: كي لا يزول ثم علقه كي تعود. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٣) (تكرار) على وزن تفعال، فلا يقال: تكرار، واستثنوا من ذلك أشياء، اتفقوا على (تلقاء) و(تبيان)، واختلفوا في (تذكار) وأخوات لها، فالمشهور في مثل هذا أن يكون بفتح التاء.

(٤) في المطبوع: إذا. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٥) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى إِذَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ، وَلَمْ يَحْضُرْهُ الْجَوَابُ يَقُولُ: مَا أَلْزَمْتَهُ لِأَزْمٍ، وَأَنَا فِيهِ نَاضِرٌ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ.

وَفَائِدَةُ الْمُنَاطَرَةِ أَقْوَى مِنْ فَائِدَةِ مُجَرَّدِ التَّكْرَارِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَكَرُّارًا وَزِيَادَةً. وَقِيلَ: مُنَاطَرَةٌ سَاعَةٌ، خَيْرٌ مِنْ تَكَرُّارِ شَهْرٍ. لَكِنْ إِذَا كَانَ مَعَ مُنْصِفٍ سَلِيمٍ الطَّبِيعَةِ. وَإِيَّاكَ وَالْمُذَاكِرَةَ مَعَ مُتَعَنِّتٍ غَيْرِ مُسْتَقِيمِ الطَّبْعِ، فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ مُتَسَرِّبَةً، وَالْأَخْلَاقَ مُتَعَدِّبَةً، وَالْمُجَاوِرَةَ مُؤَثَّرَةً.

وَفِي الشُّعْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، قِيلَ:

الْعِلْمُ مِنْ شَرْطِهِ لِمَنْ خَدَمَهُ أَنْ يَجْعَلَ النَّاسَ كُلَّهُمْ خَدَمَهُ
وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَمِّلًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ فِي دَقَائِقِ الْعُلُومِ، وَيَعْتَادَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يُدْرِكُ الدَّقَائِقَ بِالتَّأَمُّلِ، فَلِهَذَا قِيلَ: تَأَمَّلْ تُدْرِكْ.

وَلَا بُدَّ مِنَ التَّأَمُّلِ قَبْلَ الْكَلَامِ حَتَّى يَكُونَ صَوَابًا، فَإِنَّ الْكَلَامَ كَالسَّهْمِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْوِيمِهِ [بِالتَّأَمُّلِ] ^(١) قَبْلَ الْكَلَامِ حَتَّى يَكُونَ مُصِيبًا.

وَقَالَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ: هَذَا أَصْلٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْفَقِيهِ الْمُنَاطِرِ بِالتَّأَمُّلِ.

قِيلَ: رَأْسُ الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ بِالتَّسْبُتِ وَالتَّأَمُّلِ.

قَالَ قَائِلٌ:

أَوْصِيكَ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ بِخَمْسَةٍ إِنْ كُنْتَ لِلْمُوصِي الشَّفِيقِ مُطِيعًا
لَا تَغْفَلَنَّ سَبَبَ الْكَلَامِ وَوَقْتَهُ وَالْكِيفَ وَالْكَمَّ وَالْمَكَانَ جَمِيعًا
وَيَكُونُ مُسْتَفِيدًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، أَيْنَمَا وَجَدَهَا أَخَذَهَا».

وَقِيلَ: خُذْ مَا صَفَا، وَدَعْ مَا كَدَّرَ.

وَسَمِعْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْأَجَلَّ الْأُسْتَاذَ فَخْرَ الدِّينِ الْكَاشَانِيَّ يَقُولُ: كَانَتْ جَارِيَةً لِأَبِي يُوسُفَ أَمَانَةٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ [بْنِ الْحَسَنِ] ^(٢) فَقَالَ لَهَا: هَلْ تَحْفَظِينَ [أَنْتِ فِي هَذَا الْوَقْتِ] ^(٣) [مِنْ] ^(٤) أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَقْهِ شَيْئًا؟

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) زيادة من المعتنى، وسقطت من النسخ الخطية.

فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُكْرَرُ وَيَقُولُ: سَهْمُ الدَّوْرِ سَاقِطٌ. فَحَفِظَ ذَلِكَ مِنْهَا، وَكَانَتْ تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ مُشْكِلَةً عَلَى مُحَمَّدٍ فَارْتَفَعَ إِشْكَالُهُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ. فَعَلِمَ أَنَّ الْإِسْتِفَادَةَ مُمَكِّنَةٌ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ. وَلِهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ حِينَ قِيلَ [لَهُ] ^(١): بِمَا أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ فَقَالَ: مَا اسْتَنْكَفْتُ مِنَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَمَا بَخِلْتُ مِنَ الْإِفَادَةِ.

وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٢): بِمَا أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ قَالَ: بِلِسَانٍ سَوُولٍ، وَقَلْبٍ عَقُولٍ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ طَالِبُ الْعِلْمِ: «مَا تَقُولُ»؛ لِكَثْرَةِ مَا [كَانُوا] يَقُولُونَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ: «مَا تَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟».

وَإِنَّمَا تَفَقَّهَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِكَثْرَةِ الْمُطَارَحَةِ وَالْمُذَاكَرَةِ فِي دُكَّانِهِ حِينَ كَانَ بَرَّازًا.

فَبِهَذَا يُعَلَّمُ أَنَّ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ يُجْتَمِعُ مَعَ الْكَسْبِ.

وَكَانَ أَبُو حَفْصٍ الْكَبِيرُ يَكْتَسِبُ وَيُكْرَرُ الْعُلُومَ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْكَسْبِ لِنَفَقَةِ الْعِيَالِ وَغَيْرِهِ؛ فَلْيَكْتَسِبْ وَلْيُكْرَرْ وَلْيُذَكِّرْ وَلَا يَكْسَلْ.

وَلَيْسَ لِصَحِيحِ الْبَدَنِ وَالْعَقْلِ عُذْرٌ فِي تَرْكِ التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَفْقَرُ مِنْ أَبِي يُوسُفَ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ مِنَ التَّفَقُّهِ. فَمَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَنِعَمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ، الْمُتَصَرِّفِ فِي طَرِيقِ الْعِلْمِ.

قِيلَ لِعَالِمٍ: بِمَا أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ قَالَ: بِأَبٍ غَنِيٍّ. لِأَنَّهُ كَانَ يَصْطَنِعُ بِهِ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، فَإِنَّهُ سَبَبُ زِيَادَةِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ شُكِّرَ عَلَى نِعْمَةِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ، وَإِنَّهُ سَبَبُ الزِّيَادَةِ.

قِيلَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا أَدْرَكَتُ الْعِلْمَ بِالْحَمْدِ وَالشُّكْرِ، فَكَلَّمَا فَهِمْتُ وَوُفِّقْتُ عَلَى فِقْهِ وَحِكْمَةٍ، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَازْدَادَ عِلْمِي».

(١) زيادة من المعني، لعلها في نسخ أخرى للكتاب.

(٢) في المطبوع: عن. والمثبت من النسخ الخطية.

(٣) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٤) في المطبوع: رحمه الله. والمثبت من النسخ الخطية.

(٥) زيادة من المعني، وسقطت من النسخ الخطية الخمس.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالشُّكْرِ بِاللِّسَانِ وَالْأَرْكَانِ وَالْجَنَانِ [وَالْمَالِ] ^(١)، وَيَرَى الْفَهْمَ وَالْعِلْمَ وَالتَّوْفِيقَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَطْلُبُ الْهِدَايَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْدُّعَاءِ لَهُ وَالتَّضَرُّعِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَادٍ مَنْ اسْتَهْدَاهُ.

فَأَهْلُ الْحَقِّ - وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - طَلَبُوا الْحَقَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْحَقَّ الْمُبِينُ الْهَادِي الْعَاصِمُ، فَهَدَاهُمْ اللَّهُ وَعَصَمَهُمْ عَنِ الضَّلَالَةِ.

وَأَهْلُ الضَّلَالَةِ أُعْجِبُوا بِرَأْيِهِمْ وَعَقْلِهِمْ، وَطَلَبُوا الْحَقَّ مِنَ الْمَخْلُوقِ الْعَاجِزِ وَهُوَ الْعَقْلُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُدْرِكُ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ كَالْبَصَرِ [فَإِنَّهُ] ^(٢) لَا يُبْصِرُ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ فَحُجِبُوا وَعَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَضَلُّوا وَأَضَلُّوا.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغَافِلُ مَنْ عَمِلَ بِغَفْلَتِهِ، وَالْعَاقِلُ مَنْ عَمِلَ بِعَقْلِهِ». فَالْعَمَلُ بِالْعَقْلِ أَوَّلًا: أَنْ يَعْرِفَ عَجْزَ نَفْسِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»، فَإِذَا عَرَفَ عَجْزَ نَفْسِهِ عَرَفَ قُدْرَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَقْلِهِ بَلْ يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ، وَيَطْلُبُ الْحَقَّ مِنْهُ. وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ [كَثِيرٌ] ^(٣) فَلَا يَبْخُلُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الْبُخْلِ. قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّ دَاءٍ أَدْوَأُ مِنَ الْبُخْلِ».

وَكَانَ أَبُو الشَّيْخِ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْحَلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقِيرًا يَبِيعُ الْحُلُوءَاءَ، وَكَانَ يُعْطِي الْفُقَهَاءَ مِنَ الْحُلُوءَاءِ وَيَقُولُ: ادْعُوا لِابْنِي. فَبِرَكَّةٍ جُودِهِ وَاعْتِقَادِهِ وَشَفَقَتِهِ وَتَضَرُّعِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى نَالَ ابْنُهُ مَا نَالَ. وَيَشْتَرِي بِالْمَالِ الْكُتُبَ، وَيَسْتَكْتِبُ فَيَكُونُ عَوْنًا عَلَى التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ.

وَقَدْ كَانَ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مَالٌ كَثِيرٌ حَتَّى كَانَ لَهُ ثَلَاثُمِائَةٍ مِنَ الْوُكَلَاءِ عَلَى مَالِهِ، وَأَنْفَقَهُ كُلَّهُ فِي الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ ثَوْبٌ نَفِيسٌ، فَرَأَاهُ أَبُو يُوسُفَ فِي ثَوْبٍ خَلِقٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ثِيَابًا نَفِيسَةً، فَلَمْ يَقْبَلْهَا فَقَالَ: عَجَلٌ لَكُمْ، وَأَجَلٌ لَنَا. وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَقْبَلْهُ وَإِنْ كَانَ قَبُولُ الْهَدِيَّةِ سُنَّةً، لِمَا رَأَى فِي ذَلِكَ مَذَلَّةً لِنَفْسِهِ.

(١) في المطبوع: والحال. والمثبت من النسخ الخطية الخمس، وفي إحدى النسخ كُتِبَ توضيح بعد قوله: والمال. أي يتصدق بالأموال الطيبة.

(٢) زيادة من المعني بالكتاب، وسقطت من النسخ الخطية.

(٣) زيادة من المعني بالكتاب، وسقطت من النسخ الخطية.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ». وَحُكِيَ أَنَّ الشَّيْخَ فَخْرَ الْإِسْلَامِ الْأَرْسَابَنْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ جَمَعَ قُشُورَ الْبَطِيخِ الْمُلقَاةِ فِي مَكَانٍ خَالٍ فَأَكَلَهَا، فَرَأَتْهُ جَارِيَةٌ فَأَخْبَرَتْ بِذَلِكَ مَوْلَاهَا، فَاتَّخَذَ لَهُ دَعْوَةً فَدَعَاهُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَقْبَلْ لِهَذَا.

[وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ ذَا هِمَّةٍ عَالِيَةٍ لَا يَطْمَعُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ] ^(١).

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالطَّمَعُ فَإِنَّهُ فَقْرٌ حَاضِرٌ». وَلَا يَنْخَلُ بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ بَلْ يُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «النَّاسُ كُلُّهُمْ فِي الْفَقْرِ مَخَافَةَ الْفَقْرِ»، وَكَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يَتَعَلَّمُونَ الْحِرْفَةَ ثُمَّ يَتَعَلَّمُونَ الْعِلْمَ، حَتَّى لَا يَطْمَعُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ. وَفِي الْحِكْمَةِ: مِنْ اسْتَغْنَى بِمَالِ النَّاسِ افْتَقَرَ.

وَالْعَالِمُ إِذَا كَانَ طَمَاعًا لَا يُبْقِي حُرْمَةَ الْعِلْمِ وَلَا يَقُولُ الْحَقَّ، فَلِهَذَا كَانَ يَتَعَوَّذُ صَاحِبُ الشَّرْعِ ﷺ مِنْهُ وَيَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ طَمَعٍ يُذْنِي إِلَى طَبَعٍ».

وَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَرْجُو إِلَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَخَافُ إِلَّا مِنْهُ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِمُجَاوَزَةِ حَدِّ الشَّرْعِ وَعَدَمِهَا، فَمَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى خَوْفًا مِنَ الْمَخْلُوقِ فَقَدْ خَافَ غَيْرَ اللَّهِ، فَإِذَا لَمْ يَعِصِ اللَّهَ تَعَالَى لَخَوْفِ الْمَخْلُوقِ وَرَاقَبَ حُدُودَ الشَّرْعِ، فَلَمْ يَخَفْ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ خَافَ اللَّهَ تَعَالَى، وَكَذَا فِي جَانِبِ الرَّجَاءِ.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ [يَعُدَّ] ^(٢) وَيَقْدَّرَ لِنَفْسِهِ تَقْدِيرًا فِي التَّكْرَارِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ [قَلْبُهُ] ^(٣) حَتَّى يَبْلُغَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْرَرَ سَبَقُ الْأَمْسِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَسَبَقُ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ الْأَمْسِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَالسَّبَقُ الَّذِي قَبْلَهُ ثَلَاثًا، وَالَّذِي قَبْلَهُ اثْنَيْنِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ وَاحِدًا، فَهَذَا أَدْعَى إِلَى الْحِفْظِ وَالتَّكْرَارِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْتَادَ الْمَخَافَةَ فِي التَّكْرَارِ؛ لِأَنَّ الدَّرْسَ وَالتَّكْرَارَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ، وَلَا يَجْهَرُ جَهْرًا يَجْهَدُ نَفْسَهُ كَيْ لَا يَنْقَطِعَ عَنِ التَّكْرَارِ، فَ«خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا».

(١) سقطت هذه الجملة من المطبوع، وهي مثبتة من النسخ الخطية الخمس.

(٢) استحسّن شيخنا حفظه الله تعالى أن يقال: يُعِيد. والمثبت من المطبوع والنسخ الخطية.

(٣) المثبت من المطبوع والنسخ الخطية، واستحسن شيخنا أن يقال: في قلبه.

وَحِكْمِي أَنْ أَبَا يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يُذَكِّرُ الْفَقْهَ مَعَ الْفُقَهَاءِ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ، وَكَانَ صِهْرُهُ عِنْدَهُ يَتَعَجَّبُ فِي أَمْرِهِ يَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ جَائِعٌ مُذْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يُنَاطِرُ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لِطَالِبِ الْعِلْمِ فِتْرَةٌ، فَإِنَّهَا آفَةٌ، وَكَانَ أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّمَا غَلَبْتُ شُرَكَائِي بِأَنِّي لَمْ تَقَعْ لِي الْفِتْرَةُ فِي التَّحْصِيلِ.

وَكَانَ يَحْكِي عَنِ الشَّيْخِ الْإِسْبِجَابِيِّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي زَمَانِ تَحْصِيلِهِ وَتَعَلُّمِهِ فِتْرَةٌ ائْتَتْ عَشْرَةَ سَنَةٍ بِانْقِلَابِ الْمُلْكِ، فَخَرَجَ مَعَ شَرِيكِهِ فِي الْمُنَاطَرَةِ [إِلَى حَيْثُ يُمَكِّنُهُمَا الْإِسْتِمْرَارُ فِي طَلِبِ الْعِلْمِ وَظَلَا يَدْرُسَانِهِ مَعًا] ^(١) [وَلَمْ يَتْرُكَا الْمُنَاطَرَةَ وَكَانَا يَجْلِسَانِ فِي الْمُنَاطَرَةِ كُلَّ يَوْمٍ] ^(٢)، وَلَمْ يَتْرُكَا الْجُلُوسَ لِلْمُنَاطَرَةِ ائْتَتْ عَشْرَةَ سَنَةٍ. فَصَارَ شَرِيكُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ لِلشَّافِعِيِّينَ وَكَانَ هُوَ شَافِعِيًّا.

وَكَانَ أَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ الْقَاضِي الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ قَاضِي خَانَ يَقُولُ: يَنْبَغِي لِلْمُتَفَقِّهِ أَنْ يَحْفَظَ [كِتَابًا] ^(٣) وَاحِدًا مِنْ [كُتُبِ] الْفِقْهِ دَائِمًا، فَيَتَيَسَّرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حِفْظُ مَا سَمِعَ مِنَ الْفِقْهِ.

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ السَّادِسُ مِنَ الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ الَّتِي انْتَظَمَ فِيهَا هَذَا الْكِتَابُ، وَتَرْجَمَهُ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: (فَصْلٌ فِي بَدَايَةِ السَّبْقِ وَقَدْرِهِ وَتَرْتِيبِهِ)، وَالسَّبْقُ اصْطِلَاحًا: يَرَادُ بِهِ تَرْتِيبُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ، فَكَانُوا يَسْمُونِ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ الْمَعْلَمَ: سَبْقًا؛ لِأَنَّ الْمُتَعَلِّمِينَ يَأْتُونَ شَيْئًا وَاحِدًا بَعْدَ الْوَاحِدِ فَيَرْتَبُونَ سَبْقَ الْأَخَذِ عَنْهُ بِحَسَبِ سَبْقِهِمْ، فَيَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي الْقِرَاءَةِ أَوَّلَهُمْ حُضُورًا ثُمَّ تَالِيَهُ ثُمَّ الَّذِي تَالِيَهُ؛ فَسَمَّوْهُ السَّبْقَ.

وَتَرْجَمَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ التَّرْجُمَةَ الْمُسْتَوْعِبَةَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

أَوَّلُهَا: بَدَايَةُ السَّبْقِ.

وِثَانِيهَا: تَقْدِيرُهُ، أَيِ الْمَقْدَارِ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ فِي كُلِّ نَوْبَةٍ، فَإِنَّ السَّابِقَ إِلَى الشَّيْخِ الْمَعْلَمِ يَكُونُ لَهُ قَدْرٌ مُعَيَّنٌ يَقْرَأُهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَخْلُفُهُ غَيْرُهُ فَيَقْرَأُ حَظَّهُ وَهَكَذَا.

وِثَالِثُهَا: بَيَانُ تَرْتِيبِهِ، أَيِ كَيْفِيَّةِ أَخْذِهِ حِينَئِذٍ وَالِانْتِفَاعَ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْإِعَادَةِ

(١) هَذِهِ الْجُمْلَةُ زِيَادَةٌ مِنَ الْمَعْنَى بِالْكِتَابِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْمَطْبُوعِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ الْخَمْسِ.

(٣) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَقَدْ أَشَارَ الْمَعْنَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ قَوْلُهُ: يَنْبَغِي لِلْمُتَفَقِّهِ أَنْ يَحْفَظَ نُسخَةً وَاحِدًا مِنْ نُسخِ الْفِقْهِ دَائِمًا. وَهُوَ كَذَلِكَ فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ الْخَمْسِ

والتكرار والتعليق له.

وابتدأ بيان هذه المقاصد بحكاية التي نقلها عن شيخه (بُرْهَانِ الدِّين) المرغيناني صاحب «الهداية»، أنه كان (يُوقَفُ بِدَايَةِ السَّبْقِ عَلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ) أي يجعلُ ابتداء ترتيب قراءة المتعلم في يوم الأربعاء، ابتغاءً لبركة هذا اليوم، ولم يصحَّ شيءٌ من الأحاديث الواردة في فضل هذا اليوم، عمومًا بشرفه أو خصوصًا بإجابة الدعاء فيه، فالأحاديث الواردة في ذلك لا يثبت منها شيءٌ.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بعد حكايته أخبارًا عمَّن كان يعتقدُ هذا، ذكر (قَدْرَ السَّبْقِ فِي الْإِبْتِدَاءِ)، وأورد فيه حكاية قال في صدرها: (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ يَحْكِي عَنِ الشَّيْخِ الْقَاضِي الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ (... إلخ، ولعلَّ في نسق الكلام سقطًا، فإن أبا حنيفة متقدِّمٌ عن عمر بن أبي بكر، ففي أصل الكتاب سقطٌ أوجب القلب في الكلام، والمقصود منه ما ذكره من الحكاية عن مشايخه أنه قالوا: أن (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْرَ السَّبْقِ لِلْمُبْتَدِئِ قَدْرَ مَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ بِالْإِعَادَةِ مَرَّتَيْنِ بِالرَّفْقِ) أي لا يقرأ إلا مقدارًا يمكنه أن يضبطه إذا أعاده مرتين برفقٍ دون جهدٍ ومشقة عليه، فإذا كان يمكنه إذا أعاد ثلاثة أسطر في مرتين كان هذا كافيًا بالقدر الذي يصلح إقراؤه له في اليوم، ثم قال: (وَيَزِيدُ كُلَّ يَوْمٍ كَلِمَةً حَتَّى أَنَّهُ وَإِنْ طَالَ وَكَثُرَ يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ بِالْإِعَادَةِ مَرَّتَيْنِ) أي لا يزيدُ في التَّلْقِي إِلَّا بقدر ما يمكنه الجزم بأنه يضبطه حفظًا عند إعادته، ثم قال: (وَيَزِيدُ بِالرَّفْقِ وَالتَّدْرِيجِ)، وهذه قاعدة جلييلة في ترقية النفس بريضة الحفظ، فإن النفس المتطلعة إلى أخذ العلم لا يمكنها أن تستشرف إلى مراتبه العالية في يومٍ وليلة حتى من يجد في نفسه قوةً على حفظ قدر كثير في اليوم لا ينبغي أن يكون أخذه للعلم ابتداءً على هذا النحو، بل يأخذ منه قدرًا يسيرًا ثم يمضي مدة من الزمن في ذلك ثم يزيد عليه شيئًا، ثم يزيد عليه شيئًا حتى ينتهي إلى قدرٍ يجزم بأنه يضبطه، فإن هذا أمكنُ في قوة الحفظ، بخلاف من يهجم على الحفظ هجمًا شديدًا فيأخذ على نفسه من الحفظ مقدارًا طويل كلَّ يوم، فيبتدئ في ذلك يومًا فآخر فثالثًا فرباعًا ثم ينقطع عن ذلك، لأنه حمَل قلبه فوق ما يحتمل، فرياضة الحفظ والفهم مهمة كرياضة البدن، فإن الذي يريد أن يمضي فيه في رياضة من رياضات البدن إذا أخذ على نفسه بمشقةٍ أدَّى ذلك إلى وهن بدنه لما يصيبه عضلاته من الخلل، فكذلك إذا سلك في العلم هذه الجادة أو هن قواه وأضعف نفسه وانقطع عن العلم، فينبغي أن يروض نفسه شيئًا فشيئًا حتى يترقى إلى قدرٍ عالٍ منه.

وقد ذكر أبو هلال العسكري رَحِمَهُ اللهُ تعالى في «الحث على حفظ العلم» أنه كان يعاني مشقة من الحفظ

في أول أمره فلم يزل يأخذ نفسه شيئاً فشيئاً حتى حفظ قصيدة رؤبة بن العجاج: «قامم الأعناق خاوي المُمخترق» وهي ثلاثمائة بيتٍ في سَحَرٍ واحدٍ، فكان في ابتداء أمره لا يؤنس قوةً على الحفظ، فلما راض نفسه وترقى شيئاً فشيئاً فيه صارت له قوةً نافذةً في الحفظ.

فينبغي أن يرعى ملتمس العلم هذا الأصل في إصلاح نفسه في باب الحفظ، وكما يكون ذلك في الحفظ فإنه يكون في الفهم، فإن تقدير ما ينبغي فهمه ينبغي أن يكون قدرًا يسيرًا، ثم يترقى بعد ذلك إلى جملة مثله، ثم يترقى إلى مثلها، ثم يزيد بحسب ما ازدادت به قواه، ولا ينبغي له أن يهجم على متنٍ ما للفهم في مدة يسيرة، فإن هذا إنما ينفعه في تصور المقاصد الكلية، أما الفهم الدقيق لمقاصد الكتاب فإنه يحتاج إلى تأنٍّ فيه، فهما سائدتان نافعتان:

إحدهما: إقرأ الكتاب في مدة يسيرة، فإن هذا ينفعه في إدراك المقاصد الكلية له.

والآخر: إقرأ الكتاب في مدة مديدة، وهذا معينٌ على فهم تفاصيل الجمل للكتاب.

وهذه الجادة الثانية هي الحقيقة في باسم التأصيل العلمي، ولما نبدأ بها حتى الآن، ونسأل الله فسحةً من الزمن في البداية فيها، فالقائم من البرامج في الجملة إنما يعين على تصور المقاصد الكلية، وهو نافعٌ للطلاب في إعانتهم على قطع طريق العلم بتصورٍ صحيحٍ، لكن ينبغي أن يأخذ المقتصرات النافعة شيئاً فشيئاً حتى يقوى حفظه، فإن هذا أعونٌ له على تصور مسائل العلم وبه يحصل الانتفاع الأكبر له.

ثم قال بعد ذلك: (وَأَمَّا إِذَا طَالَ السَّبْقُ فِي الْإِعَادَةِ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَهُوَ فِي الْإِنْتِهَاءِ أَيْضًا يَكُونُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَعْتَادُ ذَلِكَ) أي إذا واصل طريقه هان عليه الوصول إلى مقادير وافرة يبلغ بها مثل هذا الإقبال الذي ذكره، ثم قال: (وَلَا يَتْرُكُ تِلْكَ الْإِعَادَةَ إِلَّا بِجَهْدٍ كَثِيرٍ) أي أنه لا ينزع عن تلك العادة التي صار عليها بعد ذلك إلا بتعبٍ ومشقة، ثم قال: (وَقَدْ قِيلَ: السَّبْقُ حَرْفٌ، وَالتَّكَرُّرُ أَلْفٌ) أي المقدار الذي تقرأه على الشيخ يجب أن يكون قدرًا يسيرًا، ثم تكرر مراتٍ كثيرة حتى تبلغ الألف إذا قدر لك ذلك.

وقد وُجد في كتب بعض من سلف لعبد الفارسي أنه قال: كررته ألف مرة. يعني أعاد هذا الكتاب ألف مرة بالنظر والقراءة.

ثم قال بعد ذلك: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَدَيَّ بِشَيْءٍ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى فَهْمِهِ)، وهو المذكور في قول بعض شيوخه: (الصَّوَابُ عِنْدِي فِي هَذَا مَا فَعَلَهُ مَشَايخُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَخْتَارُونَ لِلْمُبْتَدِئِ صَغَارَاتٍ

المَبْسُوطُ) أي الكتب المختصرة في الفنون وعلل ذلك بقوله: **(لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ وَالضَّبْطِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْمَلَالَةِ، وَأَكْثَرُ وَقَوْعًا بَيْنَ النَّاسِ)**، فهي الحقيقة بإقبال المتعلم عليها واختصاصه بها، فإن الانتفاع بالمختصرات أعظم من الانتفاع بالمطلولات.

ثم قال بعد ذلك: **(وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَى السَّبْقُ بَعْدَ الضَّبْطِ وَالْإِعَادَةِ كَثِيرًا، فَإِنَّهُ نَافِعٌ جِدًّا)** أي ينبغي للمتعلم أن يكتب محفوظه مما عرضه على الشيخ، وما أفاده الشيخ عليه، فإن هذا يسمّى: تعليقاً في الدرس الذي ألقاه عليه الشيخ، بعد الضبط والإعادة كثيراً، فإذا قُدِّرَ أن المتعلم قرأ خمسة أسطرٍ من «العقيدة الواسطية» حفظاً ولم تكن قراءته للمختصرات إلا حفظاً فإنه يعيد هذا القدر مراراً في المتن ثم يعلق عليه ما أفاده شيخه، ثم يكرر هذا الذي استفاده من شيخه مراراً حتى يضبطه ويعيه.

وكان هذا هو أخذ العلم، ولم يكونوا يطالعون شروحا أخرى سوى ما يتلقونه عن الشيوخ، لأن هذا كافٍ في إيصاله للعلم النافع، وإنما تطلع الشيوخ في مرتبة متأخرة في التحصيل العلمي أو في حال التعليم، أما في حال التلقي فينبغي أن يجمع المتعلم نفسه على إفادات شيخه، وهذا موجب ما سبق ذكره من الحرص على اختيار الشيخ الذي ينفع الطالب الجامع بين العلم والورع والكمال في أخلاقه؟

ثم قال بعد ذلك: **(وَلَا يَكْتُبُ الْمُتَعَلِّمُ شَيْئًا لَا يَفْهَمُهُ، فَإِنَّهُ يُورِثُ كَلَالَةَ الطَّبْعِ)** يعني ثقله وملالته، **(وَيُذْهِبُ الْفِطْنَةَ وَيَضَيِّعُ أَوْقَاتَهُ)** أي إذا صار يحمل على نفسه بكتابة ما لا يفهم ثقل ذلك عليها فنفرت منه.

ثم قال: **(وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْفَهْمِ عَنِ الْأُسْتَاذِ بِالتَّأَمُّلِ وَبِالتَّفَكُّرِ وَكَثْرَةِ التَّكْرَارِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَلَّ السَّبْقُ وَكَثُرَ التَّكْرَارُ وَالتَّأَمُّلُ يُدْرِكُ وَيَفْهَمُ)** أي إذا أعاد المتعلم القدر الذي قرأه وما علقه عن شيخه وكرره ونظر فيها وتأمل مرة بعد مرة رسخ العلم الذي أخذه في قلبه.

ثم قال: **(قِيلَ: حِفْظُ حَرْفَيْنِ، خَيْرٌ مِنْ سَمَاعِ وَقَرْنَيْنِ)** أي من سماع حملين ثقيلين من العلم، **(وَفَهْمُ حَرْفَيْنِ خَيْرٌ مِنْ حِفْظِ سَطْرَيْنِ)**.

ثم قال: **(وَإِذَا تَهَاوَنَ فِي الْفَهْمِ وَلَمْ يَجْتَهِدْ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ يَعْتَادَ ذَلِكَ فَلَا يَفْهَمُ الْكَلَامَ الْيَسِيرَ)** لأن للعقل في الفهم رياضة كرياضته في الحفظ، فإن العقل له قوتان:

إحدهما: قوة الحفظ.

والأخرى: قوة الفهم.

وهذا ذكره قدماء الفلاسفة من اليونان وذكره أبو العباس ابن تيمية في بعض تأليفه، فمن رام أن يحصل القوى العالية في تلك القوتين فإنه ينبغي أن يروض هاتين القوتين بالرياضة شيئاً فشيئاً في الحفظ والفهم، ومن جملة ما ذكره المصنّف بقوله: (وَإِذَا تَهَاوَنَ فِي الْفَهْمِ) أي لم يبال به ولم يتأمل ولم ينظر (وَلَمْ يَجْتَهِدَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ) فإنه بعد ذلك يصير من الشاق عليه أن يفهم (الْكَلَامَ الْيَسِيرَ) لأنه لم يدأب في رياضة عقله على الفهم فيصير فيه كودنة هي المنسوبة إلى النقلة في كلام بعض المؤرخين كالذهبي وغيره بنسبة بعضهم إلى كودنة النقلة، أي ثقل عقولهم لعدم صحة الفهم لعدم اجتهادهم في تحصيله. ثم قال: (فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَهَاوَنَ فِي الْفَهْمِ بَلْ يَجْتَهِدَ وَيَدْعُو اللَّهَ وَيَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُجِيبُ مَنْ دَعَاهُ، وَلَا يُخَيِّبُ مَنْ رَجَاهُ)، وفي هذا إرشاد إلى أن من أعظم المعونة على الفهم والحفظ إذا شقّ عليك أن تفرع إلى الله ﷻ بالدعاء والتضرع.

وكان أبو العباس ابن تيمية إذا استغلق عليه شيء من العلم استغفر ألف استغفار، وربما قال: اللَّهُمَّ معلم آدم وإبراهيم ومُفهم سليمان علمني وفهمني.

ثم أورد شعراً عن (الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّجَرِيِّ) في هذا المعنى، ثم قال بعد ذكره (وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْمَذَاكِرَةِ، وَالْمُنَازَرَةِ، وَالْمُطَارَحَةِ) أي مع غيره، فإن المراد بهذه الأفعال مفاعلة مع آخر، فلا تكون من الواحد، وما يسمّى عند الناس اليوم (مذاكرة) إنما هو مطالعة، فإن الذي يحبس نفسه على كتاب يسمّى مطالعاً له، وأما (المذاكرة) فهي مفاعلة بالتذكّر بين اثنين أو أكثر، وهي مما ينتفع به طالب العلم في تحصيله إذا سلك فيها الطريق الأمثل المذكور في كلام المصنّف: (فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْهَا بِالْإِنْصَافِ وَالتَّائِي وَالتَّأَمُّلِ، وَيَتَحَرَّرَ عَنِ الشَّغْبِ وَالْغَضَبِ) أي يتحرّر عن سلوك سبيل الباطل والغضب في مثل هذه المقامات، ثم قال: (فَإِنَّ الْمُنَازَرَةَ وَالْمَذَاكِرَةَ مُشَاوَرَةً، وَالْمُشَاوَرَةَ إِنَّمَا تَكُونُ؛ لِاسْتِخْرَاجِ الصَّوَابِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالتَّائِي وَالتَّأَمُّلِ وَالتَّائِي وَالْإِنْصَافِ، وَلَا يَحْصُلُ بِالْغَضَبِ وَالشَّغْبِ).

ثم قال مبيّناً طرفاً من أحكامها: (فَإِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ مِنَ الْمُبَاحَثَةِ إلْزَامُ الْخَصْمِ وَقَهْرُهُ، فَلَا تَحِلُّ)؛ لأنه أراد شيئاً لحظ نفسه، (وَإِنَّمَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ) أي إذا كان المراد منه مباحثته ومراجعته وإزهاق قوله هو إظهار الحق، فإنه يجوز ذلك.

ثم قال: (وَالْتَمُوهُ وَالْحِيلَةَ لَا يَجُوزُ فِيهَا) أي لا يجوز أعمالها في المناظرة، (إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَصْمُ مُتَعَنِّتًا، لَا طَالِبًا لِلْحَقِّ)، فیرغم بإذلاله بالحيلة والتمويه عليه في المناظرة التي تكون في مسائل العلم، أما إذا كان

المقصود بتلك المناظرة والمراجعة الوصول إلى الحق، فينبغي أن يسلك هو التعاون على البر والتقوى بلزوم الإنصاف وابتغاء الوصول إلى الصواب والهدى.

ثم ذكر رحمه الله تعالى خبراً عن (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) أنه (إِذَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ وَلَمْ يَحْضُرْهُ الْجَوَابُ يَقُولُ: مَا أَلْزَمْتَهُ لَا زِمَ) أي ما ألزمتني من قول ذكرته لازم لي، (وَأَنَا فِيهِ نَاطِرٌ) أي محتاج للنظر فيه، (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ).

ثم ذكر أن (فَائِدَةُ الْمُطَارَحَةِ وَالْمُنَازَرَةِ أَقْوَى مِنْ فَائِدَةِ مُجَرَّدِ التَّكْرَارِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَكَرُّارًا وَزِيَادَةً) فمن يطرح غيره مسائل العلم بمراجعته فيها ومناظرته ومفاوضته فيما يذكر منها يكرر تلك المسائل مع زيادة الفائدة بما يكون من الزيادة في قول أحدهما.

ثم قال: (وَقِيلَ: مُطَارَحَةُ سَاعَةٍ) أي مراجعة العلم ساعة مع آخر، (خَيْرٌ مِنْ تَكَرُّارِ شَهْرٍ) لأنه إذا كرر فإنما يكرر بنفسه وربما لحن في شيء يكرره أو أخطأ في فهمه، بخلاف المطارحة والمفاوضة مع غيره في العلم فإنه ربما تنبه بها على شيء هو غافل عنه من العلم.

ثم قال بعد ذلك: (لَكِنْ إِذَا كَانَ مَعَ مُنْصِفٍ سَلِيمٍ الطَّبِيعَةِ) أي مع رجل منصفٍ سالمٍ من العنت والمشقة والملاحاة والخصومة.

ثم قال: (وَأَيَّاكَ وَالْمُذَاكَرَةَ مَعَ مُتَعَنِّتٍ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ الطَّبْعِ) أي كثير الشغب واللدد فيما يراجعك فيه من مسائل العلم، فإنه يفسد عليك حالك، فالأمر كما قال: (فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ مُتَسَرِّيَةٌ) أي الحال النفسية لذلك المتعنت تنقل إليك وتسري فيك، (وَالْأَخْلَاقُ مُتَعَدِّيَةٌ) أي تتجاوز صاحبها إلى غيره، (وَالْمُجَاوَرَةُ مُؤَثِّرَةٌ) أي كونه مجاوراً لك تؤثر فيك بما هو عليه فيتحول ما هو فيه من خلق وحال إليك، قال الراغب الأصفهاني رحمه الله تعالى: «ليس إعدام المجلس الجليس بمجاورته فقط، بل بالنظر إليه». وصدق رحمه الله فإن من أدام النظر إلى شيء أثر فيه، فإذا كان يديم النظر إلى فقير الطبع فاسد الحال فإن ما فيه من سوء يفتقر إليك بالنظر، ولأجل هذا كره الحكماء والأطباء القدامى إدامة النظر إلى شيء ومدحوا إدامة النظر إلى شيء آخر كالخضرة والماء وغيرها، لما في الأول من إعلال البدن والروح بما يسري منه وما في الثاني من نفع البدن والروح بما ينتقل منها.

وهذا أصل في الشرع فيما يتعلق بحفظ البصر وعدم جعله إلّا بما يعود على الإنسان بالنفع، وفي كتاب «التوايين» أن رجلاً ذكر لبعض السلف حال خشب سقفه فقال: إني لم أنظر إليه أبداً. قال ابن قدامه:

«كانوا يكرهون فضول النظر كما كانوا يكرهون فضول الكلام». لأن فضول النظر تفسد القلب كما يفسده فضول الكلام، وهذان الأمران إذا كانا في حال الطلب فهما من أشد ما يفسد قلب العبد ويصرفه عن العلم.

ثم قال بعد ذلك: **(وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَمِّلًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ)**، والمراد بالتأمل: استغراق الفكرة. بأن يديم النظر في ذهنه مرة بعد مرة فيما يسمعه أو يقرأه أو يتلقاه من العلم، فإن هذا من أنفع ما يكون للعبد لقوة عقله ووضوح المقصود عنده، فالمتصفح لأفراد شيء ما تدركه إدراكًا تامًّا، فمثلًا من أراد نعت الجدار الذي ورأى لا يتمكن منه إلا بعد تأمُّلٍ وتصفحٍ له، فبقدر قوة تصفحه وتأمله يمكنه أن ينعت صفته وأن له اللون الفلاني وفيه الشكل الفلاني... إلخ ذلك، فكذلك العلم لا يتمكن من نعته على الوجه الأكمل إلا من أدام النظر فيه واستغرق الفكرة في تصريف أحواله فيستطيع حينئذ أن يُبين عنه.

ثم قال في آخرها: **(وَيَكُونُ مُسْتَفِيدًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ)** أي طالبًا للفائدة **(مِنْ جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ)** أي من كلٍّ أحدٍ، وأورد في ذلك الحديث المعروف عند الترمذي **«الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ»** وهو حديثٌ ضعيفٌ، وأردفه بقول بعضهم: **(وَقِيلَ: خُذْ مَا صَفَا، وَدَعْ مَا كَدَّرَ)** والمراد بذلك الاستفادة ممن محلُّه الفائدة، فهو العموم المراد بقوله: **(مِنْ جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ)** أي ممن محلُّه الفائدة، ويرجى منه ذلك، أما من لم يكن محلًّا للفائدة فالأصل فطم النفس عن الإقبال عليه؛ كالكاfer أو المبتدع أو الفاسق المظهر فسقه، فإن هذا لا يُقبل المرء عليه ويكون أرجو أن أستخدم منه، وإن وقعت فائدة أحيانًا مما يكون منه، لكن الإقبال إنما يكون على من يُرجى حصول الفائدة منه.

ثم أورد حكاية عن **(جَارِيَةٍ لِأَبِي يُوسُفَ)** كانت **(أَمَانَةً عِنْدَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ)** الشيباني، استفاد منها محمد بن الحسن كلامًا حفظته من أبي يوسف القاضي وهو **(سَهْمُ الدَّوْرِ سَاقِطٌ)**، والمراد بسهم الدَّور: النصيب الذي يرجع إلى العبد من هبته إلى غيرها. أي كأنه دار عليه ورجع إليه، فيُسقط ويُلغى ولا يؤبه به، فاستفاد محمد بن الحسن هذا من تلك الجارية.

ثم أورد عن **(أَبِي يُوسُفَ)** القاضي **(حِينَ قِيلَ لَهُ: بِمَا أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟)** أي بما نزلته وحصلته **(فَقَالَ: مَا اسْتَنْكَفْتُ مِنَ الاسْتِفَادَةِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ وَمَا بَخِلْتُ مِنَ الْإِفَادَةِ)**، فإدراك العلم عنده آتٍ من جهتين: الجهة الأولى: ترك الاستنكاف في الاستفادة، والمراد بالاستنكاف: الإعراض مع الاستكبار.

والأخرى: الجود بالعلم وعدم البخل بالفائدة.

فمن أحيط بهاتين الجهتين بورك له في علمه، فهو لا يتكبر على شيء من العلم، بل إذا لاحت له الفائدة علقها من كل متكلم بها ولو كان من أصغره أصحابه الآخذين عنه، وإذا بذل العلم جاد به على مستحقيه وأوصله إليهم غير بخيل به، ولأبي عبد الله ابن القيم كلام حسن في الجود بالعلم ذكره في (منزلة الجود) في كتاب «مدارج السالكين»، ومن لطيف ما أخبر به عن حال أبي العباس ابن تيمية أنه كان يجود بالعلم بياناً وإيضاحاً فكان بعض خصومه يعيره بأنه إذا قيل له: صف طريق بغداد. وصف طريق دمشق والحجاز وبغداد، ثم ردّ على تلك الشناعة التي ذكرها من ذكرها وأن هؤلاء لم يدركوا حقيقة الجود بالعلم، وأن من وهبه الله ﷻ علماً فينبغي له أن يجود به على مستحقيه، فإن ذلك من أسباب زيادة فيه، قال الألبيري رحمه الله تعالى:

يزيد بكثرة الإنفاق منه وينقص إن به كفاً شددت
ثم أتبعه بحكاية عن عبد الله بن عباس أنه (قيل) له: (بِمَا أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ قَالَ: بِلِسَانٍ سَوُولٍ، وَقَلْبٍ عَقُولٍ)، وهذه الحكاية تعرف مسنداً بإسناد صحيح عن دغفل بن حنظلة رحمه الله أحد كبار التابعين رواها عنه ابن أبي عاصم في كتاب «الآحاد والمثاني»، والبغوي في «معجم الصحابة»، ولم تثبت صحبته؛ بل كان من المخضرمين، وفيه بيان أنه أدرك العلم بأمرين:
أحدهما: كثرة السؤال عنه بقوله: (بِلِسَانٍ سَوُولٍ).

والآخر: إقبال قلبه عليه وحرصه على استقراره وجمعه فيه، فكان قلبه عاقلاً أي محرزاً للعلم ضابطاً له.

ثم قال: (وَإِنَّمَا سُمِّيَ طَالِبُ الْعِلْمِ: مَا تَقُولُ) أي جعل على علماً عليه: ما تقول، فيقول: فلان ما تقول، أي طالب علم، لأنه (كَأَنَّهُ يَقُولُونَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ. مَا تَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟)، فكان شعاراً على أهل العلم.

ثم ذكر أن (أَبَا حَنِيفَةَ) إنما تفقه (بِكَثْرَةِ الْمُطَارَحَةِ وَالْمَذَاكِرَةِ) مع غيره (فِي دُكَّانِهِ حِينَ كَانَ بَزَّازًا) أي يبيع البز، وهي الثياب المنسوجة.

ثم أورد بعد ذلك كلاماً بأن (تَحْصِيلَ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ يُجْتَمَعُ مَعَ الْكَسْبِ، وَكَانَ أَبُو حَفْصٍ الْكَبِيرُ) من فقهاء الحنفية (يَكْتَسِبُ وَيُكْرِّرُ الْعُلُومَ)، ومحل ذلك إذا كان الاكتساب غير قاطع عن العلم ولا مشغل

عنه، فإنه يسوغ حينئذ اجتماعه مع العلم، أما إذا كان الاكتساب غالباً على العبد في يومه وليلته فإنه يحول بينه وبين العلم، ولهذا لا ينبغي لطالب العلم أن تشتغل بشيء من وجوه الكسب في ابتداء طلب العلم إلا بقدر ما يسد حاجته، أما الزيادة على ذلك فإنها تقطعه عن العلم لا محالة، فالذين يعملون اثني عشر ساعة في اليوم والليلة ثم يريدون أن يكونوا طلاب للعلم لا يتفق لهم ذلك؛ لأن انفاق اثني عشرة ساعة في طلب الدنيا يذهب بقوة العبد فلا يبقى من فضلة قوته إلا شيء لا يجمع العلم في قلب المتلقي.

ثم قال بعد ذلك: (وَلَيْسَ لِصَحِيحِ الْبَدَنِ وَالْعَقْلِ عُدْرٌ فِي تَرْكِ التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَفْقَرُ مِنْ أَبِي يَوْسُفَ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ مِنَ التَّفَقُّهِ)، فالفقر غير مانع من طلب العلم، نعم إذا اتفق للعبد حسن الحال بكثرة المال أعانه ذلك إذا وفقه الله، لكن ليس قلة المال مانعة من حصول العلم، وأكثر الذين نبغوا ونبهوا في العلم كانوا فقراء ولم يكونوا أغنياء، واعتبر هذا بأصحاب النبي ﷺ الذين أخذوا عنه، فإن سوادهم كان من أهل الحاجة والعوز في عهده ﷺ، ثم فتح الله عليهم ما فتح بعد وفاته ﷺ.

ثم أورد حكاية عن (عالم) قيل له: (بِمَا أَدْرَكْتَ الْعِلْمَ؟ قَالَ: بِأَبٍ غَنِيٍّ. لِأَنَّهُ كَانَ يَصْطَنِعُ بِهِ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ) أي يحسن إليهم في الصنعة، أي بفعل المعروف وإسدائه إليهم، فكانوا يعتنون بهذا الابن المتلقي عنهم ويوصلون إليه ما ينفعه من العلم لما لأبيه من عناية بهم وقام بحقهم مع ما في ذلك من شكر الله ﷻ على نعمة المال بوضعها في بأهلها المستحقين لها، فيكون ذلك من شكرها الذي يحدث للعبد شكراً في حاله بصلاح نفسه وصلاح ذريته، وأورد عن (أبي حنيفة) أنه كان يقول: (إِنَّمَا أَدْرَكْتُ الْعِلْمَ بِالْحَمْدِ وَالشُّكْرِ، فَكُلَّمَا فَهَمْتُ وَوَفَّقْتُ عَلَى فِقْهِ وَحِكْمَةٍ، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَازْدَادَ عِلْمِي)؛ لأن من شكر الله شكره الله ﷻ، قال أبو العباس ابن تيمية الحفيد: إذا عملت لله طاعة فلم تجد لها أثراً فاتهم نفسك فإن الرب شكور. نقله تلميذه أبو عبد الله ابن القيم، بأن العبد إذا قام بطاعة الله ﷻ فلا بد أن يجد أثرها على نفسه في حاله كلها لأن الله يشكر عباده ويحسن إليهم كما أحسنوا بموافقتهم أمره ومسارعتهم إلى طاعته.

ثم ذكر أن (طالِبَ الْعِلْمِ) ينبغي (أَنْ يَشْتَغَلَ بِشُكْرِ) الله ﷻ (وَيَرَى الْعِلْمَ وَالْفَهْمَ وَالتَّوْفِيقَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى) لأنه ﷻ هو المتفضل به حقيقة، وهذا هو الذي عليه أهل الحق من أهل السنة والجماعة، أما أهل الضلالة المعجبون بآرائهم وعقولهم فإنهم يظنون أنهم يحصلون المعارف والعلوم بالقدر العقلية، فيحال بينهم وبينها، والعبد مهما أوتي من قدرة في نفسه وقوة في ذهنه فإنه لا سبيل له إلى الانتفاع بهذه

القوى إِلَّا إذا وفقه الله ﷻ إلى إعمالها في ما ينفعه، قال الشاعر:

إذا لم يكن عون من الله للفتى
فأول ما يجني عليه اجتهدُه
يعني قواه التي اغتر بها، وسبق أن ذكرنا عدة أبيات في هذا المعنى في شرح «تعظيم العلم».

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى حديثين في بيان ما ينبغي للعبد في نظره إلى عقله:

أحدهما: «الْغَافِلُ مَنْ عَمِلَ بِغَفْلَةٍ، وَالْعَاقِلُ مَنْ عَمِلَ بِعَقْلِهِ».

والآخر: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ».

ولا يصحان أبداً، ومراده من ذكرهما ضعضة العقل عن مرتبته المتوهمة بأن الإنسان يحوز به ما يحوز برده إلى معرفة العبد بعجزه وكمال قدرة الله ﷻ.

ثم قال بعد: (وَمَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَلَا يَبْخُلُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الْبُخْلِ) أي لا ينبغي له أن يبخل في بذله في العلم، بل عليه أن يبذل المال الذي معه في العلم لتحصل له منفعة ويكون ذلك من شكره بإعماله بعمل صالح.

ثم أورد حديثاً عزاه إلى (النَّبِيِّ ﷺ): «أَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبُخْلِ» (ولا يعرف مرفوعاً، وإنما يعرف من كلام أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) رواه عنه البخاري في قصة أن أبا بكر قال: أَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبُخْلِ.

ثم أورد حكاية عن (أَبِي شَمْسٍ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِي) وكان والد شمس الأئمة (فَقِيرًا يَبِيعُ الْحَلَوَاءَ) أي يصنعها ويشغل ببيعها، (وَكَانَ يُعْطِي الْفُقَهَاءَ مِنَ الْحَلَوَاءِ وَيَقُولُ: ادْعُوا لِابْنِي. فَبِرَكَّةٍ جُودِهِ) أي بما كان يعطيهم الفقهاء من الحلواء (وَأَعْتَقَادِهِ) أي اعتقاده حقهم وقامه بما يجب لهم، فأعظامه لأهل العلم ومعرفة بقدرهم (وَشَفَقَتِهِ وَتَضَرُّعِهِ إِلَى اللَّهِ نَالَ ابْنُهُ مَا نَالَ)، وليس المراد اعتقاده اعتقاداً خاصاً فيه وذلك الأشياء، وإنما المراد اعتقاده فضلهم وحقهم وقيامهم به، فبلغ من انعام الله عليه وشكر هذه النعمة أن صار ابنه صديقاً من صدور العلم.

ثم قال: (وَيَشْتَرِي بِالْمَالِ الْكُتُبَ وَيَسْتَكْتِبُ فَيَكُونُ عَوْنًا عَلَى التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ) أي يطلب من يكتب له الكتب إذا لم يمكن له أن يشتري تلك النسخة، فيتنسخ نسخة منها بأمر نساخ أن ينقل له هذا الكتاب.

ثم ذكر عن (مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ) وكان ذا (مَالٍ كَثِيرٍ) أنه أنفق في طلب العلم حتى افتقر. ومثله ما جاء في أخبار يحيى بن معين أنه ورث عن أبيه ألف ألف درهم، يعني ما يسمّى في لسان العصر بمليون ريال، فأنفقها رَحِمَهُ اللهُ تعالى في طلب العلم.

ثم قال بعد ذلك: (وَحِكْمِي أَنَّ الشَّيْخَ فَخْرَ الْإِسْلَامِ الْأَرْسَابَنْدِيَّ جَمَعَ قُشُورَ الْبَطِّيخِ الْمُلقَاةِ فِي مَكَانٍ خَالٍ فَأَكَلَهَا فَرَأَتْهُ جَارِيَةٌ فَأَخْبَرَتْ بِذَلِكَ مَوْلَاهَا فَاتَّخَذَ لَهُ دَعْوَةً فَدَعَاهُ إِلَيْهَا فَلَمْ يَقْبَلْ لِهَذَا) أي لم يقبل تلك الدعوة لخوف أن يكون في ذلك إذلالاً للعلم وتعلقاً للنفس بالدنيا.

وأورد المصنّف في أثناء ذلك حديثين لا يصحان هما: ((لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ))، رواه الترمذي وغيره

والآخر: ((إِيَّاكَ وَالطَّمَعَ فَإِنَّهُ فَقْرٌ حَاضِرٌ))، روي عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وروي عنه موقوفاً، والصواب أنه موقوفٌ من كلامه رواه عنه الطبراني في «المعجم الكبير» أنه قال: «إِيَّاكَ وَالطَّمَعَ فَإِنَّهُ فَقْرٌ حَاضِرٌ» وإسناد الموقوف صحيح.

ثم قال بعد ذلك: (وَكَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يَتَعَلَّمُونَ الْحِرْفَةَ ثُمَّ يَتَعَلَّمُونَ الْعِلْمَ حَتَّى لَا يَطْمَعُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ) أي يتعلموا الصناعة من الصناعات ليكتسبوا منها، فيكون فيهم الخشاب والنجار والنحال والعسّال والبزار والبزاز لتعينهم تلك المعرفة بالصناعات المذكورة وغيرها على الاكتساب دون اكتساب في العلم بل يعزّون العلم بحفظه ويلتمسون ما تقوم به حالهم من أمر الدنيا بما يكسبونه من لك الصنائع التي لهم، وفي جموع العلماء تجارٌ كثير من مُقدمهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري فإنه كان بزازاً أي تاجراً بالثياب، ورث هذه الحرفة عن أبيه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فكان له مَالٌ كثيرٌ بهذه التجارة التي كان فيها.

ثم قال بعد ذلك: (وَالْعَالِمُ إِذَا كَانَ طَمَاعًا لَا يَبْقِي حُرْمَةَ الْعِلْمِ وَلَا يَقُولُ الْحَقَّ) أي إذا تعلقَت نفسه بأغراض الدنيا لم يحفظ جناب العلم ولا وقره حقّ توقيره ولا عرف ما ينبغي له من إجلالٍ وإعظام، بل يتهتك بالعلم بالقدر ما ينال من الدنيا عياداً بالله، وربما حمّله ذلك على عدم قول الحق فلا يمكن للمرء أن يُصبر نفسه مع الميل إلى هذه الدنيا إلا بفطم نفسه عن محبتها حتى لا يطمع بشيءٍ منها، ثم قال: (وَبِهَذَا يَتَعَوَّذُ صَاحِبُ الشَّرْعِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى)، والمراد الصُّحْبَةُ: المرافقة، والمرافقة بين النبي ﷺ وبين الشرع هي البلاغ، فكان النبي ﷺ مبلغاً، فيخبر عنه ﷺ بأنه صاحب الشرع أي صحبة - تناسب ما جاء في خطاب الشرع، وهذه الصحبة هي البلاغ، فكان النبي ﷺ مبلغاً عن ربّه ﷻ، وأورد عنه حديثاً لا يصحّ وهو «أَعُوذُ بِاللّهِ مِنْ طَمَعٍ يُدْنِيَنِ إِلَيَّ طَبَعٍ».

ثم قال بعد ذلك: (وَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَرْجُو إِلَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَخَافُ إِلَّا مِنْهُ) أي يجب عليه أن

يستغني بالله ﷻ، فإن من استغنى بالله أغناه الله ﷻ.

وفي الصحيحين من حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «من يستغني يغنه الله»، فالذي يطلب الغنى من الله يملأ الله ﷻ قلبه بالغنى، وهذا هو الغنى على الحقيقة لحديث أبي هريرة في الصحيح: «ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس».

ثم قال بعد ذلك: (فَمَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى خَوْفًا مِنَ الْمَخْلُوقِ فَقَدْ خَافَ غَيْرَ اللَّهِ، وَإِذَا لَمْ يَعِصِ اللَّهَ تَعَالَى لِخَوْفِ الْمَخْلُوقِ وَرَاقَبَ حُدُودَ الشَّرْعِ فَلَمْ يَخَفْ غَيْرَ اللَّهِ بَلْ خَافَ اللَّهَ تَعَالَى وَكَذَلِكَ فِي جَانِبِ الرَّجَاءِ) أي ربما حمل الطمع والرغبة في الدنيا العبد على أن يعصي الله ﷻ خوفاً من أحدٍ من الخلق ابتغاء رضاه، أو يترك أمره بالطاعة ونهيه عن المنكر خوف ضرره يلحقه، وهذا الخوف اتفق أهل العلم على أنه محرم، لكنه اختلفوا هل يكون من قبيل الشرك أم لا على قولين؟ أصحابهما - والله أعلم - أنه لا يكون شركاً، وهذا اختيار العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في «تيسير العزيز الحميد»، فإذا خاف الإنسان أحداً في حق الله ﷻ فلم يأمره ولم ينهه أو وافقه على معصية فإن هذا الخوف يكون محرماً وهو ذنبٌ من الذنوب، لكنه لا يبلغ قدر الشرك، ومن أشياخنا من يرى أنه من جنس الشرك الأصغر والنفس إلى الأول أميل - والله أعلم.

ثم ذكر مما (يُنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ) من الإعادة وأن (يَقْدَرُ لِنَفْسِهِ تَقْدِيرًا فِي التَّكْرَارِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ) في (قَلْبِهِ حَتَّى يَبْلُغَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ) أي لا يثبت العلم في قلبه إلا بالعود والتكرار.

ثم قال: (وَيُنْبَغِي أَنْ يُكْرَرَ سَبَقَ الْأَمْسِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَسَبَقَ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ الْأَمْسِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ...) إلخ ما ذكر، وهذا معنى ما ذكرناه في محفلٍ غير مرةٍ من أن من ابتداء حفظه يوم السبت يعيد ما حفظه يوم السبت في الأحد- ثم إذا حفظ يوم الاثنين أعاد اليومين السابقين، ثم إذا حفظ الثلاثاء أعاد الثلاثة التي قبلها ثم إذا حفظ الأربعاء أعاد الأربعة التي قبلها، ثم إذا حفظ الخميس أعاد الخمسة التي قبلها، ثم لا يحفظ شيئاً الجمعة بل يجعل الجمعة في التكرار والمراجعة، فيراجع حفظ ذلك الأسبوع بتمامه ثم إذا ابتداء في الأسبوع الذي يليه أسقط المقدار الذي حفظه في السبت الماضي واكتفى بتكراره ما حفظه يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس ثم إذا جاء الأحد أسقط الأحد السابق وهكذا حتى يتم شهراً فإن ختم ذلك المحفوظ قبل أعاده مراراً كثيراً ولو بقي يعيده شهراً آخر؛ لأن إعادة لمحفوظ توصل إلى الاتقان خيراً من ابتداء في محفوظ جديد قبل اتقان ما سلف.

ثمَّ قال: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْتَادَ الْمَخَافَةَ فِي التَّكْرَارِ) أي خفض الصوت؛ (لِأَنَّ الدَّرْسَ وَالتَّكْرَارَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ، وَلَا يَجْهَرُ جَهْرًا يَجْهَدُ نَفْسَهُ كَيْ لَا يَنْقَطِعَ عَنِ التَّكْرَارِ، فَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا) وهذه الجملة تروى عن مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِيرِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ورويت حديثاً ولا يثبت فيها شيء، وأخذ هذا المعنى فالح الظاهري فقال في «نظمه في مصطلح الحديث»:

خيرُ الأمورِ الوسطُ الوسيطُ وشرها الإفراط والتفريط

فالأمران اللذان يحتفان بالوسط هما: الإفراط والتفريط، فالسلامة منها أن يلزم العبد الوسط، وتقدم أن ذكرنا لكم أن القاعدة النافعة في الحفظ: رفع الصوت، والقاعدة النافعة في الفهم: خفض الصوت. لأن الإنسان إذا أراد أن يحفظ شيئاً فرفع صوته اجتمع على الحفظ عينه وأذنه فكان ذلك أقدر في حفظه للعلم، وإذا أراد الفهم خفض صوته لأنه بخفض الصوت يجمع قلبه على المطلوب فيدرك معناه، فهذه هي الجادة التي ينبغي أن تسلكها إذا أردت حفظاً أو أردت فهماً.

ثمَّ ذكر حكاية في هذا المعنى عن (أَبِي يُوسُفَ) أتبعها بقوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لِطَالِبِ الْعِلْمِ فِتْرَةٌ) أي انقطاع عن دراسته فيما يطلبه، (فَإِنَّهَا آفَةٌ) أي الانقطاع عن المطلوب آفة ربما أورثته حرماناً، فإن المرء إذا ركن إلى حال الفتور واستولى عليه ذلك ربما صار لجاماً مانعاً عن العود إلى ما كان، فينبغي للعبد أن ينأى بنفسه عن هذه الحال، وإذا عرضت له فينبغي له أن يجتهد فيما يصرفه عنها ويحمله على النشاط مرة أخرى في طلب العلم، فإذا عرض لك فتورٌ في أخذ العلم خاصة أو في أي مقصود عامّة فاطلب لنفسك نقلةً من حالها، تكون تارةً بالسفر من بلدك إلى بلدٍ آخر للقراءة على عالم، وتكون تارةً أخرى بإدمان زيارة الصالحين أوقاتاً متتابعة وأنت في بلدك، وتكون تارةً بنقل نفسك من طريق العلم الذي أنت فيه إلى آخر، فإذا كنت مشغلاً بالحفظ ثم أنست بعد مدة فتوراً فيه ومشقة منه فانقل نفسك إلى البحث أو المطالعة أو المذاكرة مع غيرك حتى تتجدد روحك في طلب العلم، ومثل هذه الأحوال ينتفع فيها بالشيخ المرشد الذي يدل طالب العلم على ما ينفعه.

ومما ينبه إليه أن من اللحن الفاشي ما يثبت في مدونات الإعلانات وغيرها بقولهم: سيقام كذا وكذا في الفترة كذا وكذا، فإن الفترة معناها الانقطاع فلا تصحّ في هذا المحل، وإنما يقال: في المدة كذا وكذا، ليعقل بأنها تقام فيها.

ثمَّ أورد عن أستاذه (بُرْهَانِ الدِّينِ) المرغيناني أنه قال: (إِنَّمَا فَتَتْ غَلِبْتُ شُرَكَائِي بَأَنِّي لَا تَقَعُ لِي الْفِتْرَةُ

في التَّحْصِيلِ) أي لم يعرض لي الانقطاع عنه.

ثم ذكر حكاية (عَنِ الشَّيْخِ الْأَسْبِجَابِيِّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي زَمَانٍ تَحْصِيلِهِ فِتْرَةٌ اثْنِي عَشْرَةَ سَنَةً، بِانْقِلَابِ الْمَلِكِ) أي انقلاب أمر السلطنة وحصول الفوضى في الخلق، (فَخَرَجَ مَعَ شَرِيكِهِ فِي الْمُنَاطَرَةِ إِلَى حَيْثُ يُمَكِّنُهُمَا الْإِسْتِمْرَارُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَظَلَا يَدْرُسَانِهِ مَعًا وَلَمْ يَتْرُكَا الْجُلُوسَ لِلْمُنَاطَرَةِ اثْنِي عَشْرَةَ سَنَةً. فَصَارَ شَرِيكُهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ لِلشَّافِعِيِّينَ وَكَانَ هُوَ شَافِعِيًّا)، فإذا حصل لإنسان مثل هذه العوائق ينبغي أن ينأى بنفسه عما يكدر تحصيله ويطلب السلامة لنفسه في أخذ العلم فيتفرغ له، كما عرض لهذين الرجلين، وعرض مثل هذا لشيخ شيو خنا عبد الله بن عبد اللطيف فإنه لما حصل اختلال الملك وفساده في الرياض وحصل النزاع بين آل السعود رحمهم الله وعفا عنهم تشاغل رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى مدة بالفروسية والقنص، وكان رجلاً شجاعاً شهماً كريماً مقداماً، فصارت هذه غالب حاله فراراً من التوجع الذي أصابه بما أصاب المسلمين في هذه البلاد من الفرقة والمنازعة في الملك، فحثة الشيخ حمد بن عتيق رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى على معاودة الدرس والتحول إلى الأفلاج بمذاكرة العلم، فكان قرناً لابنه سعد بن حمد بن عتيق عاود معه قراءة العلم ودرسه والمذاكرة فيه حتى رجع إلى ما كان عليه من حال رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى في اقتباس العلم.

فإذا عرضت مثل هذه الأحوال فينبغي أن يتفطن المرء لما ينبغي أن يكون عليه من عدم التشاغل بها وطلب ما يحفظ له علمه؛ بأن لا يضيع.



فَصْلٌ

فِي التَّوَكُّلِ

ثُمَّ لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ التَّوَكُّلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَلَا يَهْتَمُّ لِأَمْرِ الرِّزْقِ، وَلَا يُشْغَلُ قَلْبُهُ بِذَلِكَ. رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الزَّبِيدِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ كَفَى هَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»، فَإِنَّ مَنْ اشْتَغَلَ قَلْبُهُ بِأَمْرِ الرِّزْقِ مِنَ الْقَوْتِ وَالْكِسْوَةِ قَلَّ مَا يَتَفَرَّغُ لِتَحْصِيلِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَعَالِي الْأُمُورِ.

قِيلَ:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ مَنْصُورِ الْحَلَّاجِ: أَوْصِنِي! فَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: هِيَ نَفْسُكَ، إِنْ لَمْ تَشْغَلْهَا شَغَلَتْكَ.
فَيَبْغِي لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُشْغَلَ نَفْسُهُ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ حَتَّى لَا يُشْغَلَ نَفْسُهُ بِهَوَاهَا، وَلَا يَهْتَمُّ الْعَاقِلُ لِأَمْرِ الدُّنْيَا لِأَنَّ الْهَمَّ وَالْحَزْنَ لَا يَرُدُّ الْمُصِيبَةَ وَلَا يَنْفَعُ، بَلْ يَضُرُّ بِالْقَلْبِ وَالْبَدَنِ وَالْعَقْلِ، وَيُخِلُّ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ، وَيَهْتَمُّ لِأَمْرِ الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ يَنْفَعُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ: «إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لَا يُكْفَرُهَا إِلَّا هَمُّ الْمَعِيشَةِ»، فَالْمُرَادُ مِنْهُ قَدَرُ هَمٍّ لَا يُخِلُّ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ وَلَا يُشْغَلُ الْقَلْبُ شُغْلًا يُخِلُّ بِإِحْضَارِ الْقَلْبِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ مِنَ الْهَمِّ وَالْقَصْدِ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ.

وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنْ تَقْلِيلِ الْعَلَائِقِ الدُّنْيَوِيَّةِ بِقَدْرِ الْوَسْعِ فَلِهَذَا اخْتَارُوا الْغُرْبَةَ.
وَلَا بُدَّ [لِطَالِبِ الْعِلْمِ] ^(١) مِنْ تَحْمُلِ النَّصَبِ وَالْمَشَقَّةِ فِي سَفَرِ التَّعَلُّمِ، كَمَا قَالَ مُوسَى -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ- فِي سَفَرِ التَّعَلُّمِ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْفَارِ: ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف]. لِيُعْلَمَ أَنَّ سَفَرَ الْعِلْمِ لَا يَخْلُو عَنِ التَّعَبِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَمْرٌ عَظِيمٌ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَزَاةِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَالْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ التَّعَبِ وَجَدَ لَذَّةَ الْعِلْمِ تَفُوقَ [سَائِرِ] ^(٢) لَذَاتِ الدُّنْيَا.

وَلِهَذَا كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ -إِذَا سَهَرَ اللَّيَالِي وَانْحَلَّتْ لَهُ الْمُشْكِلَاتُ- يَقُولُ: أَيُّنَ أَبْنَاءِ الْمُلُوكِ مِنْ هَذِهِ اللَّذَاتِ؟.

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَشْتَغَلَ بِشَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِ وَلَا يُعْرِضَ عَنِ الْفِقْهِ.
 قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: [إِنَّ] ^(١) صِنَاعَتُنَا هَذِهِ مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتْرَكَ عَلْمَنَا هَذَا سَاعَةً؛ فَلْيَتْرَكْهُ السَّاعَةَ.

وَدَخَلَ فَقِيهٌ - وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجَرَّاحِ -، عَلَى أَبِي يُوسُفَ يَعُوذُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: رَمِي الْجِمَارَ رَاكِبًا أَفْضَلُ أَمْ رَاجِلًا؟ فَلَمْ يَعْرِفِ الْجَوَابَ، فَأَجَابَ بِنَفْسِهِ.
 وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِهِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ فَحِينَئِذٍ يَجِدُ لَذَّةَ عَظِيمَةٍ فِي ذَلِكَ.
 وَقِيلَ: رُؤْيَى مُحَمَّدٌ [بْنُ الْحَسَنِ] ^(٢) فِي الْمَنَامِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ كُنْتَ فِي حَالِ النَّزْعِ؟ فَقَالَ: كُنْتُ مُتَأَمِّلًا فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْمُكَاتِبِ، فَلَمْ أَشْعُرْ بِخُرُوجِ رُوحِي.
 وَقِيلَ: أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ: شَغَلْتَنِي مَسَائِلُ الْمُكَاتِبِ عَنِ الْاسْتِعْدَادِ لِهَذَا الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ تَوَاضُّعًا.

هذا هو الفصل السابع من الفصول الثلاثة عشر التي رتبها المصنّف في كتابه هذا وترجم له بقوله:

(فَصْلٌ: فِي التَّوَكُّلِ)، والتوكل شرعًا: هو اعتماد العبد على الله وإظهار عجزه له.

فيجمع أمرين:

أحدهما: اعتماد العبد في تحصيل مطالبه على الله وحده.

والآخر: تظاهره بالعجز والحاجة والعوز بين يدي الله ﷻ.

وابتدأ المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بيانه بقوله: (ثُمَّ لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ التَّوَكُّلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَلَا يَهْتَمُّ لِأَمْرِ الرِّزْقِ، وَلَا يُشْغَلُ قَلْبُهُ بِذَلِكَ) لأن الذي قسم الآجال قسم الأرزاق، فَرِزَقَ العبد مكفول مقدّر له، فينبغي أن يشتغل العبد بما أمر به، قال الحجاج بن يوسف الأمير المعروف: إن الله تكفل بأرزاقكم وقدر أعماركم وأمركم بالعمل، فاشتغلوا بما أمركم الله.

وأورد المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى حديثاً (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) في هذا المعنى رواه أبو حنيفة ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في كتاب «مسند أبي حنيفة» ولا يصحّ، ومعناه ثابت أن من توكل على الله ﷻ يسر الله

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) زيادة توضيح من المعني.

له الخير والرزق، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، أي فهو كافيه.

ثم أورد حكاية عن الحسين (لَا بَنٍ مَنصُورٍ الْحَلَّاج) الفيلسوف المتصوف المنسوب إلى الإلحاد الذي قُتل ردة بحكم الفقهاء أنه قال لمن التمس منه الوصية: (هِيَ نَفْسُكَ، إِنْ لَمْ تَشْغَلْهَا شَغَلَتْكَ)، ومن كلام أبي عبد الله الشافعي أنه قال: صحبتُ الصوفية فانتفعت منهم بكلمتين: الوقت كالسيف، ونفسُك إن لم تشغلها بالطاعة شغلتك بالمعصية. وهو كلامٌ مشهور ذكره عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تعالى، ومثله لا يحتاج فيه إلى التماس الأسانيد، فإن معناه صحيح، فإن الوقت يذهب سريعاً وهو حادٌ كحِدة السيف في مضائه، والنفس إن لم يقبل عليها العبد بالطاعة أقبلت عليه بالمعصية، كما ذكره المصنّف بقوله: (فَيَنْبَغِي لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُشْغِلَ نَفْسَهُ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ حَتَّى لَا يُشْغَلَ نَفْسُهُ بِهَوَاهَا).

ثم قال بعد ذلك: (وَلَا يَهْتَمُّ الْعَاقِلُ لِأَمْرِ الدُّنْيَا لِأَنَّ الْهَمَّ وَالْحَزْنَ لَا يَرُدُّ الْمُصِيبَةَ، وَلَا يَنْفَعُ بَلْ يَضُرُّ بِالْقَلْبِ وَالْبَدَنِ وَالْعَقْلِ)؛ لتشاغله بذلك، فإذا فُكِّرَ في ذلك أُرْهِقَ قلبه وعقله ثم أنهك بدنه. ثم ذكر حديثاً مرفوعاً: ((إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لَا يُكَفِّرُهَا إِلَّا هَمُّ الْمَعِيشَةِ)) وبين معناه بقوله: (فَالْمُرَادُ مِنْهُ قَدَرُ هَمٍّ لَا يُخِلُّ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ وَلَا يُشْغِلُ الْقَلْبَ شُغْلًا يُخِلُّ بِإِحْضَارِ الْقَلْبِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَدَرُ مِنَ الْهَمِّ وَالْقَصْدُ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ)، وإسناد هذا الحديث ضعيف لا يصح. فالهَمُّ المذموم هو الهَمُّ الذي يستولي على قلب ملتمس العلم، فيتحكم فيه في طلب الدنيا أو غير ذلك.

ثم قال: (وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنْ تَقْلِيلِ الْعَلَائِقِ الدُّنْيَوِيَّةِ) أي المتعلقات الدنيوية (بِقَدْرِ الْوُسْعِ) أي الطاقة، (فَلِهَذَا اخْتَارُوا الْعُزْبَةَ)؛ لأن طالب العلم يتفرد فيها فتقلُّ الشواغل التي تهجم على قلبه، واسم العلائق عندهم يراد به: التعلقات الدَّاخِلِيَّة، والتعلقات الدَّاخِلِيَّة تسمَّى: علائق، ذكره ابن القيم، وأما التعلقات الخارجية فتسمَّى: عوائق، فالعبد بين هذا وذلك، وسبق الإنباه إلى ذلك في آخر شرح «تعظيم العلم».

ثم قال بعد ذلك: (وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْمُلِ النَّصَبِ وَالْمَشَقَّةِ فِي سَفَرِ التَّعَلُّمِ)، فإن المرء يبقى في عَنَتٍ ومشقة كما اتفق في سفر موسى عليه الصلاة والسلام إلى الخضر، وفيه قوله: ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]، قال المصنّف: (لِيُعْلَمَ أَنَّ سَفَرَ الْعِلْمِ لَا يَخْلُو عَنْ التَّعَبِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَمْرٌ عَظِيمٌ)،

والأمر العظيم تحتاج مكابדתه إلى مشقة وعنت، فلاجل جلالته اقترن بالتعب فيه، ثم قال: **(وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْغَزَاةِ)** أي الخروج إلى الجهاد عند أكثر أهل العلم، والجهاد والعلم قرينان بهما قوام الدين، فإن قوام الدين وحفظه يرجع إلى العلم والجهاد، ذكره أبو العباس ابن تيمية وتلميذه أبو عبد الله ابن القيم في «مفتاح دار السعادة».

ولأجل هذا صار رفعة الدرجات مُعلقة في القرآن الكريم بالعلم والجهاد، فلم تذكر رفعة الدرجات إلا بذكرهما، أفاده ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»، وله رَحِمَهُ اللهُ تعالى كلامٌ نافعٌ في تبين ما بين الجهاد والعلم من المقارنة مع تفضيل العلم عليه، قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى وهذا نص كلامه في «مفتاح دار السعادة»: فقوام الدين بالعلم والجهاد، ولهذا كان الجهاد نوعين: جهادٌ باليد والسِّنَان وهذا المشارك فيه كثير.

والثاني: جهادٌ بالحجة والبيان وهذا جهادٌ الخاصّة من أتباع الرسل، وهو جهادُ الأئمة، وهو أفضل الجهادين؛ لعظم منفعتِهِ وشِدَّة مؤوَنَتِهِ وكثرة أعدائه. اهـ.

فإذا كانت الحال على ما ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى فإن الأجر الوافر يكون ببذل النفس في طلب العلم والتماسه وبثِّه وهداية الناس إليه، وهذا وجه قول المصنّف: **(وَالْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ التَّعَبِ وَجَدَ لَذَّةَ الْعِلْمِ تَفُوقُ لَذَاتِ الدُّنْيَا).**

وأورد حكاية عن (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) أنه كان **(إِذَا سَهَرَ اللَّيَالِي وَانْحَلَّتْ لَهُ الْمُشْكِلَاتُ يَقُولُ: أَيُّنْ أَبْنَاءُ الْمُلُوكِ مِنْ هَذِهِ اللَّذَاتِ)**، وتذكر هذه الحكاية عند النَّسْفِي أيضًا أحد علماء الحنفية.

ثم قال بعد ذلك: **(وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَشْتَغَلَ بِشَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِ)** لأنه إذا اشتغل بغيره ربما قطعه **(وَلَا يُعْرِضُ عَنِ الْفِقْهِ)** أي معرفة الأحكام الطلبية لشدة الحاجة إليها، فإن أكثر سؤال الناس عما يتعلق بالأحكام الطلبية.

ثم ذكر عن (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) أنه قال: **(صِنَاعَتُنَا هَذِهِ)** يعني صناعة العلم **(مِنْ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ)** أي في الابتداء الحياة إلى الفراغ منها، **(فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتْرَكَ عِلْمَنَا هَذَا سَاعَةً فَلْيَتْرِكْهُ السَّاعَةَ)** أي من تصور في ذهنه أنه يترك هذا العلم مدة ثم يريد الرجوع إليه فليتركه السَّاعَةَ، أي ليبادر إلى تركه الآن، فإن احراز العلم على الوجه الأكمل لا يكون إلا مع استحضار دوام البقاء معه حتى يموت الإنسان، فإن العلم أفضل الأعمال وهو قرينة من القرب التي يتقرب بها إلى الله ﷻ تعلمًا وتعليمًا، فينبغي أن يكون بالنية

العبد فيه أن يبقى مقارناً له حتى يتوفاه الله ﷻ.

ورأينا جماعة من الصالحين ممن صحبوا العلامة محمد بن إبراهيم ثم صحبوا بعده عبد الله بن حميد ثم صحبوا بعده عبد العزيز ابن باز رحمهم الله تعالى حرصوا على لزوم حلق العلم مع إيناسهم من أنفسهم عدم التفريط فيه لأنهم يعتقدون أن العلم طاعة يتقرب بها إلى الله ﷻ، ولم يكن همهم من طلب العلم هو الرئاسة والجاه والمنصب والتقدم فيه، بل كانوا يحضرون حلقه ويأمنون بأهله ويلازمون مجالسهم ابتغاء كون ذلك العمل قرباً من القرب التي يتقرب إلى الله ﷻ بها، وقد تحول جماعة ممن بقي منهم إلى حلقة الشيخ صالح بن الفوزان حفظه الله.

ثم قال بعد ذلك: (وَدَخَلَ فَقِيهٌ - وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجَرَّاحِ -، عَلَى أَبِي يُوسُفَ يَعُودُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ) أي يحتضر، (فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا أَفْضَلُ أَمْ رَاجِلاً؟ فَلَمْ يَعْرِفِ الْجَوَابَ، فَأَجَابَ بِنَفْسِهِ) أي أجابه أبو يوسف.

ثم ذكر حكاية في هذا المعنى عن (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) الشيباني تصدق ما تقدم ذكره من أن صاحب العلم ينبغي له أن يلازمه حتى يقضي نجه وتفضي روحه إلى ربه ﷻ.



فصل

في وقت التحصيل

قيل: وَقْتُ التَّعَلُّمِ مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ.

دَخَلَ حَسَنُ بْنُ زِيَادٍ فِي التَّفَقُّهِ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَلَمْ يَبْتَ عَلَى الْفِرَاشِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَفْتَى بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وَأَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ شَرْخُ الشَّبَابِ، وَوَقْتُ السَّحَرِ، وَمَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَغْرِقَ جَمِيعَ أَوْقَاتِهِ، فَإِذَا مَلَ مِنْ عِلْمٍ يَشْتَغِلُ بِعِلْمٍ آخَرَ.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه إِذَا مَلَ مِنَ الْكَلَامِ يَقُولُ: هَاتُوا دِيَوَانَ الشُّعْرَاءِ.

وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا يَنَامُ اللَّيْلَ، وَكَانَ يَضَعُ عِنْدَهُ الدَّفَاتِرَ، وَكَانَ إِذَا مَلَ مِنْ نَوْعٍ يَنْظُرُ فِي نَوْعٍ آخَرَ،

وَكَانَ يَضَعُ عِنْدَهُ الْمَاءَ، وَيُزِيلُ نَوْمَهُ بِالْمَاءِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ النَّوْمَ مِنَ الْحَرَارَةِ.

هذا هو الفصل الثامن من فصول الكتاب الثلاثة عشر، ترجم له المصنف بقوله: (فصل: في وقت

التَّحْصِيلِ) أي في الزمن الذي ينبغي أن يشتغل فيه ملتزم العلم بطلب العلم، فقال في صدره مبيناً:

(قيل: وَقْتُ التَّعَلُّمِ مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ) أي ينبغي أن يكون في نية مقتبس العلم أن يبقى مع العلم في

عمره كله؛ لأنه عبادة - كما تقدم ذكره قريباً.

فمن وعى ذلك لم يمنعه إدراك كون العلم قربة من طلبه ولو تقدمت به السن، كما اتفق (لِلْحَسَنِ بْنِ

زِيَادٍ) اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة أنه لم يتفقه إلا بعد كبر سنٍّ، وأورد المصنف رحمته الله تعالى هذه الحكاية

في ذلك وفي النفس من صحتها شيء، لكن المشهور في ترجمته رحمته الله أنه لم يطلب العلم إلا بعد كبر،

ومثله أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال البخاري في «صحيحه»: «وتعلم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كباراً»، فكبر السنُّ

ليس مانعاً من التماس العلم ولا حائلاً دونه، لكنه يتفق غالباً اقتران كبر السن بكثرة الشواغل والعلائق

والعوائق، فمن تجرد منها وتخلص من شراكها أمكنه أن يطلب العلم، ذكره الماوردي في «أدب الدين

والدنيا».

ثم أتبع ذلك بقوله: (وَأَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ) أي في تحصيل العلم (شَرْخُ الشَّبَابِ) أي أوله وعنفوانه وقوته

وصدره، فأحسن ما يكون فيه أخذ العلم أن يبادر إليه المتعلم في أول علمه على المرتب عند أهل العلم

في تقديم حفظ القرآن إذا كان صغيراً ثم ارتفاعه إلى ما بعده.

ثمَّ قال في تعيين أفضل وقت تحصيله في اليوم واليلة: (وَوَقْتُ السَّحَرِ، وَمَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ) فإنه من أنفع ما يكون في طلب العلم، ومثل هذه التقديرات تؤثر فيها تغير الأحوال، كالواقع في زماننا هذا، فإن الناس في الزمن السالف كانوا ينفقون صدر يومهم في طلب العلم ثم يجعلون هذين الوقتين - وقت السحر وما بين العشاءين - للمراجعة والمناظرة والمذاكرة والمفاوضة في العلم، أما اليوم فقد تغير هذا الأمر بما استجد من أحوال الدراسة النظامية أو الأعمال الحكومية التي يشتغل الناس في صدر النهار بها، فيمضي كثير من منافع يومهم في تلك الأحوال، ولا يرجع المرء إلى بيته إلا منهكًا يحتاج إلى غذاء وراحة، فيذهب عليه وقت كثير، وربما لا يتمكن في هذين الوقتين من كون نفسه على حال قوة، فليس ذلك مطردًا من أن هذين الوقتين هما أنفع الوقت، وإنما يطردان في حال من كان في سعة من زمانه، أما من يضايقه زمانه بابتغاء العلم في الدراسة النظامية أو ابتغاء الرزق في العمال الحكومية فإنه ينظر إلى الأنفع من وقته، وربما لا يتهيأ له طلب العلم إلا بعد العشاء، لأنه يكون مشغولًا في يومه بما هو مشغول فيه ما فلا يرجع إلى الراحة وغذاء إلا في آخر النهار، ولا يصلح بعد ذلك له من وقته إلا ما بعد العشاء.

ثمَّ قال بعد ذلك: (وَيَبْغِي أَنْ يَسْتَعْرِقَ جَمِيعَ أَوْقَاتِهِ) أي يجعل جميع أوقاته في طلب العلم، (فَإِذَا مَلَ مِنْ عِلْمٍ يَشْتَغِلُ بِعِلْمٍ آخَرَ) أي إذا أنس من نفسه ملالة وضعفًا نقل نفسه إلى علم آخر ليقويها في الإقبال على العلم، وأورد في ذلك حكاية عن (ابن عباس) أنه (إِذَا مَلَ مِنَ الْكَلَامِ يَقُولُ: هَاتُوا دِيوانَ الشُّعْرَاءِ) أي اذكروا شيئًا من كلام الشعراء، وهذه الكلمة تروى مسندة عن جماعة منهم علي بن أبي طالب بمعناها، ومحمد بن شهاب الزهري، وعقد الخطيب في آخر «الجامع» بابًا في هذا المعنى أورد فيه آثارًا عن جماعة من السلف، والمقصود منه أن النفس إذا ملّت فإنه يطلب استصلاحها بما تتروح به ككلام الشعراء أو قصص الحكماء أو أخبارهم أو غير ذلك، والشعر بابٌ من العلم نافع وصحَّ عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «الشعر ديوان العرب»، أي هو الذي تحفظ به العرب أخبارها وأنسابها وأحوالها.

ثمَّ أورد عن (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) أنه كان (لَا يَنَامُ اللَّيْلَ) أي ما جرت عادة الناس من النوم فيه، لأنه لا ينام مطلقًا، وإنما المراد إذا نام الناس تخلف عنه فلا ينام منه إلا قليلًا، فإنه لا يمكن دوام الحال بعدم نوم الليل بل ذلك معجلٌ بعلل كثيرة؛ لأن النوم في الليل سكن النفس وحفظ قوة البدن، ولا ينبغي الإنسان أن يتهاون في عدم النوم في الليل، وإذا اعتاد ذلك عجل بالعلل والأمراض وذهاب القوة إلى نفسه، ولكن إذا راض نفسه بأن يتأخر عن النوم لطلب مصالحه كان ذلك أمرًا صالحًا باعتبار ما تكون فيه

قوة بدنه، فإذا جرت عادة الناس في النوم في ساعة العاشرة مثلاً وتأخر إلى الثانية عشرة أو الواحدة ثم حفظ وقتاً من الليل ينام فيه وارتاح في وسط النهار شيئاً كان في ذلك عوناً له على حفظ قوته، ثم قال في خبر محمد بن الحسن: **(وَكَانَ يَضَعُ عِنْدَهُ الدَّفَاتِرَ)** يعني الكتب ودواوين العلم التي قيدها، **(وَكَانَ إِذَا مَلَ مِنْ نَوْعٍ يَنْظُرُ فِي نَوْعٍ آخَرَ)** وهذا من طرائق دفع الفتور والملل والسآمة عن النفس بتنوع ما تنظر فيه وما تطلبه، **(وَكَانَ يَضَعُ عِنْدَهُ الْمَاءَ، وَيُزِيلُ نَوْمَهُ بِالْمَاءِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ النَّوْمَ مِنَ الْحَرَارَةِ)** أي من حرارة البدن بقوة طبيعته، فإذا قويت طبيعة البدن مال إلى ما هو عليه من طلب الراحة فيدفع ذلك بالماء البارد، فإذا وضع الماء البارد على بدنه اندفعت هذه الحرارة وانتعش البدن، وكان هذا من عادات السابقين فإن النوم يندفع بالبرودة تارةً بأن يكون بالماء البارد وتارةً بفتح فَوْزَنَةٍ، أي نافذة يدخل منها الهواء البارد إلى المكان فيدفع ذلك النوم والنعاس عنه، والمراد بالهواء البارد الهواء البارد الطبيعي أما الهواء البارد الصناعي هذا يأتي بالنوم كما تقدم ذكره، لأنه ذا رطوبةٍ وليس بحسب ما يناسب المناخ، فإن الجاري في تقدير الله ﷻ وجو الملائمة بين حال البدن وبين الهواء الذي يكون في الطبيعة أما الهواء الخارج عن الطبيعة فهو الذي لا يلائم طبيعة النفس وربما أضر بها، كالأمرض التي تعرض بسبب برودة المكان من الزكام أو الربو أو غير ذلك من العلل المعروفة.



فصل

في الشفقة والتَّصِيحَة

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْعِلْمِ مُشْفِقًا نَاصِحًا غَيْرَ حَاسِدٍ، فَالْحَسَدُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ. وَكَانَ أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: قَالُوا إِنَّ ابْنَ الْمُعَلِّمِ يَكُونُ عَالِمًا؛ لِأَنَّ الْمُعَلِّمَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ تَلْمِيزُهُ فِي الْقُرْآنِ عَالِمًا فَبِرَكَّةٍ اعْتِقَادِهِ وَشَفَقَتِهِ يَكُونُ ابْنُهُ عَالِمًا.

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ يَحْكِي أَنَّ الصَّدْرَ الْأَجَلَ بُرْهَانَ الْأَيُّمَةِ جَعَلَ وَقْتَ السَّبْقِ لِابْنَيْهِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ حُسَامَ الدِّينِ، وَالصَّدْرِ السَّعِيدِ تَاجَ الدِّينِ وَقْتَ الضُّحْوَةِ الْكُبْرَى بَعْدَ جَمِيعِ الْأَسْبَاقِ، وَكَانَا يَقُولَانِ: إِنَّ طَبِيعَتَنَا تَكِلُ وَتَمَلُّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَقَالَ أَبُوهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ: إِنَّ الْغُرَبَاءَ وَأَوْلَادَ الْكِبَرَاءِ، يَأْتُونَنِي مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ أُقَدِّمَ أَسْبَاقَهُمْ. فَبِرَكَّةٍ شَفَقَتِهِ فَأَقِ ابْنَاهُ [عَلَى] ^(١) أَكْثَرَ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَأَهْلَ الْأَرْضِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُنَازَعَ أَحَدًا وَلَا يُخَاصِمَهُ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّعُ أَوْقَاتَهُ.

قِيلَ: الْمُحْسِنُ سَيُجْزَى بِإِحْسَانِهِ، وَالْمُسِيءُ سَتَكْفِيهِ مَسَاوِيهِ.

أُنَشِدَنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ الْعَارِفُ رَكْنُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفِ بِإِمَامِ خَوَاهِرِ زَادَةِ مُفْتِي الْفَرِيقَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: قَالَ: أُنَشِدَنِي سُلْطَانُ الشَّرِيعَةِ وَالطَّرِيقَةِ يُوسُفُ الْهَمْدَانِي:

[دَعِ الْمَرْءَ لَا تَجْزِهِ] ^(٢) عَلَى سُوءِ فِعْلِهِ سِيَكْفِيهِ مَا فِيهِ وَمَا هُوَ فَاعِلُهُ

قِيلَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُرْغِمَ أَنْفَ عَدُوِّهِ فَلْيَكْرِرْ.

وَأُنَشِدْتُ هَذَا الشُّعْرَ:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْقَى عَدُوَّكَ رَاغِمًا وَتَقْتُلَهُ غَمًّا وَتُحْرِقَهُ هَمًّا

فَرُمْ لِلْعُلَى وَازْدَدْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّهُ مِنْ أَزْدَادِ عِلْمًا زَادَ حَاسِدُهُ غَمًّا

قِيلَ: عَلَيْكَ أَنْ تَشْتَغَلَ بِمَصَالِحِ نَفْسِكَ لَا بِقَهْرِ عَدُوِّكَ، فَإِذَا أَقَمْتَ مَصَالِحَ نَفْسِكَ تَضَمَّنَ ذَلِكَ قَهْرَ

عَدُوِّكَ. [و] ^(٣) إِيَّاكَ وَالْمَعَادَاةَ فَإِنَّهَا تُفْضِحُكَ وَتُضَيِّعُ أَوْقَاتَكَ، وَعَلَيْكَ بِالتَّحُمْلِ لَا سِيَّمَا مِنَ الشُّفْهَاءِ.

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع: لَا تَجْزِ إِنْشَانًا. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٣) سقطت حرف الواو من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: اخْتَمِلُوا مِنْ السَّفِيهِ وَاحِدَةً كَيْ تَرْبِحُوا عَشْرًا.
وَأَنْشَدْتُ لِبَعْضِهِمْ:

بَلَوْتُ النَّاسَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ وَلَمْ أَرْ غَيْرَ خَتَّالٍ وَقَالِي
وَلَمْ أَرْ فِي الْخُطُوبِ أَشَدَّ وَقْعًا وَأَصْعَبَ مِنْ مُعَادَاةِ الرَّجَالِ
وَذُقْتُ مِرَارَةً الْأَشْيَاءَ طُرًّا وَمَا ذُقْتُ أَمْرًا مِنَ السُّؤَالِ
وَإِيَّاكَ أَنْ تَظُنَّ بِالْمُؤْمِنِ سُوءًا، فَإِنَّهُ مَنْشَأُ الْعَدَاوَةِ، وَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ظَنُّوا
بِالْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا»، وَإِنَّمَا يَنْشَأُ ذَلِكَ مِنْ خُبْثِ النِّيَّةِ وَسُوءِ السَّرِيرَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمٍ
وَعَادَى مُجِبِّهِ بِقَوْلِ عِدَاتِهِ وَأَصْبَحَ فِي لَيْلٍ مِنَ الشَّكِّ مُظْلِمٍ
وَأَنْشَدْتُ لِبَعْضِهِمْ:

تَنَحَّ عَنِ الْقَيْحِ وَلَا تَرِدْهُ وَمَنْ أَوْلَيْتَهُ حُسْنًا فَزِدْهُ
سَتُكْفِي مِنْ عَدُوِّكَ كُلِّ كَيْدٍ إِذَا كَادَ الْعَدُوُّ فَلَا تَكِيدْهُ
وَأَنْشَدْتُ لِلشَّيْخِ الْعَمِيدِ أَبُو الْفَتْحِ الْبُسْتِي:

ذُو الْعَقْلِ لَا يَسْلَمُ مِنْ جَاهِلٍ يَسُوءُهُ ظُلْمًا وَإِعْنَاتًا
فَلْيَخْتَرْ السَّلَامَ عَلَى حَرْبِهِ وَلْيُلْزِمِ الْإِنْصَاتَ إِنْصَاتًا

هذا هو الفصل التاسع من الفصول الثلاثة عشر التي انضم عليها الكتاب وترجمه له المصنّف بقوله:

(فَصْلٌ فِي الشَّفَقَةِ وَالنَّصِيحَةِ)، فمقاصد هذا الفصل أمران:

أحدهما: الشفقة، والمراد بها: رقة القلب في الدلالة والإرشاد، ويقارنها الضعف غالبًا؛ ولهذا يقال في وصف الأمِّ: الأمُّ المشفقة، وامتنع كونها صفة من صفات الله ﷻ بخلاف الرحمة فإنها من صفات ربنا ﷻ.

والأمر الثاني: النصيحة، وهي القيام بما للمنصوح من حق.

ثم قال في بيان هذين المقصدين: (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْعِلْمِ) أي بإذله من المعلمين (مُشْفِقًا نَاصِحًا غَيْرَ حَاسِدٍ) لمن يأخذ عنه ولا لغيره من المعلمين، فلا يحسد نظراءه في العلم ولا يحسد الآخذين عنه إذا برّزوا وظهر تقدّمهم في العلم، ثم قال في تعليقه: (فَالْحَسَدُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ) أي يضر العبد ولا ينفعه، قال بعض السلف: ما أنصف شيءٌ كالحسد ضرَّ الحاسد ولم يبلغ المحسود. أي لم يبلغ ضرره

المحسود إذا كمل توكله على الله ولم يتشاغل بكلام الناس ولا رفع إليهم رأساً ولا لوى إليهم عنقا.
ثم قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَكَانَ أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ) يعني المرغيناني (يَقُولُ: قَالُوا إِنَّ ابْنَ الْمُعَلِّمِ يَكُونُ عَالِمًا) أي في العادة الجارية؛ (لِأَنَّ الْمُعَلِّمَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ تَلْمِيزُهُ فِي الْقُرْآنِ عَالِمًا فَبِرَكَّةٍ إِعْتِقَادِهِ وَشَفَقَتِهِ يَكُونُ ابْنُهُ عَالِمًا) أي أنه يحرص على أبناء المسلمين ويرجوا منهم النبوغ في العلم فيشكر الله له صنيعته ويجعل ابنه من العلماء، وأورد حكاية عن (أَبِي الْحَسَنِ) علي بن أبي بكر شيخه أنه كان (يَحْكِي أَنَّ الصَّدَرَ الْأَجَلَ بُرْهَانَ الْأَيْمَةِ) كان (يَجْعَلُ وَقْتَ السَّبْقِ) يعني القراءة (لِابْنَيْهِ) في الضحى إذا ارتفع بعد (جَمِيعِ الْأَسْبَاقِ) أي يؤخر القراءة ابنه بعد سائر التلاميذ، فاشتكى إليه وقالوا: (إِنَّ طَبِيعَتَنَا تَكُلُّ وَتَمَلُّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ) لذهاب زهرة الوقت وقوته وهي صدر النهار عنهما، فكان يعتذر إليهما بقوله: (إِنَّ الْغُرَبَاءَ وَأَوْلَادَ الْكِبَرَاءِ يَأْتُونَنِي مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ أُقَدِّمَ أَسْبَاقَهُمْ. فَبِرَكَّةٍ شَفَقَتِهِ فَاقَ ابْنَاهُ أَكْثَرَ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَأَهْلِ الْأَرْضِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ)، وليس مرادهم من ذكر أولاد الكبراء أنه يراعيهم لأجل منازل آبائهم ومناصبهم، وإنما لأن المراد أن الكبراء يتشاغلون بأمر الدنيا في بقية اليوم فينظرون إلى أبنائهم غالباً في أول النهار قبل تشاغلهم بما يتفق لهم من الأعمال من الحكم أو التجارة أو غيرها، فلا يريد أن يؤخرهم عن آبائهم في المدة التي جرت العادة بأن يلقوهم فيها.

ثم قال ناصحاً: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُنَازَعَ أَحَدًا وَلَا يُخَاصِمَهُ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّعُ أَوْقَاتَهُ)، فالخصومة واللجاج والنزاع يضيع بها الوقت ولا يحصل بها النفع، والأمر كما قال: (الْمُحْسِنُ سَيَجْزِي بِإِحْسَانِهِ، وَالْمُسِيءُ سَتَكْفِيهِ مَسَاوِيهِ) أي سترده وتكون جزاء له.

ثم أنشد بيتاً عزاه إلى (سُلْطَانِ الشَّرِيعَةِ وَالطَّرِيقَةِ يُوسُفُ الْهَمْدَانِي) أنه قال: (لَا تَجْزِإِنْ سَاءًا عَلَى سُوءِ فِعْلِهِ * سَيَكْفِيهِ مَا فِيهِ وَمَا هُوَ فَاعِلُهُ)، فمن أساء إلى الخلق ظلمًا وطغيانًا فسيلقى من العنت والمشقة العقوبة العاجلة له، وقوله في وصف الهمداني: (سُلْطَانُ الشَّرِيعَةِ وَالطَّرِيقَةِ) أراد بالشرعية: الحقيقة الشرعية الظاهرة، وأراد بالطريقة: الحقيقة الصوفية الباطنة.

وقسمت مدارك الشرع إلى هذين القسمين قسمًا باطلاً، فليس في الشرع شيء اسمه (الطريقة)، فما ثم إلا طريق واحد وهو الطريق الذي جاء به النبي ﷺ من الهدى والنور.

ثم أورد أبياتاً في هذا المعنى وحكاية من كلام (عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) أنه قال: (اِحْتَمِلُوا مِنَ السَّفِيهِ وَاحِدَةً كَي تَرْبَحُوا عَشْرًا) أي إذا أعرضتم عن السفیه ولم تتشاغلوا به فإنكم تربحون عشراً، وأشبه شيء بهذا

المعنى أن الإعراض عن مجازاة السيئة بالسيئة يكون حسنةً، والحسنة تضاعفُ عشرًا.

ثمَّ أورد أبياتًا في هذا المعنى أتبعها بقوله: (وَإِيَّاكَ أَنْ تَظُنَّ بِالْمُؤْمِنِينَ سُوءًا، فَإِنَّهُ مَنَشَأُ الْعَدَاوَةِ، وَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ) ثمَّ قال: (وَإِنَّمَا يَنْشَأُ ذَلِكَ مِنْ خُبِّ النِّيَّةِ وَسُوءِ السَّرِيرَةِ) فالخلق الجميل أن يحمل المرء أحوال المؤمنين ومقالاتهم على الوجه اللائق بهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وكلام السلف في هذا المعنى كثير وأصله موجود في دلائل الكتاب والسنة، وأورد المصنّف منها حديثًا بلفظ: «ظَنُّوا بِالْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا»، ولا أصل له بهذا اللفظ، وأما معناه من الأمر بالظنِّ الحسن فمستقرٌّ في أحاديث عدّة.



فصل

في الاستفادة واقتباس الأدب

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ طَالِبُ الْعِلْمِ مُسْتَفِيدًا فِي كُلِّ وَقْتٍ حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ الْفَضْلُ وَالْكَمَالُ فِي الْعِلْمِ. وَطَرِيقُ
الاستفادة أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَحْبَرَةٌ حَتَّى يَكْتُبَ مَا يَسْمَعُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ.
قِيلَ: مَنْ حَفِظَ قَرَأَ وَمَنْ كَتَبَ قَرَأَ^(١).

وقيل: العلم ما يؤخذ من أفواه الرجال؛ لأنهم يحفظون أحسن ما يسمعون، ويقولون أحسن ما
يحفظون.

وسمعت عن الشيخ الإمام الأديب الأستاذ زين الإسلام المعروف بالأديب المختار يقول: قال هلال
[ابن زيد] بن يسار: رأيت النبي ﷺ يقول لأصحابه شيئاً من العلم والحكمة، فقلت: يا رسول الله أعد لي
ما قلت لهم، فقال لي: هل معك محبرة؟ فقلت: ما معي محبرة، فقال النبي عليه السلام: «يا هلال، لا
تفارق المحبرة، [فإن] الخير فيها وفي أهلها إلى يوم القيامة».

ووصى الصدر الشهيد حسام الدين ابنه شمس الدين أن يحفظ كل يوم شيئاً من العلم والحكمة فإنه
يسير، وعن قريب يكون كثيراً.

واشترى عصام بن يوسف قلمًا بدينار ليكتب ما يسمعه في الحال، فالعمر قصير والعلم كثير.

فينبغي أن لا يضيع طالب العلم الأوقات والساعات ويعتني الليالي والخلوات.

يحكي عن يحيى بن معاذ الرازي [أنه قال]: الليل طويل فلا تقصره بمنامك، والنهار مضيء فلا تذكره
بأنامك.

وينبغي أن يعتني الشيوخ ويستفيد منهم، وليس كل ما فات يدرك، كما قال أستاذنا شيخ الإسلام في
«مشيخته»: كم من شيخ كبير أدركته وما استخبرته.

وأقول على هذا القوت منشأ هذا البيت:

لَهْفًا عَلَى فَوْتِ التَّلَاقِي لَهْفًا مَا كُلُّ مَا فَاتَ وَيَفْنَى يُلْفَى

(١) قال شيخنا حفظه الله تعالى: (من) لا وجه لها هنا، والمحفوظ: ما حفظ قرأ، وما كتب قرأ. قلت: المثبت من المطبوع والنسخ الخطية
الخمس.

(٢) في المطبوع: لأن. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا كُنْتَ فِي أَمْرٍ فَكُنْ فِيهِ، وَكَفَى بِالْإِعْرَاضِ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ خِزْيًا وَخَسَارًا، وَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ لَيْلًا وَنَهَارًا.

وَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنْ تَحْمِيلِ الْمَشَقَّةِ وَالْمَذَلَّةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَالتَّمَلُّقِ مَذْمُومٌ إِلَّا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّمَلُّقِ لِلْأُسْتَاذِ وَالشَّرِيكِ وَغَيْرِهِمْ لِلْإِسْتِفَادَةِ مِنْهُمْ. قِيلَ: الْعِلْمُ عِزٌّ لَا ذُلَّ فِيهِ، لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِذُلٍّ لَا عِزَّ فِيهِ. وَقَالَ الْقَائِلُ:

أَرَى لَكَ نَفْسًا تَشْتَهِي أَنْ تُعْزَهَا فَلَسْتَ تَنَالُ الْعِزَّ حَتَّى تُذَلَّهَا

هذا هو الفصل العاشر من فصول الكتاب الثلاثة عشر، ترجم له المصنّف بقوله: (فصل: في الاستيفادة واقتباس الأدب)، والمراد بالاستيفادة: تحصيل الفائدة، وهي ما ينفع العبد في باب العلم والعمل.

والاقتباس: هو الأخذ.

والأدب عندهم: هو اجتماع خصال الخير في العبد. ذكره أبو عبد الله ابن القيم في «مدارج السالكين». فأراد المصنّف في هذا الفصل أن يبين كيفية تحصيل الفائدة وضمها إلى النفس وجمع الأدب وأخذه، وابتدأ بيانه بقوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ طَالِبُ الْعِلْمِ مُسْتَفِيدًا) أي حريصًا على طلب الفائدة (فِي كُلِّ وَقْتٍ حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ الْفَضْلُ وَالْكَمَالُ فِي الْعِلْمِ)، فإنه إذا أدام ذلك زاد ثروته من العلم وأعظم خزينته منه، ثم قال: (وَطَرِيقُ الْإِسْتِفَادَةِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَحْبَرَةٌ حَتَّى يَكْتُبَ مَا يَسْمَعُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ)، فوجود المحبرة بين يديه يعينه على تقييد ما يسمع أو يقرأ من فوائد العلم، وبمنزلتها اليوم الأقلام التي صارت مهياةً لذلك بطبيعتها وكيفية صنعها، فلا ينبغي أن يخلو طالب العلم من قلمٍ يُدون فيه الفوائد التي يسمعها، ولا يمكن تقييد تلك الفوائد إلا بوجود مدونة معه هي التي تسمى بالكُنَّاش - مشدداً ويخفف -، ويقال: كُنَّاشٌ عَلَى زِنَةِ غُرَابٍ، أي مدونةٌ من الأوراق يقيد فيها الفوائد التي تمر به إما سماعاً أو قراءة، ومن مشهور كلام الشناقطة قولهم:

لَا بُدَّ لِلطَّالِبِ مِنْ كُنَّاشٍ يَكْتُبُ فِيهِ الْعِلْمَ وَهُوَ مَاشٍ

أي يكتب العلم على أي حالٍ كان ولو كان في حال المشي.

ثم ذكر ما يحض على تقييد العلم فقال: (قِيلَ: مَنْ حَفِظَ قَرَّ وَمَنْ كَتَبَ قَرَّ)، والمعروف فيه ما تقدم أنه:

ما حُفِظَ فَرَّ وما كُتِبَ قَرَّ، أي المحفوظ ربَّما لحقه الزوال وأما المكتوب فإنه يبقى غالبًا.

وقديمًا قيل: الذَّاكِرَةُ ماكرة، أي تخون الإنسان إذا أراد التعويل عليها عند الحاجة بخلاف التقييد، ويتأكد هذا في حل الكبر، فإنَّ الإنسان في كبره تذهب عنه كثيرٌ من قوته التي كان عليها، فإذا كان مقيّدًا لما كان يعرفه من العلوم والمعارف حافظًا له بقيد العلم أعانه ذلك على نفع الناس بها، وببقية منفعة وجوده حاضرة.

ومن الأخبار في هذا الباب أني لقيت يوسف بن راشد آل مبارك من علماء الأحساء وكان ابن ست وتسعين فكنت أسأله عن أشياء فيسكت أحيانًا ثم يقول لي:

أَسْفَا عَلَيْهَا ذَاكَرُهُ سَكَنْتُ دِيَارَ الْآخِرَةِ
كَانَتْ تَدُورُ عَلَى النَّهْيِ دَارَتْ عَلَيْهَا الدَّائِرَةُ

فمن قيّد ما كان معه من العلم حال قوته ونشاطه بقي نفعه للناس مع تغيّر حفظه إذا تقادم به الزمن.

ثم قال: (وَقِيلَ: الْعِلْمُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْفَظُونَ أَحْسَنَ مَا يَسْمَعُونَ، وَيَقُولُونَ أَحْسَنَ مَا يَحْفَظُونَ)، فالباب الأكبر للانتفاع بعلم أخذه عن أهله بحمله عنهم، فإن العلم خزائن كثيرة ومفاتيحها بيد العلماء العارفين بها، وهذا أصل سبق تقريره غير مرة؛ أن العلم يؤخذ بالتلقي ولا يهجم عليه دون شيخ معلّم.

ثم أورد بعد ذلك حديثًا لا أصل له فيه: (يَا هَلَالُ لَا تُفَارِقِ الْمُحْبَرَةَ، لِأَنَّ الْخَيْرَ فِيهَا وَفِي أَهْلِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، ويروى في هذا المعنى أحاديث أشهرها: «قيدوا العلم بالكتابة»، والمحفوظ فيه أنه موقوف من كلام أنس رضي الله عنه، وللخطيب البغدادي كتابٌ حافل اسمه: «تقييد العلم»، وهو من الكتب النافعة التي ينبغي أن يطالعها طالب العلم.

ثم ذكر وصية (الشَّهِيدِ حُسَامِ الدِّينِ لِابْنِهِ شَمْسِ الدِّينِ أَنْ يَحْفَظَ كُلَّ يَوْمٍ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ فَإِنَّهُ يَسِيرُ، وَعَنْ قَرِيبٍ يَكُونُ كَثِيرًا) أي إذا أخذ فيه شيئًا فشيئًا فاستفاد في اليوم قليلًا ثم ضمّه إلى غيره فإنه مع الأيام والليالي يكون كثيرًا على حدّ قول أحدهم:

الْيَوْمُ شَيْءٌ وَغَدًا مِثْلُهُ مِنْ نُخْبِ الْعِلْمِ الَّتِي تَلْتَقِطُ
يَزْدَادُ بِهَا الْمَرْءُ حِكْمَةً وَإِنَّمَا السَّيْلُ اجْتِمَاعُ النُّقْطِ

وهما لابن النحاس الحلبي أوردهما عنه السيوطي رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى في كتابه في «تراجم النحاة».

ثم ذكر بعد ذلك عن (عَصَامُ بْنُ يُوسُفَ) أنه اشترى (قَلَمًا بِدِينَارٍ) أي بثمانٍ غالٍ (لِيَكْتُبَ مَا يَسْمَعُهُ فِي الْحَالِ، فَالْعُمُرُ قَصِيرٌ وَالْعِلْمُ كَثِيرٌ)، ثم قال: (فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُضَيِّعَ طَالِبُ الْعِلْمِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ وَيَغْتَنِمَ اللَّيَالِي وَالْخَلَوَاتِ)، وأورد في ذلك قولاً لـ (يَحْيَى بْنُ مُعَاذٍ) أتبعه بقوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَغْتَنِمَ الشُّيُوخَ وَيَسْتَفِيدَ مِنْهُمْ) أي يغتنم وجودهم وبقاءهم في حال الحياة، (وَلَيْسَ كُلُّ مَا فَاتَ يُدْرَكُ) فكم من ممتنٍّ تمنى أن يحضر عند عالمٍ فاخرته المنية قبل أن يفرح بالانتفاع منه، كما قال عن شيخه الذي أورد حكايته عنه: (كَمَا قَالَ أَسْتَاذُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ) يعني المرغيناني (كَمْ مِنْ شَيْخٍ كَبِيرٍ أَدْرَكَتُهُ وَمَا اسْتَخْبَرْتُهُ) يعني ما انتفعت بخبره في العلم.

ثم ذكر أبياتاً في هذا المعنى أتبعه بأثرٍ عن (عَلِيٍّ) لا أعرفه مسنداً أنه قال: (إِذَا كُنْتَ فِي أَمْرٍ فَكُنْ فِيهِ، وَكَفَى بِالْإِعْرَاضِ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ خِزْيًا وَخَسَارًا، وَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ لَيْلًا وَنَهَارًا)، ثم قال: (وَلَا بُدَّ لَطَالِبِ الْعِلْمِ مِنْ تَحْمُلِ الْمَشَقَّةِ وَالْمَذَلَّةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَالتَّمَلُّقِ مَذْمُومٌ، إِلَّا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ)، والمراد بالتملق: المبالغة في التودد وسبق بيانه هذا المعنى، (فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّمَلُّقِ لِلْأُسْتَاذِ وَالشَّرِيكِ وَغَيْرِهِمْ لِلْإِسْتِفَادَةِ مِنْهُمْ)، ثم قال: (قِيلَ: الْعِلْمُ عِزٌّ لَا ذُلٌّ فِيهِ) يعني بعد حيازته وحصول العبد عليه، (لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِذُلٍّ لَا عِزٍّ فِيهِ) أي لا يناله ملتحمه إلا أن يذل لأهله، وليس المقصود بالذل لهم إنزال نفسه منزلة المهانة، لكن المقصود أن يتواضع لهم في أخذه عنه ويحفظ حقهم ويعرف قدرهم، ولا يتكبر عليهم.

ثم ختم هذا الفصل بقوله: (قَالَ الْقَائِلُ:

أَرَى لَكَ نَفْسًا تَشْتَهِي أَنْ تُعَزَّهَا فَلَسْتَ تَنَالُ الْعِزَّ حَتَّى تُذَلَّهَا)

أي تحملها على المكاره التي لا تلائمها، فإن الشرع جاء بإقامة النفس على هذه الجادة لتحصل لها العزة، ومن مثله في الشرع ما اتفق من ترتيب صلاة الجماعة صفوفًا، فإن ترتيب الناس صفوفًا يتقدمهم رجلٌ يجعل ظهره إليهم وهم يجعلون ظهورهم لمن وراءهم لم يكن أمرًا تعرفه العرب قبل الإسلام، بل إن العربي الحر يستنكف أن يوليه أحدٌ ظهره، لكن الشريعة حملتهم على ذلك ورتبتهم في الصلاة على هذه الصورة لما فيها من إظهار التواضع والعبودية لله ﷻ، فمثل هذا يقال في نظيره في التماس العلم: أن المرء إذا تواضع وذل لمن يقتبس عنه العلم حازه وناله.



فَصْلٌ

فِي الْوَرَعِ فِي حَالَةِ التَّعَلُّمِ

رَوَى بَعْضُهُمْ حَدِيثًا فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَتَوَرَّعْ فِي تَعَلُّمِهِ ابْتَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: إِمَّا أَنْ يُمِيتَهُ فِي شَبَابِهِ، أَوْ يُوقِعَهُ فِي الرَّسَاتِيقِ، أَوْ يَبْتَلِيَهُ بِخِدْمَةِ السُّلْطَانِ»، فَكُلَّمَا كَانَ طَالِبُ الْعِلْمِ أَوْرَعَ كَانَ عِلْمُهُ أَنْفَعًا، وَالتَّعَلُّمُ لَهُ أَيْسَرُ وَفَوَائِدُهُ أَكْثَرُ.

وَمِنْ الْوَرَعِ [الْكَامِلِ] أَنْ يَتَحَرَّزَ عَنِ الشَّبَعِ وَكَثْرَةِ النَّوْمِ، وَكَثْرَةِ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَنْفَعُ، وَأَنْ يَتَحَرَّزَ عَنْ أَكْلِ طَعَامِ السُّوقِ إِنْ أَمَكَنَ؛ لِأَنَّ طَعَامَ السُّوقِ أَقْرَبُ إِلَى النَّجَاسَةِ وَالْخَبَاثَةِ، وَأَبْعَدُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْغَفْلَةِ، وَلِأَنَّ أَبْصَارَ الْفُقَرَاءِ تَقَعُ عَلَيْهِ وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى الشِّرَاءِ مِنْهُ، فَيَتَأَذُّونَ بِذَلِكَ فَيُذْهَبَ بَرَكَتُهُ.

وَحُكِيَ أَنَّ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْجَلِيلَ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ كَانَ فِي حَالٍ تَعَلُّمِهِ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِ السُّوقِ، وَكَانَ أَبُوهُ يَسْكُنُ فِي الرَّسَاتِيقِ وَيُهِيمُ طَعَامَهُ وَيَدْخُلُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَرَأَى فِي بَيْتِ ابْنِهِ خُبْزَ السُّوقِ يَوْمًا فَلَمْ يُكَلِّمَهُ سَاخِطًا عَلَى ابْنِهِ فَاعْتَذَرَ ابْنُهُ، فَقَالَ: مَا اشْتَرَيْتُهُ أَنَا وَلَمْ أَرْضَ بِهِ وَلَكِنْ أَحْضَرَهُ شَرِيكِي، فَقَالَ أَبُوهُ: لَوْ كُنْتَ تَحْتَاطُ وَتَتَوَرَّعُ عَنْ مِثْلِهِ، لَمْ يَجْرُؤْ شَرِيكَكَ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَكَذَا كَانُوا يَتَوَرَّعُونَ فَلِذَلِكَ وَفَّقُوا لِلْعِلْمِ وَالنَّشْرِ حَتَّى بَقِيَ اسْمُهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَوَصَّى فَقِيهٌ مِنْ زُهَادِ الْفُقَهَاءِ طَالِبَ الْعِلْمِ: أَنْ يَتَحَرَّزَ عَنِ الْغِيْبَةِ وَعَنْ مَجَالَسَةِ الْمِكْثَارِ. وَقَالَ: مَنْ يَكْثُرُ الْكَلَامَ يَسْرِقُ عُمُرَكَ وَيُضَيِّعُ أَوْقَاتَكَ.

وَمِنْ الْوَرَعِ أَنْ يَجْتَنِبَ مِنْ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالْمَعَاصِي وَالتَّعْطِيلِ، وَيُجَاوِرَ الصُّلَحَاءَ، فَإِنَّ الْمُجَاوَرَةَ مُؤَثَّرَةٌ، وَأَنْ يَجْلِسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَ[أَنْ] ^(١) يَكُونَ مُسْتَنًا بِسُنَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيَعْتَنِمَ دَعْوَةَ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَيَتَحَرَّزَ عَنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِينَ.

وَحُكِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ لِلْغُرْبَةِ وَكَانَا شَرِيكَيْنِ فَرَجَعَا بَعْدَ سِنِينَ إِلَى بِلَدِهِمَا وَقَدْ فَقَهُ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَفْقَهُ الْآخَرُ، فَتَأَمَّلَ فُقَهَاءُ [الْبَلَدَةِ] ^(٢) وَسَأَلُوا عَنْ حَالِهِمَا وَتَكَرَّرَ هِمَا وَجُلُوسُهُمَا، فَأَخْبَرُوا أَنَّ جُلُوسَ الَّذِي تَفَقَّهَ فِي حَالِ التَّكَرَّرِ كَانَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَالْمِضْرَ [الَّذِي حَصَلَ الْعِلْمُ فِيهِ]، وَالْآخَرُ كَانَ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ وَوَجْهَهُ إِلَى غَيْرِ الْمِضْرِ. فَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ أَنَّ الْفَقِيهَ فَقَهُ بِبِرْكَةِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ إِذْ هُوَ

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع: البلاد. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

السُّنَّةُ فِي الْجُلُوسِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَبِرَكَّةِ دُعَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ الْمَضْرَ لَا يَخْلُو مِنَ الْعِبَادِ وَأَهْلِ الْخَيْرِ وَالزُّهْدِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ عَابِدًا دَعَا لَهُ فِي اللَّيْلِ.

فَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَتَهَاوَنَ بِالْآدَابِ وَالسُّنَنِ، [فَإِنَّ مَنْ] ^(١) تَهَاوَنَ بِالْآدَابِ حُرِمَ السُّنَنِ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالسُّنَنِ حُرِمَ الْفَرَائِضِ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالْفَرَائِضِ حُرِمَ الْآخِرَةِ. وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: [هَذَا حَدِيثٌ] ^(٢) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْثِرَ الصَّلَاةَ، وَيُصَلِّيَ صَلَاةَ الْخَاشِعِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْنٌ لَهُ عَلَى التَّحْصِيلِ وَالتَّعْلِيمِ. وَأُنْشِدْتُ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ الزَّاهِدِ الْحَجَّاجِ نَجْمِ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيُّ:

كُنْ لِلْأَمْرِ وَالنَّوَاهِي حَافِظًا وَعَلَى الصَّلَاةِ مُوَظِّبًا وَمُحَافِظًا
وَاطْلُبْ عُلُومَ الشَّرْعِ وَاجْهَدْ وَاسْتَعِنْ بِالطَّيِّبَاتِ تَصِرْ فَقِيهًا حَافِظًا
وَاسْأَلْ إِلَهَكَ حِفْظَ حِفْظِكَ رَاغِبًا مِنْ فَضْلِهِ فَاللَّهُ خَيْرُ حَافِظًا
وَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ:

أَطِيعُوا وَاجِدُوا وَلَا تَكْسَلُوا وَأَنْتُمْ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ
وَلَا تَهْجَعُوا فَخِيَارُ الْوَرَى قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَصْحَبَ دَفْتَرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ لِيُطَالِعَهُ. وَقِيلَ: مَنْ لَمْ يَكُنِ الدَّفْتَرُ فِي كُمِّهِ لَمْ تَثْبُتِ الْحِكْمَةُ فِي قَلْبِهِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّفْتَرِ بَيَاضٌ، وَيَسْتَصْحَبُ الْمَحْبَرَةَ لِيَكْتُبَ مَا يَسْمَعُ [مِنَ الْعُلَمَاءِ]. وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ هِلَالِ بْنِ يَسَارٍ.

هذا هو الفصل الحادي عشر من الفصول الثلاثة عشر التي انتظم فيها الكتاب، وترجم له مصنفه بقوله: (فَصْلٌ فِي الْوَرَعِ فِي حَالَةِ التَّعَلُّمِ)، وأحسن ما قيل في الورع: أنه ترك ما يخشى ضرره في الآخرة. ذكره أبو العباس ابن تيمية وتلميذه أبو عبد الله ابن القيم.

فإذا خشي العبد ضرر شيء في الآخرة فإنه ينبغي له أن يتجافاه وأن يتباعد عنه.

وأورد المصنف رحمه الله تعالى في صدر بيانه هذا المعنى حديثاً لا يصح عن النبي ﷺ ولا يعرف له

(١) في المطبوع: ومن. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع: بهذا حديثاً. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

أصل، وإنما يوجد معناه في كلام بعض السلف: أن من دُنِسَ علمه بالدنيا فإما أن يموت شاباً، وإما أن يتلى بخدمة السلطان وصُحْبته، وإما أن يُشْغَلَ بالدنيا، أي تغلب على قلبه فيذهب عنه اسم العلم. ثم قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فَكَلَّمَا كَانَ طَالِبُ الْعِلْمِ أُورَعَ كَانَتْ عِلْمُهُ أَنْفَعًا، وَالتَّعَلُّمُ لَهُ أَيْسَرُ وَفَوَائِدُهُ أَكْثَرُ)، فإنه مع الورع يحصل منه من كمال الحال ما يكون به القلب قابلاً للعلم صالحاً له، فيُفْتَحُ للعبد من الفهم والإدراك بقدر ما هو عليه من صلاح النفس وطهارة القلب.

ثم ذكر (مِنَ الْوَرَعِ) لطالب العلم (أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الشَّبَعِ)؛ لأنَّ الشَّبَعَ يثقل البدن ويضعفه عن طلب مصالحه ومنها العلم، فإن أديم الشَّبَعِ لا يدرك في العلم والجوع أنفع للقلب من الشَّبَعِ ما لم يكن جوعاً شديداً مضرّاً بالبدن، فإنه يُشْغَلَ القلب حينئذٍ.

ثم قال فيما يُتَحَرَّزُ منه: (وَكَثْرَةُ النَّوْمِ، وَكَثْرَةُ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَنْفَعُ)، فإن هذه من مفسدات القلب فإن كثرة النظر وكثرة الكلام وكثرة النوم وكثرة الأكل هي أعظم مفسدات القلب، ولابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كلامٌ نافعٌ في هذا في «إغاثة اللّهْفَانِ».

ثم قال مما ينبغي أن يُتَحَرَّزَ عنه (أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْ أَكْلِ طَعَامِ السُّوقِ إِنْ أُمِكَنَ) وعَلَّه بقوله: (لِأَنَّ طَعَامَ السُّوقِ أَقْرَبُ إِلَى النَّجَاسَةِ وَالْخَبَاثَةِ)؛ لأنَّ مقصود أهله هو الحصول على المال، فلا يتحرَّرون الاحتياط فيه في طهارته وفي طيبه، فربما [كانت] على الحال التي ذكرها المصنّف من النجاسة والخبائث.

ثم قال: (وَأَبْعَدُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْغَفْلَةِ) فصانع الطعام ذبْحاً أو طبخاً أو غير ذلك في السوق يكون بعيداً عن ذكر الله قريباً من الغفلة؛ لأنَّ السوق بيتٌ من بيوت الغفلة.

ثم قال: (وَلِأَنَّ أَبْصَارَ الْفُقَرَاءِ تَقَعُ عَلَيْهِ) أي يرونه (وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ، فَيَتَأَذُّونَ بِذَلِكَ) أي تتعلق نفوسهم به ويمتنع عليهم تحصيله (فَنَذَهَبَ بَرَكَتُهُ)؛ لأجل حرمان الفقراء منه، فيكون ذلك أسوأ في حاله، ومما يزيد سوءاً أظهار أكله في السوق، فمن اضطر إلى شراء الطعام من السوق فينبغي له أن لا يظهر أكله في السوق، بل يتخذ مكاناً خاصاً له يأكل فيه الطعام، ولا يأكل بين أنظار الناس، فإن هذا من خوارم المروءة عند أهل العلم، وإذا كان في مكان الطعام مكاناً خاصاً به لا ينظر إليه أحد كان هذا أهون، أما أن يتجرأ بذلك في وسط الناس فإن الأمر كما قال بعض السلف: الأكل في السوق دناءة، أي خسة نفس لأنَّ العربي الشهم لا يرضى بأن يأكل وغيره لا يأكل وينظر إليه؛ لتعلق نفس ذلك الناظر بما يأكله هو من الطعام، فالكامل إما أن ينفرد بطعامه بحيث لا يراه أحد أو يدعو الناظر إليه للمشاركة في هذا

الطعام.

ثم أورد حكاية في هذا المعنى عن (مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ)، ثم قال بعدها: (وَهَكَذَا كَانُوا يَتَوَرَّعُونَ فَلِذَلِكَ وَفَّقُوا لِلْعِلْمِ وَالنَّشْرِ حَتَّى بَقِيَ اسْمُهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

ثم قال بعد ذلك: (وَوَصَى فَقِيهٌ مِنْ زُهَادِ الْفُقَهَاءِ طَالِبَ الْعِلْمِ أَنْ يَتَحَرَّزَ عَنِ الْغِيْبَةِ وَعَنْ مَجَالَسَةِ الْمِكْثَارِ) أي المتكلم كثيراً، (وَقَالَ: مَنْ يَكْثُرُ الْكَلَامَ يَسْرِقُ عُمَرُكَ وَيُضَيِّعُ أَوْقَاتَكَ)، وصدق فإنه يشغلك بكثرة هذره عما ينفعك، فهو سارقٌ من العمر مضيعٌ للوقت.

ثم قال: (وَمِنْ الْوَرَعِ أَنْ يَجْتَنِبَ أَهْلَ الْفَسَادِ وَالْمَعَاصِي وَالتَّعْطِيلِ) أي البطالة الذين لا يشتغلون بما ينفعهم فهم معطلون، أي بطالون لا يشتغلون بالنافع لهم من أمر الدين أو الدنيا، (وَيُجَاوِرَ الصُّلَحَاءَ، فَإِنَّ الْمُجَاوِرَةَ مُؤَثَّرَةٌ، وَأَنْ يَجْلِسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيَكُونَ مُسْتَنًا بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَغْتَنِمَ دَعْوَةَ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَيَحْتَرِزَ عَنِ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِينَ).

ثم ذكر حكاية فيها ما فيها من المعنى المخالف المحتاج إلى دليل دال عليه، لكن المقصود منها هو ما ذكره بعدُ بقوله: (فَيَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَتَهَاوَنَ بِالْآدَابِ وَالسُّنَنِ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالْآدَابِ حُرِمَ السُّنَنِ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالسُّنَنِ حُرِمَ الْفَرَائِضِ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالْفَرَائِضِ حُرِمَ الْآخِرَةِ) أي حُرِمَ الفوز بالآخرة؛ لأنه يجرُّه إلى انتهاك المحرمات والتهتك في المعاصي، وهذا المعنى يوجد في كلام جماعة من السلف: أن من تهاون بالآداب تهاون السنن، ومن تهاون بالسنن تهاون بالفرائض، ومن تهاون بالفرائض تهاون بالمحرمات.

ثم قال: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكْثُرَ الصَّلَاةُ) أي أن يتنفل بها، (وَيُصَلِّيَ صَلَاةَ الْخَاشِعِينَ) أي بحضور القلب، (فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْنٌ لَهُ عَلَى التَّحْصِيلِ وَالتَّعْلِيمِ)؛ لأن الصلاة أعظم صلة بين العبد وبين الله ﷻ، فمن كان له حظٌ منها أعانه ذلك على صلاحية قلبه وطهارته فيكون محلاً قابلاً للعلم.

ثم أورد أبياتاً من شعر (عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ) من فقهاء الحنفية وله تصانيف مشهورة عندهم. ثم قال في آخر الفصل: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَصْحِبَ دَفْتَرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ) أي كتاباً دُونَ فيه شيء من العلم (لِيُطَالِعَهُ) أي في حال فراغه من شغله الذي خرج لأجله. (وَقِيلَ: مَنْ لَمْ يَكُنِ الدَّفْتَرُ فِي كُمِّهِ لَمْ تَثْبُتِ الْحِكْمَةُ فِي قَلْبِهِ) والكمُّ عندهم: اسمٌ لجزء القميص الذي يدخل فيه اليد، وكان لأبي داود رَحِمَهُ اللهُ تعالى كمٌّ كبيرٌ يجعل فيه بعض الكتب حتى إذا حَصَلَ له سعةٌ من الزمن أخرج هذه الكتب ونظر فيها فيتحذه

محلاً لحمل هذه الكتب.

ثم قال بعد: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّفْتَرِ بَيَاضٌ) أي أوراق غير مسودٍ فيها شيءٌ من العلم، فهي مهياةٌ للكتابة، (وَيَسْتَصْحِبُ الْمَحْبَرَةَ) وهي آلة الكتابة وبمنزلتها القلم اليوم (لِيَكْتُبَ مَا يَسْمَعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ)، وهذا بمعنى ما ذكرناه من افتقار طالب العلم كُنْشًا - يعني مدونة - يكتب فيها ما يسمعه من العلم، ثم قال: (وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ هَلَالِ بْنِ يَسَارٍ) وتقدم أنه حديث لا يصح.



فصل

فِيمَا يُورِثُ الْحِفْظَ، وَفِيمَا يُورِثُ النِّسْيَانَ

وَأَقْوَى أَسْبَابِ الْحِفْظِ: الْجِدُّ، وَالْمُواظَبَةُ، وَتَقْلِيلُ الْغِذَاءِ، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مِنْ أَسْبَابِ الْحِفْظِ.

قِيلَ: لَيْسَ شَيْءٌ أَزِيدَ لِلْحِفْظِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَظَرًا، وَالْقِرَاءَةُ نَظَرًا أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «[أَفْضَلُ] أَعْمَالِ أُمَّتِي قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ نَظَرًا»، وَرَأَى شَدَّادُ بْنُ حَكِيمٍ بَعْضَ إِخْوَانِهِ فِي الْمَنَامِ، فَقَالَ لِأَخِيهِ: أَيُّ شَيْءٍ وَجَدْتَهُ أَنْفَعُ؟ قَالَ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ نَظَرًا.

وَيَقُولُ عِنْدَ رَفْعِ الْكِتَابِ: بِسْمِ اللَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، عَدَدَ كُلِّ حَرْفٍ كُتِبَ وَيُكْتَبُ أَبَدَ الْأَبَدِينَ وَدَهْرَ الدَّاهِرِينَ. وَيَقُولُ بَعْدَ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ: آمَنْتُ بِاللَّهِ الْوَاحِدِ الْأَحَدِ الْحَقِّ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَكَفَرْتُ بِمَا سِوَاهُ. وَيُكْثِرُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّ ذِكْرَهُ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ. [قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]:

شَكَوْتُ إِلَى وَكِيعٍ سُوءَ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي فَإِنَّ الْحِفْظَ فَضْلٌ مِنْ [إِلَهٍ] (١) وَفَضْلُ اللَّهِ لَا يُعْطَى لِعَاصِي وَالسَّوَاكُ وَشَرْبُ الْعَسَلِ وَأَكْلُ الْكُنْدُرِ مَعَ الشُّكْرِ وَأَكْلُ إِحْدَى وَعَشْرِينَ زَبِيَّةً حَمَرَاءَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى الرَّيْقِ يُورِثُ الْحِفْظَ، وَيَشْفِي مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ، وَكُلُّ مَا يُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ وَالرُّطُوبَاتِ يَزِيدُ فِي الْحِفْظِ، وَكُلُّ مَا يَزِيدُ فِي الْبَلْغَمِ يُورِثُ النِّسْيَانَ.

وَأَمَّا مَا يُورِثُ النِّسْيَانَ فَالْمَعَاصِي وَكَثْرَةُ الذُّنُوبِ وَالْهُمُومُ وَالْأَحْزَانُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَكَثْرَةُ الْإِسْتِغَالِ وَالْعَلَاتِقِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَهْتَمَّ لِأَمْرِ الدُّنْيَا لِأَنَّهُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ، وَهُمُومُ الدُّنْيَا لَا تَخْلُو عَنِ الظُّلْمَةِ فِي الْقَلْبِ، وَهُمُومُ الْآخِرَةِ لَا تَخْلُو عَنِ النُّورِ فِي الْقَلْبِ، وَيُظْهِرُ أَثَرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَهَمُّ الدُّنْيَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ، وَهَمُّ الْآخِرَةِ يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ، وَالْإِسْتِغَالُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْخُشُوعِ وَتَحْصِيلِ الْعِلْمِ يَنْفِي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ نَصْرُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُرْغِينَانِي فِي قَصِيدَةٍ لَهُ:

(١) في المطبوع: أعظم. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع: الله. ومالمثبت من النسخ الخطية الخمس.

[اسْتَعَيْنَ نَصْرَ بْنَ الْحَسَنِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُخْتَزَنُ
ذَلِكَ الَّذِي يَنْفِي الْحَزْنَ وَمَا سِوَاهُ بَاطِلٌ لَا يُؤْتَمَنُ]^(١)
وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ نَجْمُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ [النَّسْفِيُّ، فِي أُمِّ وَلَدِهِ]^(٢):

سَلَامٌ عَلَى مَنْ تَيَمَّنِي بِظَرْفِهَا وَلُمْعَةٍ خَدَّهَا وَلَمَحَةٍ طَرْفِهَا
سَبْتَنِي وَأَصْبَتَنِي فَتَاءٌ مَلِيحَةٌ تَحَيَّرَتِ الْأَوْهَامُ فِي كُنْهِ وَصْفِهَا
فَقُلْتُ: ذَرِينِي وَاعْذِرِينِي فَإِنِّي شَغِفْتُ بِتَحْصِيلِ الْعُلُومِ وَكَشَفِهَا
وَلِي فِي طِلَابِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ غِنًى عَنِ غِنَاءِ الْغَانِيَاتِ وَعَرَفَهَا^(٣)
وَأَمَّا أَسْبَابُ نَسْيَانِ الْعِلْمِ:

فَأَكُلُ الْكُزْبَرَةَ الرَّطْبَةَ، وَالتَّفَاحَ الْحَامِضَ، وَالنَّظْرَ إِلَى الْمَصْلُوبِ، وَقِرَاءَةَ [الْوَحِ الْقُبُورِ]^(٤)، وَالْمُرُورَ
بَيْنَ قِطَارِ الْجِمَالِ، وَإِلْقَاءَ الْقَمَلِ الْحَيِّ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْحِجَامَةَ عَلَى نَقَرَةِ الْقَفَا، كُلُّهَا يُورِثُ النَّسْيَانَ.

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ فُصُولِ الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ، تَرْجَمَ لَهُ مُصَنِّفُهُ بِقَوْلِهِ: (فَصْلٌ: فِيمَا يُورِثُ
الْحِفْظَ، وَفِيمَا يُورِثُ النَّسْيَانَ) أَيِ فِي الْأَسْبَابِ الْمَفْضِيَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَمَقْصُودُ هَذَا الْفَصْلِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْأَسْبَابُ الْمَفْضِيَةُ إِلَى الْحِفْظِ.

وَالْآخَرُ: الْأَسْبَابُ الْمَفْضِيَةُ إِلَى ضِدِّهِ وَهُوَ النَّسْيَانُ.

وَهَذِهِ الْأَسْبَابُ تُعَلِّمُ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: طَرِيقَ الشَّرْعِ.

وَالْآخَرُ: طَرِيقَ الْقَدْرِ.

فَيَعْرِفُ تَارَةً بِطَرِيقِ الشَّرْعِ، وَتَارَةً أُخْرَى بِطَرِيقِ الْقَدْرِ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَعِينَةِ عَلَى الْحِفْظِ،
وَذَلِكَ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَثْبُطَةِ عَنْهُ الْمَوْقِعَةُ فِي النَّسْيَانِ.

وَابْتَدَأَ الْمُصَنِّفُ بَيَانَهُ بِقَوْلِهِ: (وَأَقْوَى أَسْبَابِ الْحِفْظِ: الْجِدُّ، وَالْمُؤَاطَبَةُ) يَعْنِي الْمَدَامَةُ وَالْمَلَاظِمَةُ؛ لِأَنَّ
مَنْ جَدَّ فِي شَيْءٍ وَلَا زَمَهُ حَصَلَ بَغْيَتُهُ مِنْهُ، ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍاءُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الْبَخَارِيَّ سَأَلَ عَنْ دَوَاءِ الْحِفْظِ

(١) المَثْبُوتُ مِنَ الْمَطْبُوعِ وَالنَّسْخِ الْخَطِيئَةِ، خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الْقَارِئُ حَفْظَهُ اللَّهُ مِنْ تَغْيِيرٍ لِبَعْضِ الْأَلْفَاظِ.

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: الْمَرْغِيَانِي، فِي قَصِيدَةٍ لَهُ. وَالْمَثْبُوتُ مِنَ النَّسْخِ الْخَطِيئَةِ الْخَمْسِ.

(٣) قَالَ شَيْخُنَا حَفْظَهُ اللَّهُ: عَرَفَهَا بِفَتْحِ الْعَيْنِ، يَعْنِي طَبِيعَهَا.

(٤) فِي الْمَطْبُوعِ: الْخَطُّ الْمَكْتُوبُ عَلَى حِجَارَةِ الْقُبُورِ. وَالْمَثْبُوتُ مِنَ النَّسْخِ الْخَطِيئَةِ الْخَمْسِ.

فقال: لا أجد مثل نهمة الرجل وإدمان النظر في الكتب. أي شدة طلبه العلم ودوام نظره في الكتب وهما المقصودان بقوله: (الجِدُّ، وَالْمُواظَبَةُ)، ثم ذكر من أسبابه: (وَتَقْلِيلُ الْغَدَاءِ) لأن العبد إذا امتلأ بطنه ثقل ذهنه فكابد مشقة في الحفظ والفهم، (وَصَلَاةُ اللَّيْلِ) لأن الصلاة في ظلمة الليل تنير القلب، فإذا استنار القلب صار قادرًا على الحفظ، (وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مِنْ أَسْبَابِ الْحِفْظِ) لما له من البركة، فمن أدام قراءة القرآن واستكثر من الحفظ منه قوي حفظه، لبركة كلام الله ﷻ إذا مازج القلب.

ثم قال: (قِيلَ: لَيْسَ شَيْءٌ أَزِيدَ لِلْحِفْظِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَظْرًا) وأورد فيها حديثًا لا يثبت، وقراءة القرآن نظرًا عند السلف أفضل من قراءته عن ظهر قلب؛ لما فيه من عبادة النظر إلى المصحف بالعين، وروي في ذلك أحاديث لا تثبت، لكن إطلاق البصر فيما أمر الله ﷻ به مما يشمل اسم العبادة، فالذي يقرأ في القرآن يجعل بصره فيما أمره الله ﷻ بمطالعتة فهو كلام الله ﷻ.

ثم أورد كلامًا مأثورًا فيما يقال من الأذكار المُرْتَبَةِ عند بعض المواضع كالذي يقال عند رفع الكتاب أو يقال بعد كل مكتوبة، ولا يثبت في ذلك شيء عن النبي ﷺ، ولا يعرف مشهورًا من حال السلف.

ثم قال: (وَيُكْتَبُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ ذِكْرَهُ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ)، والصلاة على النبي ﷺ من أفضل الأعمال التي يستحق بها العبد أن يخوض في رحمة الله ﷻ، ففي «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا»، فإذا كان العبد يحاط بصلاة الله حصل له من القوى ما لا يكون لغيره.

ثم أورد بيتين مشهورين (لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) يذكر فيه خبره مع وكيع، وهو من صغار أشياخه وكان في رتبة أقرانه أنه قال:

(شَكَوْتُ إِلَيْكَ وَكَيْعَ سُوءِ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إِلَيْكَ تَرْكُ الْمَعَاصِي
فَإِنَّ الْحِفْظَ فَضْلٌ مِنْ [إِلَهٍ] ^(١) وَفَضْلُ اللَّهِ لَا يُعْطَى لِعَاصِي)

وفي رواية: (وأخبرني بأن العلم نورٌ* ونور الله لا يعطى لعاصي).

ثم ذكر أن (السَّوَاكِ وَشُرْبُ الْعَسَلِ وَأَكْلُ الْكُنْدَرِ مَعَ السُّكْرِ) وهو اللبان المعروف، فاللبان المعروف نافعٌ في إذهاب البلغم وفي تقوية الحفظ، والنافع منه هو ما اشتد وصلب، فالشديد القوي منه نافع،

(١) في المطبوع: الله. ومالم يثبت من النسخ الخطية الخمس.

والأصناف التي توجد في الأسواق من أفراد المسماة بالعِلْكَ لا نفع فيها لأنها سهلة ميسور وإنما النافع منه المشتد الذي يباع عند العطارين.

وذكر من تلك الأسباب القدريّة أيضًا: (وَأَكُلْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ زَبِيَّةً حَمَرَاءَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى الرِّيقِ) لأن الزبيب فيه مادة سكرية، ومن قواعد الغذاء: أن كل حلو يقوي الحفظ، وكل حامض يضعفه. فالسكر له أثر في تقوية طبيعة البدن التي تعين على الحفظ، والحوامض تضعف تلك الطبيعة وتحول بين الإنسان وبين الحفظ؛ بل من استكثر منها عجل إليه النسيان والهرم في ذهنه.

ثم قال: (وَكُلْ مَا يُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ وَالرُّطُوبَاتِ يَزِيدُ فِي الْحِفْظِ، وَكُلْ مَا يَزِيدُ فِي الْبَلْغَمِ يُورِثُ النَّسْيَانَ). ثم ذكر مما (يُورِثُ النَّسْيَانَ الْمَعَاصِي وَكَثْرَةُ الذُّنُوبِ وَالْهُمُومُ وَالْأَحْزَانُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَكَثْرَةُ الْإِسْتِغَالِ وَالْعَلَائِقِ) لأنها تصد القلب عن الحفظ ولا يمكن أن يعلق به شيء ثم قال: (وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَهْتَمَّ لِأَمْرِ الدُّنْيَا لِأَنَّهُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ، وَهُمُومُ الدُّنْيَا لَا تَخْلُو عَنِ الظُّلْمَةِ فِي الْقَلْبِ، وَهُمُومُ الْآخِرَةِ لَا تَخْلُو عَنِ النُّورِ فِي الْقَلْبِ، وَيَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الصَّلَاةِ) يعني النور الذي يكون في القلب من أثر الصلاة، فلهذا فهي مما يقوي الحفظ على ما تقدم بيان معناه.

ثم أورد في هذا المعنى أبياتاً في بيان جلالة قدر العلم وما يوجد فيه من اللذة حتى يكون مغنياً عن أشد ما تتعلق به النفوس وهنّ النساء الحسان، فإن نفوس الخلق تشوف إليهنّ، واللذة بالعلم تفوق اللذة بهنّ، وفي ذلك أشعار كثيرة منها أبيات الشافعي التي أولها:

سَهْرِي لَتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلْذَلِي مِنْ وَصَلِ غَانِيَةٍ وَطَيْبِ عِنَاقِ
ومنها «حائية» شيخ شيوخنا محمد الأمين الشنقيطي التي ذكر فيها ما عرض من زواج امرأة كان قلبه يتعلق بها فنصحه بعض أهل العلم بأن يعجل في الزواج فأخبره بأنه مشغول عنها وعن غيرها من ملاح النساء بما صار عليه من العلم وأولها:

دَعَانِي النَّاصِحُونَ إِلَى النِّكَاحِ غَدَاةً وَتَزَوَّجْتَ بِيَضِّ مَلَاحِ
إِلَى آخِرِ مَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

ثم قال: (وَأَمَّا أَسْبَابُ نَسْيَانِ الْعِلْمِ: فَأَكُلْ الْكُزْبَرَةَ الرَّطْبَةَ) لأن الرطوبات توهن البدن، (وَالْتَفَاحِ الْحَامِضِ) على ما تقدم بيانه، (وَالنَّظَرَ إِلَى الْمَضْلُوبِ) لما فيه من اشغال القلب وتشويشه بغلبة هذه الصورة عليه فيصبه رهق يضر بالحفظ، (وَقِرَاءَةَ الْخَطِّ الْمَكْتُوبِ عَلَى حِجَارَةِ الْقُبُورِ) لأن تتبع ذلك

يشغل القلب بما يكون من صُورِهِ على النفس، فتردها في النفس وتعاقبها عليها يجعل ذهن مشوشاً فيوهن ذهن المرء ويصيبه النسيان، (وَالْمُرُورُ بَيْنَ قِطَارِ الْجَمَالِ) يعني بين ركاب الجمال إذا كان مقنطراً بعضه ببعض، أي مشدوداً كلُّ جملٍ بما قبله من الجمال، فإن المرور بينها يشوش ذهن الإنسان لانعطافه تارةً أمام هذا وتارة وراء ذلك، فالذي يكثُر اللَّفُّ والدوران يؤثر ذلك على ذهنه، ولذلك من أكثر الخروج والولوج لا يكون من أهل العلم، لأن كثرة الحركة تضعف قوة القلب لما فيها من شغلٍ له بما يراه وما يعرض له، فيحول ذلك بينه وبين إحراز مطلوبه، (وَالِقَاءُ الْقَمَلِ الْحَيِّ عَلَى الْأَرْضِ) أي بأن يأخذ القمل من الرأس ثم يلقيه لا بقصد قتله وتخليص رأسه منه فيكون ذلك من شغله، فيكون كلما لاح شيء من القمل أخذه وألقاه فيكون ديدانه التشاغل بهذا فيمنعه من الاشتغال بالحفظ، (وَالْحِجَامَةُ عَلَى نُقْرَةِ الْقَفَا) أي الحفرة التي في القفا خلف العُنُق أسفل الرأس، (كُلُّهَا يُورِثُ النَّسْيَانَ) وهذا ممَّا عرف بطريق القدر أنه مشغُلٌ للقلب مَثْبُطٌ لهم عن مطلوبه، وليس فيه شيءٌ مَأْثُورٌ؛ لكن الأسباب تعرف بطريق القدر كما تُعرف بالطريق الشرعي.



فَصْلٌ

فِيمَا يَجْلِبُ الرِّزْقَ وَفِيمَا يَمْنَعُ،

وَمَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ وَمَا يُنْقِصُ

ثُمَّ لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْقُوَّةِ وَمَعْرِفَةِ مَا يَزِيدُ فِيهِ وَمَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ وَالصَّحَّةِ لِيَتَفَرَّغَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ صَنَفُوا [كِتَابًا] ^(١)، أوردت بعضها هنا على سبيل الاختصار.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرُدُّ الْقَدَرُ إِلَّا بِالْدُّعَاءِ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَحْرَمَ مِنَ الرِّزْقِ بِذَنْبٍ يُصِيبُهُ».

ثَبَّتَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ارْتِكَابَ الذَّنْبِ سَبَبُ حِرْمَانِ الرِّزْقِ خُصُوصًا الْكَذِبُ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْفَقْرَ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ خَاصٌّ، وَكَذَا نَوْمُ الصُّبْحَةِ يَمْنَعُ الرِّزْقَ، وَكَثْرَةُ النَّوْمِ تُورِثُ الْفَقْرَ، وَفَقْرُ الْعِلْمِ أَيْضًا. قَالَ الْقَائِلُ:

سُرُورُ النَّاسِ فِي لُبْسِ اللَّبَاسِ وَجَمْعُ الْعِلْمِ فِي تَرْكِ النَّعَاسِ

وَقَالَ:

أَلَيْسَ مِنَ الْحُزَنِ إِنْ لَيَالِيًا تَمُرُّ بِلَا نَفْعٍ [وَتُحَسَبُ] ^(٢) مِنْ عُمُرٍ وَقَالَ [أَيْضًا]:

قُمْ اللَّيْلَ يَا هَذَا لَعَلَّكَ تَرُشِدُ إِلَى كَمْ تَنَامُ اللَّيْلَ وَالْعُمُرُ يَنْفَدُ ^(٣) وَالنَّوْمُ عُرْيَانًا، وَالْبَوْلُ عُرْيَانًا، وَالْأَكْلُ جُنْبًا، وَالْأَكْلُ مُتَكِنًا عَلَى جَنْبٍ، وَالتَّهَاقُوتُ بِسُقُوطِ الْمَائِدَةِ، وَحَرْقُ قَشْرِ الْبَصَلِ وَالثُّومِ، وَكَنْسُ الْبَيْتِ بِالْمِنْدِيلِ، وَكَنْسُ الْبَيْتِ فِي اللَّيْلِ بِالْمِنْدِيلِ، وَتَرْكُ الْقِمَامَةِ فِي الْبَيْتِ، وَالْمَشْيُ قَدَامَ الْمَشَافِخِ، وَنِدَاءُ الْوَالِدِينَ بِأَسْمِهِمَا، وَالْخِلَالُ بِكُلِّ خَشَبَةٍ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ بِالطَّيْنِ وَالتُّرَابِ، وَالْجُلُوسُ عَلَى الْعَتَبَةِ، وَالْإِتِّكَاءُ عَلَى أَحَدِ زَوْجِي الْبَابِ، وَالتَّوَضُّعُ فِي الْمَبْرَزِ، وَخِيَاطَةُ الثَّوْبِ عَلَى بَدَنِهِ، وَتَجْفِيفُ الْوَجْهِ بِالثَّوْبِ، وَتَرْكُ [بَيْتِ] ^(٤) الْعَنْكَبُوتِ فِي الْبَيْتِ، وَالتَّهَاقُوتُ فِي الصَّلَاةِ، وَإِسْرَاعُ الْخُرُوجِ مِنْ

(١) في المطبوع: كُتِبَا. والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) في المطبوع: وتُحَسَّرُ. والمثبت من النسخ الخطية.

(٣) قال شيخنا حفظه الله: ينفد -بالدال-: ينتهي. وينفذ -بالذال-: يخرق الشيء. قال نفذ السهم: إذا افترق شيئًا.

أما الموجود اليوم من استعمال (نفذ) بمقام (نفذ) هذا لحن، يقولون: نفذت الكتب. يعني انتهت وهذا لحن؛ وإنما يقال: نفذت الكتب.

(٤) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَالْإِتِّكَارُ بِالذَّهَابِ إِلَى السُّوقِ، وَالْإِنْبَاطُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهُ، وَشِرَاءُ كَسَرَاتِ الْخُبْزِ مِنَ الْفُقَرَاءِ، وَالسُّؤَالِ، وَدُعَاءُ الشَّرِّ عَلَى الْوَالِدِ، وَتَرْكُ تَخْمِيرِ الْأَوَانِي، وَإِطْفَاءُ السَّرَاحِ بِالنَّفْسِ: كُلُّ ذَلِكَ يُورِثُ الْفَقْرَ، عُرِفَ ذَلِكَ بِالْآثَارِ.

وَكَذَا الْكِتَابَةُ بِالْقَلَمِ الْمَعْقُودِ، وَالْامْتِشَاطُ بِالْمِشْطِ الْمُنْكَسِرِ، وَتَرْكُ الدُّعَاءِ لِلْوَالِدَيْنِ، وَالتَّعَمُّمُ قَاعِدًا، وَالتَّسْرُؤُ قَائِمًا، وَالْبُخْلُ وَالتَّقْتِيرُ، وَالْإِسْرَافُ، وَالْكَسْلُ وَالتَّوَانِي وَالتَّهَؤُنُ فِي الْأُمُورِ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ»، وَالْبُكُورُ مُبَارَكٌ، يَزِيدُ فِي جَمِيعِ النِّعَمِ خُصُوصًا فِي الرِّزْقِ.

وَحُسْنُ الْحِظِّ مِنْ مَفَاتِيحِ الرِّزْقِ وَبَسْطُ الْوَجْهِ وَطِيبُ الْكَلَامِ يَزِيدُ فِي الْحِفْظِ وَالرِّزْقِ. وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «كُنْسُ الْفِنَاءِ وَغَسْلُ الْإِنَاءِ مَجْلَبَةٌ لِلْغِنَى».

وَأَقْوَى الْأَسْبَابِ الْجَادِبَةِ لِلرِّزْقِ: إِقَامَةُ الصَّلَاةِ بِالتَّعْظِيمِ وَالْخُشُوعِ، وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ وَسَائِرِ وَاجِبَاتِهَا وَسُنَنِهَا وَأَدَابِهَا، وَصَلَاةُ الضُّحَى فِي ذَلِكَ مَعْرُوفَةٌ، وَقِرَاءَةُ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ خُصُوصًا فِي اللَّيْلِ وَقَتِ النَّوْمِ، وَقِرَاءَةُ [سُورَةِ] ^(١) الْمُلْكِ، وَالْمُزْمَلِ، ﴿وَالَيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾، وَ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، وَحُضُورُ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْأَذَانِ، وَالْمُدَاوَمَةُ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَأَدَاءُ سُنَّةِ الْفَجْرِ وَالْوِتْرِ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ الدُّنْيَا بَعْدَ الْوِتْرِ وَلَا يُكْثِرَ مُجَالَسَةَ النِّسَاءِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَعُوٍ.

وَقِيلَ: مَنْ اشْتَغَلَ بِمَا لَا يَغْنِيهِ فَاتَهُ مَا يَغْنِيهِ. قَالَ بُزْرُجْمَهْرٌ: إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُكْثِرُ الْكَلَامَ فَاسْتَيْقِنْ بِجُنُونِهِ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «إِذَا تَمَّ الْعَقْلُ نَقَصَ الْكَلَامُ».

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَاتَّفَقَ لِي فِي هَذَا الْمَعْنَى شَعْرًا ^(٢):

وَإَيْقِنْ بِحُمُقِ الْمَرْءِ إِنْ كَانَ مُكْثِرًا	إِذَا تَمَّ عَقْلُ الْمَرْءِ قَلَّ كَلَامُهُ
فَإِذَا نَطَقَتْ فَلَا تَكُونُ مِكْثَارًا ^(٣)	النُّطْقُ زَيْنٌ وَالسُّكُوتُ سَلَامَةٌ
وَلَقَدْ نَدِمْتُ عَلَى الْكَلَامِ مِرَارًا	مَا نَدِمْتُ عَلَى سُكُوتٍ مَرَّةً

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) قال القارئ: البيت الأول منفصل عن البيتين الآخرين بقول: وقال آخر، والمثبت من المطبوع وبعض النسخ الخطية، ووقع في بعضها سقط للبيتين الآخرين. فلعل تصحيحها من نسخ خطية أخرى.

(٣) في المطبوع: مكثرا. قلت: وفي بعض النسخ الخطية كذلك، والمثبت من تصحيح الشيخ حفظه الله وبعض النسخ الخطية.

وَأَمَّا مَا يَزِيدُ فِي الرِّزْقِ: أَنْ يَقُولَ كُلَّ يَوْمٍ بَعْدَ انْشِقَاقِ الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، مِائَةَ مَرَّةٍ، وَأَنْ يَقُولَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ»، كُلَّ يَوْمٍ صَبَاحًا وَمَسَاءً مِائَةَ مَرَّةٍ.

وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ كُلَّ يَوْمٍ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ [وَاللَّهُ أَكْبَرُ]»^(١)، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا. وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى سَبْعِينَ مَرَّةً بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَيُكْثِرُ مِنْ قَوْلٍ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَقُولُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَبْعِينَ مَرَّةً: «اللَّهُمَّ أَغْنِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ وَكَفِّنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ». وَيَقُولُ هَذَا الثَّنَاءَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ: «أَنْتَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، أَنْتَ اللَّهُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ، أَنْتَ اللَّهُ الْحَكِيمُ الْكَرِيمُ، أَنْتَ اللَّهُ خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، أَنْتَ اللَّهُ خَالِقُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، أَنْتَ اللَّهُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ اللَّهُ عَالِمُ السِّرِّ وَأَخْفَى، أَنْتَ اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، أَنْتَ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ كُلُّ شَيْءٍ، أَنْتَ اللَّهُ دَيَّانُ يَوْمِ الدِّينِ، لَمْ تَزَلْ وَلَا تَزَالِ، أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ ﴿٢﴾ اللَّهُ الصَّكْمُ ﴿٣﴾ لَمْ يَكِلْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص]، [أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ] ﴿٣﴾ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴿٣﴾ ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴿٢٣﴾ ﴿الْخَلْقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وَأَمَّا مَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ: الْبِرُّ، وَتَرْكُ الْأَذَى، وَتَوْقِيرُ الشُّيُوخِ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ. وَأَنْ يَقُولَ حِينَ يُصْبِحُ وَيُمْسِي كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ مِلْءَ الْمِيزَانِ، وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ، وَمَبْلَغُ الرِّضَا، وَزِنَةُ الْعَرْشِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِلْءَ الْمِيزَانِ، وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ، [وَمَبْلَغُ الرِّضَا]»^(٤)، وَزِنَةُ الْعَرْشِ. وَاللَّهُ

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٣) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٤) سقطت من المطبوع، والمثبت من بعض النسخ، وبعض النسخ فيها زيادة ذكر: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِلْءَ الْمِيزَانِ، وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ، وَمَبْلَغُ الرِّضَا، وَزِنَةُ الْعَرْشِ.

أَكْبَرُ، مِلءِ الْمِيزَانِ، وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ، وَمَبْلَغِ الرِّضَا، وَزِينَةِ الْعَرْشِ.

وَأَنْ يَتَحَرَّزَ عَنْ قَطْعِ الْأَشْجَارِ الرَّطِبَةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، وَالصَّلَاةِ بِالتَّعْظِيمِ، [وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ] ^(١)، وَالْقِرَانِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَحِفْظِ الصَّحَةِ، وَلَا بُدَّ [مِنْ] ^(٢) أَنْ يَتَعَلَّمَ شَيْئًا مِنَ الطَّبِّ، وَيَتَبَرَّكَ بِالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي الطَّبِّ الَّتِي جَمَعَهَا الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُسْتَعْفِرِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى: «بِطَبِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، يَجِدُهُ مَنْ يَطْلُبُهُ، [فَهُوَ كِتَابٌ مَشْهُورٌ].

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ الرُّسُلِ الْكَرَامِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَتْمَةِ الْأَعْلَامِ، عَلَى مَمَرِّ الدُّهُورِ وَتَعَاقِبِ الْأَيَّامِ، آمِينَ.

هذا هو الفصل المكمل الثالث عشر من فصول الكتاب التي وعد بها المصنّف في صدر كتابه وترجم له بقوله: (فَصْلٌ: فِيْمَا يَجْلِبُ الرِّزْقُ، وَفِيْمَا يَمْنَعُ، وَمَا يَزِيدُ فِي الْعُمَرِ، وَمَا يُنْقِصُ)، فمقاصد هذه الفصل أربعة:

أحدها: الأسباب الجالبة للرّزق، أي المحصلة له.

والثاني: الأسباب المانعة منه، أي الحائلة دونه.

والثالث: الأسباب الموجبة للزيادة في العمر.

والرابع: الأسباب المفضية إلى نقص العمر.

وابتداءً ببيان هذه المقاصد بقوله: (ثُمَّ لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْقُوَّةِ وَمَعْرِفَةِ مَا يَزِيدُ فِيهِ وَمَا يَزِيدُ فِي الْعُمَرِ وَالصَّحَةِ لِيَتَقَرَّغَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ صَنَفُوا كُتُبًا، أُوْرِدَتْ بَعْضُهَا هُنَا عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِصَارِ).

ثمّ أورد حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الْقَدَرُ إِلَّا بِالِدَّعَاءِ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمَرِ إِلَّا الْبِرُّ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لِيُحْرَمَ مِنَ الرِّزْقِ بِذَنْبٍ يُصِيبُهُ») وهذا الحديث رواه الترمذي وغيره بإسنادٍ ضعيف، ويروى من وجه آخر لا يثبت، ومن أهل العلم من يرى تحسينه والله أعلم.

ومعنى قوله ﷺ: «لَا يُرَدُّ الْقَدَرُ إِلَّا بِالِدَّعَاءِ»، فيه مذهبان لأهل العلم:

أحدهما: أن المراد بـ«القدر» القدر المتوقع المُتخوف الذي لم ينزل، فهذا كأنه لم يحصل بسبب

(١) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

(٢) سقطت من المطبوع، والمثبت من النسخ الخطية الخمس.

الدعاء.

والآخر: أن المراد بـ«القدر» الواقع النازل، وهذا أولى بالصحة من سابقه.

وحينئذٍ ففي معنى (ردّه) وجهان:

أحدهما: تخفيفه وتهوينه إذا نزل حتى يكون بمنزلة ما لم ينزل.

والآخر: منعه من النزول.

ويكون الدعاء حينئذٍ سبباً من الأسباب، فدعاء العبد حال دون نزول القدر، والمراد به القدر اليومي أو السنوي لا القدر العمري، فإن القدر العمري الثابت في اللوح المحفوظ لا يتغير ولا يحصل له تحويل، وإنما المراد القدر الذي يكون في صحائف الملائكة مما يكون في اليوم أو يكون في السنة، هذا معنى هذا الحديث عند أهل السنة والجماعة، فلا يخالف ما تقرر من نفاذ قدر الله ﷻ؛ لأن القدر النافذ هو القدر المستقر في اللوح المحفوظ، وأما أفرادها التي تكون في صحائف الملائكة فهي بحسب ما يحيط بها من الأسباب، ومنها الدعاء فربما يكون في علم الملائكة باعتبار التقدير في صحفهم وقوع شيء ثم يكون من الأسباب المقدرة قدراً عاماً كلياً أن يدعو الإنسان فيمنع نزول ذلك القدر.

وفي هذا المعنى كذلك ما يُذكر من (زيادة العمر)، فليس المراد زيادة لم تكن في اللوح المحفوظ، بل المراد زيادة لم تكن في صحائف الملائكة أما العمر الثابت في اللوح المحفوظ فهو لا يتغير ولا تحول. ثم ذكر رحمه الله تعالى أن في (هذا الحديث أن ارتكَبَ الذَّنْبَ سَبَبٌ حَرَمَانَ الرِّزْقِ خُصُوصًا الْكَذِبُ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْفَقْرَ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ خَاصٌّ) لا يثبت، ولا بن القيم رحمه الله تعالى بسطة لهذا المعنى في صدر كتاب «الجواب الكافي» بين فيه ضرر الذنب في حرمان الرزق وما يتبعه من عاقبة وخيمة له في متعلقات عدة.

ثم قال: (وَكَذَا نَوْمُ الصُّبْحَةِ يَمْنَعُ الرِّزْقَ)، والمراد بنوم الصبحة: النوم بعد الفجر قبل طلوع الشمس، وكان السلف يكرهونه ويذمونه وإنما كانوا يرخصون في النوم بعد طلوع الشمس، وثبت عند ابن أبي شيبة عن عائشة أنها كانت تقرأ في مصحفها بعد الفجر حتى إذا طلعت الشمس نامت ﷺ، ثم قال: (وَكَثْرَةُ النَّوْمِ تُورِثُ الْفَقْرَ، وَفَقْرُ الْعِلْمِ أَيْضًا) لأن الخير في البكور، فإذا ضيع المرء بكوره في طلب الدين والدنيا فإنه يكون فقيراً في الدنيا فقيراً في الدين، ثم أورد أبياتاً في هذا المعنى.

ثم ذكر من أسباب حرمان الرزق (وَالنَّوْمُ عُرْيَانًا، وَالْبَوْلُ عُرْيَانًا...) إلخ ما ذكر من أسباب لا يعرف

فيها شيءٌ مأثورٌ عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين، وإنما تنقل به أخبارٌ مشهورة عن الناس يتخوفون أثر ذلك عليهم، ومنها ما عظمه الشرع كالتهاون في الصلاة، فإن الشرع عظم التهاون في الصلاة، لكن لم يثبت أنه من أسباب منع الرزق، لكن يتخوف أن يكون كذلك، أما أشياء أخرى ذكرها هو ﷺ تعالى فيمكن أن تكون من طريق القدر مما لم يثبت وإنما ما شهر بالحكايات المُرَوِّقَة كـ(الْتَكَاؤُ عَلَى أَحَدِ زَوْجِي الْبَابِ) أو(خِيَاطَةُ الثَّوبِ عَلَى الْبَدَنِ) أو غير ذلك أو أشياء يخاف من تسلطها كالذي ذكرناه أو كقوله: (وَالْتَهَاؤُنْ بِسُقُوطِ الْمَائِدَةِ) وسقوط المائدة المراد بها اللقم التي تسط من الإنسان حال أكله فإن تركها وعدم رفعها إلى الفم استخفافٌ بالنعمة، فربما عوقب العبد بحرمان الرزق بسبب استخفافه بالنعمة، والمراد بالسقوط: اللقم التي تسقط من الإنسان، أما الأفراد الشاذة فليست في جملة ذلك.

ثم ذكر أيضًا من هذا الجنس (الْكِتَابَةُ بِالْقَلَمِ الْمَعْقُودِ) أي الذي لم يهَيَّأ للكتابة ولم ينشر، أي لم يهَيَّأ بمشقه وإعداده للكتابة على حال الأقلام التي كانت سابقًا.

ثم ذكر من أسباب الرزق الصدقة وأورد حديثًا ضعيفًا وهو حديث: («اسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ») وأحسن منه الحديث الذي «رواه مسلم» من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال: «ما نقصت صدقةً من مالٍ» أي أن الصدقة لا تُنقص المال بل تتسبب في زيادته لأنها تزكيه، أي تطيبه فينمو ويكثر.

والمشهور في كلام الناس من إيراد هذا الحديث بزيادة «بل تزده، بل تزده» لا أصل لها بهذا اللفظ، وهو لحنٌ، لأن (بل) لا تجزم ما بعدها، وإنما يصحُّ لغةً بلفظ: «بل تزيده، بل تزيده»، ورويت هذه الزيادة بهذا اللفظ إلا أنها لا تصحُّ أيضًا، والمحفوظ فيه لفظ مسلم: «ما نقصت صدقة من مال».

ثم أورد من أسباب الرزق (حُسْنُ الْحَظِّ)، والمراد بال حظ هنا: القدر، أي قدرُ الله ﷻ للعبد بأن يكون من المرزوقين، ثم قال: (وَبَسْطُ الْوَجْهِ وَطَيْبُ الْكَلَامِ يَزِيدُ فِي الْحِفْظِ وَالرِّزْقِ) لما فيه من طيب الأخلاق وحسن الأعضاء، فيكون ذلك من الأسباب استحقاق الرزق، ثم ذكر عن (الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ) أنه قال: (كَنْسُ الْفِنَاءِ وَغَسْلُ الْإِنَاءِ مَجْلَبَةٌ لِلْغِنَى)، وليس في ذلك شيءٌ معروفٌ بطريق الشرع، وأما بطريق القدر فلعلَّ الوصول إلى هذه الأحوال الكاملة يجعل أهلها ممن يصلح للرزق لأن من يظهر النعمة على نفسه يستحقُّ أن يجزيه الله ﷻ بالزيادة منها وعند أبي داود وغيره من حديث عمرو بن شعيب عنه أبيه عن جده

أن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»، وكون البيت على ذلك من كنس فئاته ونظافة إنائه مما يدل على ظهور أثر النعمة على العبد.

ثم ذكر أسباباً أخرى فيما يجلب الرزق منها (إِقَامَةُ الصَّلَاةِ بِالتَّعْظِيمِ وَالْخُشُوعِ، وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ) أي أركان الصلاة، والمراد بتعديلها: تصحيحها بأن تكون مستقيمةً سوياً، وهذا لفظ مشهور عند الحنفية في تصحيح الصلاة، ولهم كتب باسم «تعديل الصلاة»، وباسم «المعدل بالصلاة» يريدون بها هذا المعنى، ثم أورد أشياء من القراءة لبعض السور أو أنواع الصلوات ولم يثبت فيها شيء مأثور.

ثم أورد قولاً قال فيه: (وَقِيلَ: مَنْ اشْتَغَلَ بِمَا لَا يَعْنِيهِ فَاتَهُ مَا يَعْنِيهِ)، وهذا كلام جامع نافع، فإن جمع النفس على الذي يعني العبد يسده عما لا يعنيه، وجمعها على ما لا يعني يسدها عما يعنيه.

ثم أورد عن (بُزْرُجْمَهْر) وهو أحد المذكورين في «الأدب الصغير» و«الكبير» لابن المقفع وغيره من كتب الأدب التي نقلت عن فارس وهو معدود من حكمائهم أنه كان يقول: (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُكْثِرُ الْكَلَامَ فَاسْتَيْقِنْ بِجُنُونِهِ)، لأن كثرة الكلام دليل على قلة العقل، فإن العاقل يلجم لسانه ولا يرسله، ويؤثر عن (عَلِيٍّ) أنه قال: (إِذَا تَمَّ الْعَقْلُ نَقَصَ الْكَلَامُ)، فإن العاقل يستغني بالسكوت أكثر من الكلام.

ثم أورد أبياتاً في هذا المعنى، ثم ذكر آثاراً وأقوالاً وأفعالاً فيما يزيد الرزق لا يثبت منها شيء. وسبق إقراء رسالة للحافظ السيوطي في بيان الأسباب الجالبة للرزق في برنامج الدرس الواحد في إحدى سنواته، ومن الكتب النافعة في هذا كتاب «مفاتيح الرزق في الكتاب والسنة» للشيخ فضل إلهي فإنه تتبع ما جاء من هذه الأسباب في الكتاب والسنة فهو حقيق بالمطالعة والنظر.

ثم ذكر من الأسباب التي تزيد في العمر (الْبِرُّ) كما ثبت ذلك في الحديث الوارد في الصحيح، وتقدم أن هذا من جملة التقدير الخاص، وأما التقدير العام الكامل، فإن تقدير العمر قد قضى منه.

ثم ذكر أشياء من جنس ما تقدم لم يثبت بخصوصها شيء من طريق الشرع، وما ذكره من طريق القدر ليس في النظر ما يدل عليه؛ كقوله: (وَأَنْ يَتَحَرَّرَ عَنْ قَطْعِ الْأَشْجَارِ الرَّطْبَةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ)، فهذا لا يعرف شيء من وجوه الشرع ولا القدر في تصديقه.

ثم قال بعد: (وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّمَ شَيْئاً مِنَ الطَّبِّ) أي لأجل حفظ الصحة، وبين أن كمال تعلمه يكون بالانتفاع (بِالْآثَارِ الْوَارِدَةِ) أي من الأحاديث النبوية في كتاب (أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُسْتَعْفِرِيِّ الْمُسَمَّى: «بِطَبِّ النَّبِيِّ ﷺ»)) وفي هذا المعنى في كتاب أبي نعيم الأصفهاني «الطب النبوي» وهو من أشهرها وهو مطبوع،

وكتاب «الطب النبوي» للذهبي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وهو مطبوع أيضاً، وكتاب «الطب النبوي» وهو الجزء الرابع من كتاب «زاد المعاد».

وهذا آخر البيان على هذا الكتاب النافع الممتع، وهو من الكتب التي يحتاج طالب العلم النظر فيها بين الفينة والفينة ليزيده ذلك معرفة بطريق التعلم وتعلقاً به وحفظاً لما جاء به من الآثار والأشعار ونوافع الكلم والحكم المبينة سبيل حصول العلم، نسأل الله العلي العظيم أن يرزقنا وإياكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

